

تاريخ الإصلاح في الأزهر

في العصر الحديث

١٨٧٢ - ١٩٦١

دكتور

مصرطفي محمد رمضان

استاذ مساعد التاريخ الاسلامي الحديث
جامعة الأزهر — كلية اللغة العربية بالقاهرة

دار الوفاء للطباعة
٢٨ درب الاتراك خلف جامع الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

تناولت تاريخ الأزهر أقلام كثيرة غير أنها في مجموعها اعتمدت على المراجع الأدبية التقليدية أو على الصحافة أو على معاشتها للأحداث في الأزهر ولم تظهر حتى الآن كتابة تعتمد على الوثائق الرسمية للأزهر كمصدر من مصادر الدرجة الأولى ، ولقد برزت في الآونة الأخيرة أهمية الوثائق الرسمية المحفوظة في دور الوثائق والمحفوظات والتي لم يسبق نشرها من قبل وضرورة اعتماد المؤرخين عليها في مؤلفاتهم .

وذلك لأن الكتب الأدبية التقليدية سجلها مؤلفوها في ظل عامل الرغبة والرغبة ، الرغبة في عطاء الحاكم والرغبة من عقابه وهذان العاملان من أخطر عيوب المعاصرة ، والحقائق التاريخية تشوه وتزيف بسببهما ، والمؤرخ يكتب في ظلهما بعين الرضا أو بعين البغض ، وعين الرضا عن كل عيب كليل لا ترى ، كما أن عين البغض تبدى المساوىء وأن مسلم المؤرخ منهما لا يسلم من عيوب أخرى ذاتية تتعلق بميوله وأهوائه وميول من ينقل عنهم وأهوائهم .

أما الوثائق فأنها خالية من عيوب الكتب الأدبية التقليدية السالفة لأنها كتبت أصلاً لحفظ الحقوق وتقرير الواقع ولم تكتب لكي تكون مرجعاً تاريخياً كوثيقة وقف على الجامع الأزهر أو سجلات لتقييد الطلبة والعلماء وتقييد استحقاقاتهم في جارية الأزهر ومرتباتهم .

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية وثائق الأزهر في كتابة تاريخه التي اعتمدنا عليها في كتابة بحثنا هذا عن تاريخ الإصلاح في الأزهر ووثائق الأزهر عبارة عن نوعين من الوثائق :

النوع الأول : الوثائق غير الأرشيفية وهي تلك الوثائق المتناثرة في بطون الكتب الإسلامية بشتى أنواعها .

النوع الثاني : الوثائق الأرشيفية المودعة بدور الوثائق المختلفة بالقاهرة والوجود لدينا منها حتى الآن المجموعات التالية : مجموعة دار الوثائق القومية بالقاهرة ، ومجموعة مصلحة التوثيق والشهر العقاري بالقاهرة ، ومجموعة أرشيف وزارة الأوقاف المصرية ، ومجموعة المكتبة الأزهرية ومجموعة محفوظات الأزهر بمبنى تكية أبي المذهب .

وهذه الوثائق بها معلومات اضافية عن تاريخ الأزهر وخاصة في القرنين الأخيرين ، وهى هامة لمن يتعرض للكتابة في تاريخ الأزهر وتاريخ الإصلاح فيه .

وتأتى مجموعة دار الوثائق القومية بقلعة صلاح الدين بالقاهرة في المقدمة من حيث الأهمية ومن حيث الكمية وهى عبارة عن وديعة أرشيفية تضم عددا من الوحدات الأرشيفية (١) عن أروقة الأزهر وحاراته وسجلات مجلس ادارة الأزهر منذ انشائه سنة ١٣١٢ هـ (١٨٩٥ م) وسجلات المجلس الأعلى للأزهر منذ انشائه في سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) ودفاتر القرارات والمنشورات الخاصة بالأزهر الواردة من الدولة الى الأزهر ودفاتر الكوينا الخاصة بصور المكاتبات الصادرة عن الأزهر الى الجهات الحكومية ومجموعة المحافظ المحتوية على ملفات خاصة بأنشطة مجلس ادارة الأزهر والمجلس الأعلى للأزهر .

وقد اعتدت هذه الدراسة على هذه المجموعة وأفاد البحث منها استفادة طيبة اضافت الى تاريخ الأزهر اضافات محققة في مجالات تاريخ الإصلاح بالأزهر وعدد طلابه وعلمائه وأرزاق أهله .

وأما مجموعة مصلحة التوثيق والشهر العقارى بالقاهرة وهى المحتوية على سجلات المحاكم الشرعية في العصر العثمانى وسجلات

(١) تطلق كلمة أرشيف على الوثائق القديمة ، وكذلك على المكان الذى تحفظ فيه ، وهى بالمعنى الأول عبارة عن كل الأوراق والسجلات المكتوبة الناتجة عن نشاط ادارة عامة أو خاصة واستحقت الحفظ الدائم للرجوع اليها ، والوحدة الأرشيفية هى مجموعة السجلات والوثائق وغيرها الناتجة عن نشاط ادارة أو هيئة معينة مدة حياتها ، والوديعة الأرشيفية تتكون من عدة وحدات أرشيفية تبحث عن نشاط عدد من الادارات معاصرة لبعضها تجمعت ووضعت فى دار من دور الوثائق . (انظر) : سلوى على ميلاد ، « سجلات محكمة الباب العالى دراسة أرشيفية دبلوماتية » رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ، تحت رقم ١٤٤٠ ، ص ١٤ ، مكتبة جامعة القاهرة .

الديوان العالى ، والمطلع عليها يرى نشاط علماء الأزهر فى مجلس الأحكام بسجلات الديوان العالى ، وتوجد فى غالبية سجلات محاكم الشرع أوقاف الأزهر وأروقته المختلفة ، ولعل أهم سجلات تلك المحاكم بالنسبة لوثائق الأزهر سجلات محكمة الباب العالى وسجلات محكمة القسيمة العسكرية ثم سجلات تقارير النظار (على الأوقاف) وتحتوى هذه السجلات على وقفيات للأزهر ومخلفات العلماء بعد وفاتهم وقرارات خاصة بتعيين علماء الأزهر نظارا على الأوقاف وقد اعتمد البحث عليها وأغاد منها أيضا .

وتحتفظ مكتبة الأزهر بمجموعة من اللوائح والقوانين المطبوعة التى صدرت عن هيئات الأزهر المختلفة منذ انشاء مجلس إدارة الأزهر سنة ١٣١٢ هـ وذلك كلوائح استخدام المدرسين والموظفين والامتحانات فى المعاهد الأزهرية والكليات الحديثة وانتساب الغرباء بالجامع الأزهر . وتتقاعد العلماء والموظفين ولائحة هيئة كبار العلماء الداخلية ولائحة كسوى التشريف العلمية — كما توجد بالمكتبة عدة مراسيم عالية بشأن اعتماد تلك اللوائح السالفة ، وتحتفظ المكتبة بمجموعة من الميزانيات الخاصة بالأزهر لسنوات مختلفة ، وقد استفدت منها فى هذه المجالات السالفة .

وقد اطلعت على مجموعة محاضر المجلس الأعلى للأزهر المطبوعة وتوجد منها نسخة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة وأخرى فى مكتبة الأزهر ، وهى مطبوعة فى مطبعة النهضة ومطبعة الإصلاح بالقاهرة من سنة ١٣٢٩ هـ حتى سنة ١٣٣٨ هـ (١٩١١ — ١٩٢٠ م) وهى عبارة عن ٣٢ مجلدا تشتمل على محاضر نحو عشر سنوات من عمر المجلس الأعلى للأزهر ، وهى لا تفنى للباحث عن مثيلاتها المخطوطة بدار الوثائق القومية .

**اما الكتب الادبية التقليدية التي اطلعنا عليها وتأتى في المقام الثانى
من مصادرها فمن اهمها :**

— كنز الجواهر فى تاريخ الأزهر . لمؤلفه الشيخ سليمان رصـد الحنفى الزياتى ، وتأتى أهمية هذا الكتاب أن كاتبه من علماء الأزهر فى القرن الماضى وكان معاصرا للشيخ محمد عبده وهو من تلاميذه وكتب كتابه هذا من واقع معاشته للنهضة التى عاصرها مع الشيخ محمد عبده قبل وفاة الامام بقليل لأنه يتحدث عنه فى اصلاح الأزهر حتى سنة ١٣١٧ هـ عندما صدر الأمر العالى بتعيين الامام محمد عبده مفتيا للديار المصرية فى هذه السنة ويذكر به آخر احصائية للأزهر فى سنة ١٣١٩ هـ (١٩٠٢ م) ويبدو أنه ألف كتابه فى هذه السنة لأنه لم يذكر شيئا بعد هذا التاريخ وتم طبعه فى سنة ١٣٢٢ هـ ويذكر أنه ضم الى كتابه : « ما حرره فى هذا الموضوع شيخنا المرحوم الشيخ مسعود النابلسى الحنفى المتوفى سنة ١٣١١ هـ » ويقول أيضا بأنه زاد « مما كتبه نجله الفاضل الشيخ عبد الله مسعود » وأهم ما فيه حديثه عن النهضة التى عايشها مؤلفه أيام الشيخ محمد عبده .

— الجامع الأزهر — نبذة فى تاريخه — لمحمود ابو العيون ، السكرتير العام للجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، طبع مطبعة الأزهر ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م) وتأتى أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه لصيق بأحداث الأزهر متصل بأوراقه الرسمية .

— تاريخ الاصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الاصلاح ، للشيخ عبد المتعال الصعدي أحد اساتذه كلية اللغة العربية ، طبعة مطبعة الاعتدال بمصر ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) وهو من الكتب الجيدة فى بابها وخاصة أن المؤلف ممن عايشوا الاصلاح فى الأزهر منذ أيام الشيخ الاحمدى الظواهرى والشيخ المراغى وكانت له محاولات للمشاركة فى تنبيه الأذهان فى الأزهر لأهمية الاصلاح بمقالات فى المجلات والجرائد أشار اليها فى كتابه .

— السياسة والأزهر — من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري ، بقلم
نجله الدكتور فخر الدين الأحمدي الظواهري ، طبعة مطبعة الاعتماد
بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م) والكتاب به معلومات قيمة عن فترة
الشيخ الأحمدي الظواهري ومحاولاته في الإصلاح والنزاع بينه وبين
الشيخ المراغي في هذا المجال وتدخل الانجليز في اختيار شيخ الأزهر
وموقف النحاس باشا ، وأهم حوادث الأزهر في هذه الفترة وعلى الأخص
محاولات الملك فؤاد للاستعانة بالأزهر في الأوضاع السياسية وتفصيل
القول عن موقف الأزهر إبان الحرب العالمية الأولى .

— تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده — تأليف السيد محمد رشيد
رضا ، الطبعة الأولى بمطبعة المنار سنة ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م) والكتاب
به تفصيل واف لمحاولات الإمام محمد عبده الإصلاحية بالأزهر وموجز واف
لأعمال مجلس إدارة الأزهر منذ انشائه حتى خروج الشيخ محمد عبده
منه سنة ١٣٢٣ هـ وهذه الفترة تعد أهم فترة من فترات تطوير الأزهر ،
وقد تناول الشيخ عبد الكريم سلمان هذه الفترة في تقرير مطول بعنوان
« أعمال مجلس إدارة الأزهر في عشر سنين » وطبع هذا التقرير في مطبعة
المنار سنة ١٣٢٣ هـ ونشر دون أن يكتب عليه اسمه وقال السيد محمد
رشيد رضا عن هذا التقرير : « طبعت هذا الكتاب ونشرته في سنة
١٣٢٣ هـ ولم أكتب عليه اسم مؤلفه وأقول الآن ان الذي كتبه هو الأستاذ
الشيخ عبد الكريم سلمان صديق الأستاذ الإمام وزميله في هذا العمل ،
كتبه في أثناء مرض الإمام بأمره ، وقد قرأته كله عليه قبل طبعة فأقره ،
وأكثر ما يسنده فيه الى : « أحد أعضاء مجلس الإدارة » أو « بعض
الأعضاء » ، يراد بالعضو فيه الأستاذ الإمام ، ومنه وهو أقله ما يريد
به نفسه ، وأنتى أسكت عن الأكثر وأبين الأقل في الحاشية ، ولم يكن
أحد منهما يريد اظهار اسمه لأن عملهما كان خالصا لوجه الله عز وجل
جزاهما الله أفضل الجزاء (٢) » .

(٢) السيد محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام محمد عبده ، ج ١

ص ٤٣٠

وقد قام الأستاذ محمد رشيد رضا بتلخيص هذا التقرير المطول في الجزء الأول من تاريخ الامام ما بين صفحة ٤٣٠ حتى صفحة ٤٩٢

— مشيخة الأزهر منذ انشائها حتى الآن (١٩٧٨ م) تأليف على عبد العظيم ، في مجلدين — نشر بإشراف الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) به سجل واف بمشايخ الأزهر منذ الشيخ محمد بن عبد الله الخراشي (١٠١٠ — ١١٠١ هـ) حتى الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار (١٩١٠ — ١٩٨٢ م) وهو من الكتب الجيدة في تاريخ مشايخ الأزهر وتاريخ حياتهم ونضالهم واصلاحاتهم . هذا وانى لأرجو لهذه الدراسة أن تكون اضافة جديدة طيبة لى في مجال الكتابة في تاريخ الأزهر بعد أن قمت بعدة أبحاث في هذا المجال وهى :

— دور الأزهر في الحياة المصرية ابان الحلة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر ، وهى دراسة موسعة حصلت بها على شهادة الدكتوراه في التاريخ الاسلامى الحديث من جامعة الأزهر في عام ١٩٧٤ تحت اشراف استاذى الدكتور عبد العزيز الشناوى .

— وثائق الأزهر — وهو بحث قدم الى ندوة وثائق تاريخ العرب بسنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس الأسبوع العلمى الثانى ١٩٧٧ . وهو دراسة تتناول مجموعات وثائق الأزهر المودعة في دور الوثائق المختلفة في مصر وأهميتها في كتابة تاريخ الأزهر

— رواق الشوام بالأزهر ابان العصر العثمانى ، بحث قدم الى المؤتمر الدولى الثانى لتاريخ بلاد الشام ، المنعقد بكلية الآداب بجامعة دمشق في سنة ١٩٧٨ م . وهو دراسة عن رواق الشوام تعتمد على الوثائق الرسمية

— دور الأوقاف في دعم الأزهر كمؤسسة علمية اسلامية ، بحث قدم الى ندوة « التطور التاريخى لمؤسسة الأوقاف في العالم العربى والاسلامى » التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — بغداد في ابريل ١٩٨٣ م .

ولعل فى مستقبل الأيام مايعيننا بتوفيق الله على اتمام ما عزمنا عليه
من الكتابة فى تاريخ الأزهر وخاصة بعد أن تجمع لدينا الشيء الكثير من
وثائقه الرسبية ، ولعل هذه الجهود المتواضعة تنى بما للأزهر فى أعناقنا
من فضل ، ولعلها أيضا تكون باعنا للباحثين على التنقيب فى وثائق الأزهر
والتأريخ له ، فتاريخ الأزهر العلمى عبارة عن معالم طريق تاريخ المسلمين
الثقافى والعلمى على مدى أكثر من ألف عام وهو بذلك يشكل المحور الرئيسى
لتاريخ المسلمين العلمى أو العمود الفقرى لتاريخهم والله من وراء القصد
يهدى ويعين .

* * *

د. مصطفى محمد رمضان

مدينة نصر القاهرة
فى ١٩٨٤/٣/١

تمهيد :

ظل الأزهر منذ أنشأه المعز لدين الله الفاطمي في القاهرة سنة ٣٥٩ هـ وبدأت فيه الصلاة والدراسة سنة ٣٦١ هـ يتطور عصرا بعد عصر وجيلا بعد جيل الى أن أضحت معهدا جامعيا أو مدرسة جامعة تسير على نظام سهل يكاد يكون فطريا أساسه التقوى والحرية العلمية .

وكان الطلاب يدخلون الأزهر مختارين بلا قيد ولا شرط ، ولهم الحرية المطلقة في الدراسة على من يريدون من العلماء ، ولكل طالب الحرية في أن يبقى في الأزهر ما شاء من الزمن . وكان الأساتذة يعقدون حلقاتهم العلمية حول أعمدة المسجد يجلس الأستاذ أمام العمود مستقبلا القبلة ، والطلبة حوله على هيئة حلقات ، فاذا كثر عددهم جلس على كرسي من خشب أو جريد وهم أمامه بلا تحلق ثم يقرأ الدرس عليهم ، وكان عماد الدراسة النقاش والحوار بين الطلبة ، واساتذتهم بما يثقف وينمي ملكة الفهم(١) . وليس على الأستاذ أن يلاحظ حال الطالب من اجتهاد أو تكاسل أو حضور أو غياب فكل طالب مسئول عن نفسه وعن مستقبله ، وليس هناك امتحان شهري ولا سنوي ، وكل من له اجتهاد شخصي في استيعاب الدروس وصل الى غايته في أى علم يريد .

ولقد كان لهذه الحرية المطلقة التي تمتع بها الأزهريون في دراستهم اثر بالغ في تكوين علمائهم الأفاضل ، ولا شك أن هذه الحرية تظهر النفوس القوية والشخصيات الكامنة(٢) .

وظل الأزهر على ذلك قرونا طويلة الى أن اقتضى الحال وضع نظم وقوانين تنظم الدراسة في الأزهر تتمشى مع النظم الحديثة .

(١) محمود أبو العيون ، الجامع الأزهر نبذة في تاريخه ، مطبعة الأزهر ، القاهرة ، ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م) ص ٣٩
(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨ ص ١١

وجاءت الحملة الفرنسية الى مصر (١٢١٣ — ١٢١٦ هـ) فزلزلت الأزهر زلزالا شديدا واستيقظ علماء الأزهر فوجدوا أمة أوربية تفوقهم في مجال الحضارة مراحل بعيدة المدى حتى بعدت بينهم وبينها الشقة ، وشعر علماء الأزهر بالحاجة الى الإصلاح والمشى في طريق التقدم العلمى الحضارى بخطى سريعة ، ولتد بلور هذه الرغبة أحد علماء الأزهر الكبار وهو الشيخ حسن العطار بقوله : « ان بلادنا لابد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها » (٣) .

وكان الأزهر قد شهد نهضة فكرية وسياسية في النصف الثانى من القرن الثامن عشر الميلادى (١٢ هـ) وأصبح مهيا لكى يلعب دورا في الحياة المصرية بصفة خاصة وفي الحياة الإسلامية بصفة عامة ، وتزعم علماء الأزهر النضال الشعبى ابان الحملة الفرنسية وبعد خروج الحملة الفرنسية الى أن تولى محمد على السلطة في البلاد برايمهم وبشروطهم ، لكن محمد على خذلهم وخذعهم وعصف بأمانهم وعزلهم عن قيادة الشعب وتولى هو قيادة مصر وسار بهما في طريق الإصلاح على طريقته هو .

ولكن ما انفك الأزهريون منذ خروج الحملة الفرنسية يفكرون في اصلاح معيهم وتثقيف أنفسهم بكل ثقافة حديثة لكى ينهضوا بأنفسهم وبالأزهر في مدارج الرقى فالشيخ حسن العطار على سبيل المثال الذى عاصر الحملة الفرنسية وتولى مشيخة الأزهر في الفترة من سنة ١٢٤٦ . حتى سنة ١٢٥٠ هـ كان له ولع بقراءة الكتب المترجمة من اللغات الأوربية خاصة في علمى التاريخ والجغرافيا وغير ذلك من العلوم فيقول عنه تلميذه رفاعه الطهطاوى : « كان له ولع شديد بسائر المعارف البشرية مع غاية الديانة والصيانة وله بعض تأليف في الطب وغيره زيادة عن تأليفه المشهورة (٤) » . كما قابل الشيخ العطار المستشرق الانجليزى

(٣) على مبارك — الخطط الترفيقية طبعة بولاتى ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ

ج ٤ — ص ٣٨

(٤) رفاعه الطهطاوى — مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية ، طبعة مطبعة شركة الرغائب — الطبعة الثانية — القاهرة ١٩١٢ — ص ٣٧٥ — ٣٧٦

إدوارد ولیمین الذى كتب عن المصريين المحدثين وعاداتهم فى القرن ١٩. وكانت له صلة به ونوه لى به فى كتابه (٥) .

ولقد كان العطار فى الواقع أول من نادى بإصلاح التعليم بالأزهر وتطوير الدراسة فيه وتبلورت أفكاره فى خطة قوامها تنبيه الأزهریین الى واقعهم الثقافى والتعليمى المتخلف وبين لهم ضرورة ادخال المواد المتنوعة كالفلسفة والأدب والجغرافيا والتاریخ والعلوم الطبيعية وضرورة اقلعهم عن الأساليب العتيقة فى التدريس وأهمية الرجوع الى كتب الأصول وعدم الاكتفاء بالملخصات والمتون المتداولة وما عليها من حواشى وشروح وبدأ العطار يخرج هو نفسه على هذا الجمود الذى اعترى الحياة العلمية فى الأزهر إبان العصر العثمانى بتدريسه المواد المتنوعة فبدأ يدرس الجغرافيا والأدب والتاریخ فى الأزهر وأفلح فى ادخال الدراسة الأدبية فى الأزهر على يد تلاميذه وفى مقدمتهم العلامة الشيخ محمد عیاد الطنطاوى الذى أوحى اليه بتدريس الأدب فى كتاب مقامات الحریرى حوالى سنة ١٨٢٩م (٦) كما أنه هو نفسه المتنئ بالأدب عناية خاصة فلم يكن يتحرج من انشائه فالف فيه كتابه المعروف « انشاء العطار » وهو كتاب مشهور فى المراسلات والمخاطبات وقام بتدريسه فى الأزهر وكان يبين عدم تعارض ذلك مع وقار العلم أو جلال الدين مستشهدا بالأسلاف العظام وكتاب « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » لعبد الرحمن الجبرتى المؤرخ حافل بنماذج شعرية ونثرية رائعة للشيخ حسن العطار (٧) ، ومن

(٥) انظر : ادوار ولیم لى ، المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر — تعريب عدلى طاهر نور — القاهرة ١٩٧٥ الطبعة الثانية — ص ١٨٩ ، ١٩٠

(٦) انظر : أحمد تیمور باشا ، أعلام الفكر الإسلامى فى العصر الحديث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٣١

(٧) انظر : نماذج من شعر العطار ونثره فى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار — طبعة المطبعة العامرة الشرفية — القاهرة ١٣٢٢ هـ ج ٣ — ص ١٠١ — ١٠٢

ثم استحق العطار أن يكون أول محرر للقسم العربى لجريدة الوقائع المصرية سنة ١٨٢٨ فى عهد محمد على لمركزه الأدبى الرفيع .

الأزهر فى عصر محمد على :

وعلى الرغم من أن العطار تولى مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦ وظل بها الى أن توفى سنة ١٢٥٠ الا أنه لم يكن فى مقدوره تطوير الدراسة بالأزهر على النحو الذى يريده لأن محمد على قد استولى على أوقاف الأزهر ونصب معين الموارد المالية به وقلت النفقة عليه ، وكان محمد على قد بدأ يطور التعليم فى مصر بعيدا عن الأزهر لأنه رمقه بعين ملؤها الرية ونظر اليه على أنه مؤسسة وطنية لآخراج الزعماء والوطنيين ، وبدأ يقرر فى النفقة عليه ، وتمت مؤامرة محمد على فى عزل الأزهر عن الحياة المصرية بحجة أن الأزهر لا يسمح بتدريس العلوم الحديثة وتمت جناية محمد على فى حق الأمة بإنشاء المدارس الحديثة معزولة عن التراث القومى والثقافة العربية وكان أولى به أن يبنى على قواعد الماضى لكى يكون البناء قويا شامخا على تلك القواعد التى أسسها الأسلاف .

وترتب على تطوير التعليم بعيدا عن الأزهر أن خرجت مدارس محمد على طبقة من أشباه المثقنين لا تصلح الا أن تكون ترجمانا للحضارة الغربية ووكالة للشركات الأوربية ، أجهازا أوربا للحكم الغربى فى الشرق ، وكان الأزهر وحده هو التربة الصالحة لاحتضان المعرفة الحديثة وتطويرها فى شكل ثقافة وطنية ، والدليل على أن الأزهر كان وحده القادر على تخريج علماء عرب قادرين على التطوير ، أنه عندما بدأ محمد على نظام المدارس الحديثة بإختبار نخبه من طلبة النظام الجديد وقرر إرسالهم فى بعثة الى أوربا وأختاروا لهم — حرصا على تقاليد البلاد — نقيها يعلمهم الصلاة وأرسلوه معهم فكان هذا الأزهرى وحده هو الذى تمثل الحضارة الغربية وأخرج عملا فكريا ترك

بصماته على الفكر العربى حتى مطلع القرن العشرين (٨) .

ولقد كان من المتأخذ التى سجلها رفاعة الطهطاوى على محمد على عدم تطويره للأزهر ، فلقد نظر رفاعة الى الطفرة السطحية التى أحدثتها المدارس الحديثة فى مصر ورأى نتيجتها وعاصر بنفسه اغلاق تلك المدارس بعد فشلها فى عصر عباس الأول ، ونبه الأذهان الى الخطأ الذى ارتكبه محمد على فى هذا الصدد فقال :

« ولو أنه — أى محمد على — أعلى منار الوطن ورقاه لم يستطع الى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر الأنور ولم يجذب طلابه الى تكميل عقولهم بالعلوم الحكيمية التى كبر نفعها فى الوطن ليس ينكر ... لاسيما وأن هذه العلوم هى علوم اسلامية ... فان من يطلع على سन्द شيخ الجامع الأزهر الشيخ أحمد الدمنهورى الذى ولى مشيخة الأزهر من ١١٨٢ — ١١٩٠ هـ (١٧٦٧ — ١٧٧٦ م) يرى أنه قد أحاط من هذه العلوم بكثير (٩) » .

ومن هذه الاشارة يتضح أن رفاعة الطهطاوى كان صريحا فى لوم محمد على لأنه أهمل تطوير الأزهر . وبعد ذلك لم يتردد محمد على فى أن يصادر الاراضى الموقوفة على الجامع الأزهر ، وكانت واسعة الرقعة بالرغم من أنها موقوفة عليه (١٠) .

(٨) محمد جلال كشك ، الأزهر ثورة أجهضت ، الحوادث مجلة اسبوعية بيروتية ، لبنان ، عدد ١٦/٣/١٩٧٣ ، ص ٤٧ . وتصدر هذه المجلة حاليا (١٩٨٤) فى لندن منذ أن اشتعلت الحرب الطائفية فى لبنان .

(٩) رفاعة الطهطاوى ، مناهج الالباب المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٢ . وانظر أيضا : الأزهر تاريخه وتطوره لمجموعة من المؤلفين أخرجته وزارة الأوقاف وشئون الأزهر فى سنة ١٩٦٤ ، ص ٢٤٣

(١٠) انظر تفصيلا عن أوقاف الأزهر فى بحث للمؤلف بعنوان : « دور الأوقاف فى دعم الأزهر كمؤسسة علمية اسلامية » قدم الى ندوة « التطور التاريخى لمؤسسة الأوقاف فى العالم العربى والاسلامى » التى نظمتها معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، فى أبريل ١٩٨٣

قلة أعداد الطلبة في عصر محمد على :

وترتب على مصادرة أوقاف الأزهر وأهمال تطويره ، أن قلت أعداد الطلاب به قلة ملحوظة في عهد محمد على ، وقد لاحظ ذلك المستشرق الانجليزى ادوارد وليم لين الذى وفد على القاهرة في سنة ١٨٢٥ وتردد عليها وأقام بها بعد ذلك عدة مرات واتصل بأهل الأزهر وذكر ما حل به قائلا :

« ان محمد على استولى على جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على المساجد ففقد الأزهر أكبر جزء مما وقف عليه ، ولاتفق الحكومة شيئا غير نفقات الصيانة اللازمة وأجور المستخدمين الرئيسيين ولا يتناول المدرسون أجرا ، وليس لهم وسيلة منظمة لكسب معيشتهم غير التدريس في المنازل ونسخ الكتب الخ ، الا اذا ورثوا ملكا وكان لهم أقارب يعملونهم ، وقد يتناول المدرس هدية من الأغنياء ، ويستطيع أى طالب كفى أن يصبح مدرسا باجازه شيخ الجامع الأزهر ، ويتبع الطلبة غالبا طريقة المدرسين لكسب معاشهم ، أو يتلون القرآن في المنازل أو على القبور أو في مكان آخر . وعندما يتقدم الطلبة في دروسهم التقدم الكافي يدخل بعضهم في القضاء أو الافتاء أو امامة المساجد أو التدريس في قراهم أو مدنها أو في القاهرة ويحترف البعض الآخر التجارة ، وقد يستمر بعضهم طوال حياته يتلقى العلم مبتغيا الوصول الى مصاف كبار العلماء ، وقد نقص عدد هؤلاء الطلبة الذين لارواق لهم كثيرا ، منذ الاستيلاء على الأراضى الموقوفة على الأزهر ، ويبلغ عدد طلبة الأزهر ، ما خلا العميان حوالى ألف وخمسمائة كما أخبرنى أحد المدرسين » .

« ويلحق بالأزهر في ركنه الشرقى « زاوية العميان » ويعيش فيها الآن حوالى ثلاثمائة ضريب فقير وأغلبهم من الطلبة (١١) » .

وظل الأزهر في حالة ركود حتى عصر اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩)
ففى هذا العصر تغيرت الأوضاع في مصر وبدأت نهضة ثقافية قوامها

(١١) المصريون المحدثون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ — ١٨٧.

طموح الخديوى اسماعيل ونتيجة الاتصال المباشر بأوروبا وانتشار الصحافة ونشأة الحياة النيابية فى ظل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ م .

وأصاب الأزهر ما أصاب الحياة العامة من نهضة بعد أن وصل الى درجة يرثى لها من الإهمال فى عصر محمد على وعباس الأول وسعيد ، وأصبح فى عصر اسماعيل فى حاجة الى التغيير ، وعلى الرغم من تضائله الا أنه كان لايزال يحتفظ فى حناياه بعناصر أصيلة للحياة والتقدم والترقى المنشود .

حقيقة كان معظم أعضاء البعثات التى أرسلها محمد على الى أوروبا من الأزهر واستمر الأزهر يقدم نجوم النهضة فوجا بعد فوج ، ولكن لم تنعكس على الأزهر أضواء هذه البعثات ، وسلكت لها طريقا غير الأزهر بعد عودتها ، أى أنها بدأت تسير فى فلك غير فلك الأزهر .

وتجددت الدعوة الى اصلاح الأزهر بعد أن أصيبت نهضة محمد على التعليمية بنكسة مروعة ولم تؤد الغرض المنشود منها وأغلقت المدارس وفى عهد اسماعيل تولى مشيخة الأزهر الشيخ مصطفى العروسى فى الفترة من ١٢٨١ — ١٢٨٧ هـ (١٨٦٤ — ١٨٧٠ م) وخطا بالأزهر خطوات مرموقة قوامها المراقبة على العلماء والطلاب وانتقاء الصالحين منوم للتعليم والتعلم ومتابعة الدرس فى العلوم التى يتطلبها العمل الجديد فى دواوين القضاء ومدارس الحكومة وأهمها علوم الحديث والتفسير والأصول والتوحيد والفقه والنحو والصرف والبلاغة والمنطق (١٢) ومنع الشيخ العروسى التسول بتلاوة القرآن فى الطرقات ، ورأى جماعة يحترفون التدريس بالأزهر من غير استحقاق فمنعهم عن مباشرة التدريس وصمم على عمل امتحان للمدرسين لولا أنه عزل قبل تقريره فى سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠) (١٣) .

(١٢) عباس محمود العقاد ، محمد عبده ، الكتاب رقم ١ من سلسلة اعلام العرب ، القاهرة ، ١٩٦٢ ص ٦٦
(١٣) على عبد العظيم ، مشيخة الأزهر ، طبع مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر القاهرة ، ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) ج ١ ص ٢٣٧

الفصل الأول

أول نظام للامتحان بالأزهر :

يرجع الفضل في ادخال نظام الامتحان بالأزهر الى الشيخ مصطفى العروسى كما سلف ان ذكرنا ولكن الظروف لم تساعد في تقرير هذا النظام وعندما تعين في مشيخه الأزهر الشيخ محمد المهدي العباسي مفتى الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ صحت عزيمته على ادخال نظام الامتحان في الأزهر فاستأذن الخديوى اسماعيل في عمل قانون لامتحان طلبة الأزهر وصدر هذا القانون سنة ١٢٨٨ هـ (١٨٧٢ م) وقد نظم القانون طريقة نيل شهادة العالمية وبين مواد امتحانها ، فنص القانون على تعيين ستة من كبار العلماء من كل أهل مذهب من المذاهب الثلاثة اثنان سوى مذهب ابن حنبل لقللة الطلبة المقبلين عليه وجعل الامتحان في احد عشر علما من العلوم المتداولة في الأزهر وهى : الحديث والتفسير والاصول والتوحيد والفقه والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والمنطق ونص هذا القانون على ان من يريد الامتحان ان يكون قد حضر هذه العلوم بالجامع الأزهر ودرس كبار الكتب مثل كتاب السعد وجمع الجوامع وغيرها من الكتب الأزهرية المعروفة ثم يقدم عريضه لشيخ الجامع الأزهر يطلب فيها انه يريد الدخول في حرمة العلماء المدرسين وينتظم في سلك المعلمين ويبين انه حضر كذا وكذا من العلوم ودرس مختصر السعد وابتدأ في جمع الجوامع مثلا . فيتترك الشيخ تلك العريضه عنده حتى يسأل عن احوال ذلك الطالب ممن يعرف حقيقة أمره ثم يطلب من المشايخ اعطاء شهادة في حق هذا الطالب كتابة فيشهد له جمع من المشايخ اقلهم ثمانية ويعين له شيخ الأزهر من كل علم درسا ويعطيه ميعادا يطالع فيه لكل علم يوم وعلى رأس الأحد عشر يوما ينعقد مجلس الامتحان في بيت شيخ الجامع الأزهر او في الرواق العباسي بالأزهر(١٤) .

(١٤) سليمان رصد ، كنز الجواهر في تاريخ الأزهر ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٧ — ١٤٩

وتكون هيئة الامتحان ان يكون الطالب بمنزلة الأستاذ والمتحدين بمنزلة الطلبة فيدرس لهم وهم يسألونه وهو يجيبهم ولا يحضر في ذلك المجلس غيرهم فاذا أجاب في كل علم من العلوم بالدرجة المطلوبة نجح بمرتبة الدرجة الأولى ، واذا أجاب في أكثر العلوم نجح بالدرجة الثانية ، واذا أجاب في أقل العلوم نجح بالدرجة الثالثة واذا لم يجب لم يؤذن له في شيء ثم تكتب الشهادة لصاحب الدرجة الأولى وترسل الى المعية الخديوية فتكتب له شهادة علمية مختوم عليها بختم الخديوى ويمنح كسوة تسمى فرجية وشريط مقصص يضعه في عمامته في موضع التشريفات ويكتب للجهات الحكومية باحترامه ويخفف عنه في السفر في قطارات الحكومة نصف الأجرة .

ومن القواعد المرعية في هذا النظام انه لايمتحن في العام أكثر من ستة طلاب فاذا زادت الطلبات من طالبى الامتحانات نظر شيخ الأزهر في ترجيح بعضهم على البعض الآخر بالشهرة أو الوجاهة أو سبق التاريخ أو كبر السن .

ويلاحظ على هذا النظام انه استمد من نظام الامتحان التلقائى الذى كان معمولاً به في الأزهر من قبل فقد كانت تقاليد الأزهر تقضى بأن الشخص الذى يختار مهته التدريس بالأزهر يؤدى امتحانا عمليا في نهاية تحصيله للعلوم أو أى علم منها فيستأذن أستاذه من باب الأدب والبركة ويجلس في المكان الخالى ليلقى دروسه على الطلاب ويحضر درسه الأول جمع غفير من الطلاب وبعض المشايخ ويسأله الحاضرون في كثير من القضايا العلمية ، فاذا تلعمث في اجابة سائل ربما اقاموه من مكانه ومنعوه من ممارسة التدريس ، واذا عاند ربما ضربوه ، واذا وفق في الاجابة على أسئلتهم فانه يستطيع ان يستمر في عمله ويواصل التدريس ولا حرج عليه بعد ذلك ان يزل أو يهفو مادام قد اجتاز العاصفة الشديدة التى تهب عليه في أول عهده بهذا العمل ، وكانت هذه هى الجلسة الأولى للمدرس المبتدىء بالأزهر تعد امتحانا واجازة بالتدريس وهذا مظهر خاص بالأزهر وغيره من المدارس والمعاهد الاسلامية وكانت

الاجازات العلمية بأخذها من شيوخه فيما بعد وكانت (١٥) مطلقة أحيانا فيقول الأستاذة فيها : « قد أجزناه بجميع مروياتنا من معقول ومنقول وفروع وأصول وجميع ما أجزنا به مشايخنا سماعا وأجازة » ويوقع على هذه الشهادة كبار الشيوخ المشهورين في العلوم المعروفة بالأزهر والذين شهدوا درسه .

والغالب أن تكون الاجازة مثبته فيذكر الشيخ أن هذا الطالب تابع حلقاته في كتاب كذا من علم كذا وأنه أجازة فيه ويأذن له في تدريسه سواء كان الكتاب من تأليف المدرس أو من تأليف غيره وقد تكون الاجازة أوسع مدى فيعترف الأستاذ فيها لتلميذه بالتبحر في مذهب ما من مذاهب الفقه الأربعة ، ويأذن له بتدريس كتب هذا المذهب والفتيا فيه (١٦) .

ولما صدر أول قانون للامتحان في الأزهر سنة ١٨٧٢ م وهو القانون سالف الذكر أصبحت الاجازة تصدر عن الأزهر بعد أداء الامتحان في مواد محدودة وسميت هذه الشهادة بالشهادة العالمية ، ومع صدور هذا القانون ظل نظام الاجازات السابق من الشيوخ لطلابهم معمولا به بجانب النظام الجديد حتى مطلع القرن العشرين (١٧) .

ولكن نظام الامتحان بالأزهر تعثر ولم يصبح وسيلة لتشجيع العلماء الشباب بقدر ما أصبح وسيلة لاعاقبتهم فما من شيخ تولى مشيخة الأزهر من عهد الشيخ العباسي حتى عهد الشيخ حسونه النواوي زاد في عدد

(١٥) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٤ ص ٢٦

(١٦) انظر نماذج من هذه الاجازات في كتاب الأزهر تاريخه وتطوره ،

مرجع سبق ذكره ص ٣٠٤ — ٣٠٥

(١٧) ولقد عثرت في أوراق جدي الشيخ محمد رمضان الشافعي الديماطي على اجازة منحت له في سنة ١٣١٠ هـ « ١٨٩٢ م » من مشايخه : ابراهيم الظواهري ومحمد عبد الفتاح و مصطفى عز الشافعي واسماعيل الحامدي المالكي وأحمد الرفاعي المالكي ، وكان بعضهم من أعضاء أول لجنة تكونت لامتحان العلماء بالأزهر في عام ١٨٧٢ م في عصر الخديوي اسماعيل انظر صورة لهذه الاجازة في ملحق الوثائق .

من يمتحنون في كل عام على ستة طلاب وفي بعض السنين كانوا لا يتجاوزون أربعة والذين كان يساعدهم الحظ ويؤخذون للامتحان كانوا لا يصلون الا بعناية الراجين والحاح المحين ، ولم يكن للدور ولا للتقدمية ولا للذكاء ولا للشهرة بالتحصيل مدخل في نيل الحق بل السلطان القوى هو شفاعة أولئك الشفعاء الذين لا يشفعون الا للغنى وان كان غنيا ويضيعون حق الفقير وان كان ذكيا .

وبذلك تراكم في ادارة الأزهر طلبات لاحصر لها من طلاب الامتحان ويئس مقدموها من اجابتهم حتى فترت عزائهم عن التحصيل وانقطع معظمهم عن المجيء الى الأزهر الا في القليل من السنة الدراسية ، وتعدى هذا اليأس الى من يليهم في الزمن — فجفت آمالهم وعلموا ان الدور ان وصل اليهم فانما يصل بعد الهرم .

انشاء مجلس ادارة الأزهر ١٣١٢ هـ :

تمكن الاحتلال الانجليزي من البلاد منذ عام ١٨٨٢ ، وجثم على صدرها مسيطرا على كل شيء وقبض على الأمور بيد من حديد ولم يبق بعيدا عن سيطرة الانجليز سوى الأزهر والاقواف والمحاكم الشرعية لان هذه المصالح الثلاث اسلامية محضة ، وقد تركها الانجليز لحساسيتها الدينية وعمل على اضعاف شأنها من وراء حجاب ، وظل هذا هو حال البلاد طوال حكم توفيق الذى أتى بالاحتلال اليها وعاش في ظله في عزلة عن الشعب فلما توفى توفيق سنة ١٨٩٢ وجلس بعده في الحكم عباس حلمى الثانى ، وكان متبرما كارها للانجليز ضجرا من استيلائهم على جميع أعمال الحكومة فتجددت الآمال لدى المصريين وتوجهت اليه انظار الوطنين والزعماء بفرض رفع وطأة الاحتلال وازالته وكان ممن اتصل بالخدويى في هذا الشأن الأستاذ الامام محمد عبده وكان بحكم تربيته بالأزهر يعرف أهميته الاسلامية العالمية وهو أدري الناس بالأزهر فسعى الى اصلاحه لدى الخديوى عباس حلمى الثانى .

ومما يذكر عن الشيخ محمد عبده انه قال مره لصديقه وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا : « ان اصلاح الأزهر اعظم خدمه للاسلام فان اصلاحه

الإصلاح لجميع المسلمين وفساده فساد لهم ، وإن أمامه عقبات وصعوبات من غفلة المشايخ ورسوخ العادات القديمة عندهم وإن هذا الإصلاح لا يتم إلا في زمن طويل ، وأنه على الرغم من أن الإصلاح بدأ منذ عصر اسماعيل إلا أنه لم يحصل شيء يذكر حتى الآن وأنه لا أمل في خدمة الإسلام عن طريق السياسة دون التربية التي توحد قوى الأمة (١٨) » .

واتصل الامام محمد عبده بالخدوي عباس الثاني وطلب منه اصلاح الأزهر والمحاكم الشرعية وعدم المساس بالاوقاف الاسلامية لان هذه المصالح الثلاث كهاجر اسلامية محضة تشمل اصلاح التربية والتعليم واصلاح المساجد والدعوة والارشاد وكان مما قاله له : « ان لدى افندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة فيمكنه ان يصلح الأمة كلها باصلاحها وقد تركها الانجليز له لانها دينية فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن تدخلهم في شأنها اذا طال العهد وساعدت الفرص فيجب المبادرة لاصلاحها (١٩) وقد ذكر محمد عبده للخدوي خطته في الإصلاح وكانت خطة الامام محمد عبده تتلخص في انشاء قانون تهيدي للإصلاح يديره مجلس مؤلف من كبار علماء المذاهب الأربعة في الأزهر وهي المذهب الشافعي والمذهب الحنفي والمذهب المالكي والمذهب الحنبلي ، ينتخبون انتخابا على أن ينضم اليهم الامام محمد عبده هو وصديقه الشيخ عبد الكريم سلمان من علماء الأزهر ومن يتولون الكتابة في الوقائع المصرية مع الامام محمد عبده عندما تولى رئاسة تحريرها وكان عبد الكريم سلمان من انشط علماء الأزهر وكان بجانب عمله في الوقائع المصرية عضوا بالمحكمة الكبرى بمصر وعضوا بالمحكمة الشرعية العليا (٢٠) .

وكان الامام محمد عبده يحب أن يتم الإصلاح في الأزهر باقتناع كبار شيوخه ورضى أهله لكي يتم الإصلاح دون معارضة واثارة للحساسيات التي عطلت الإصلاح به زمنا طويلا منذ أيام محمد علي .

(١٨) محمد رشيد رضا ، تاريخ الامام محمد عبده الطبعة الأولى ، طبعة المنار ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م) ج ١ ص ٤٢٥ .

(١٩) المرجع السابق ج ١ ص ٤٢٧

(٢٠) سلمان رصد ، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر ، مرجع سابق

ذكره ص ١٦٨

وكان على رأس الأزهر يومئذ الشيخ محمد الانبأى شيخ الأزهر وكان مريضاً وقد كثرت شكوى الأزهرين من سوء إدارته لشئون الأزهر ، ورفعوا العرائض إلى الخديوى مفعمة بأن شيخهم عاجز عن إدارة شئونهم وغير ذلك من الطعون وكلبوا تغيير الأوضاع فعينت الحكومة حسونة النواوى وكيلًا للأزهر فى السابع من جمادى الآخرة سنة ١٣١٢ هـ بعد أن أخذت عليه العهد بإقامة الإصلاح الجديد الذى ينشده الأستاذ الإمام والاتفاق مع الشيخ محمد عبده على هذا الإصلاح .

وصدر الأمر العالى بتشكيل مجلس إدارة الأزهر فى السادس من رجب سنة ١٣١٢ هـ وافتقد مجلس إدارة الأزهر لأول مرة فى يوم السبت السادس عشر من رجب سنة ١٣١٢ هـ بالجامع الأزهر بحضور الأستاذ الشيخ حسونة النواوى بصفته رئيساً والشيخ سليم البشرى والشيخ يوسف الحنبلى والشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ محمد عبده بصفته أعضاء واعتذر الشيخ عبد الرحمن الشربينى عن عدم حضوره بعذر يتعلق بصحته وكان عضواً فى المجلس ولكنه كان فى الحقيقة راضياً لهذا النظام الجديد (٢١) .

وبدأت الهيئة الجديدة تعمل جاهدة فى الإصلاح المرتقب وأهمـل أمر شيخ الأزهر الشيخ الانبأى فسعى العقلاء إليه لاقناعه بالاستقالة فاستقال بعد أن ظل متشبثاً بها نحو ستة أشهر بعد انشاء مجلس إدارة الأزهر وهى الفترة من ٦ رجب سنة ١٣١٢ هـ حتى ٢ من المحرم سنة ١٣١٣ هـ وهو تاريخ استقالته (٢٢) .

(٢١) انظر : سجل رقم ١ لسنة ١٣١٢ هـ من سجلات محاضر مجلس إدارة الأزهر بدار الوثائق القومية بالقاهرة ، من مجموعة وثائق الأزهر ، ص ١

(٢٢) كان الشيخ الانبأى قد أصيب بشلل قبل استقالته فى عام ١٣١١ هـ وتوفى بعد استقالته بقليل فى ٢١ من شوال ١٣١٣ هـ وكان عمره يومئذ ٧٤ عاماً .

انظر : على عبد العظيم مشيخة الأزهر ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ص ٢٥٩ — ٢٦٠

وكان مجلس ادارة الأزهر بداية عهد جديد وقد حفلت مدة عضوية الامام محمد عبده وصديقه الشيخ عبد الكريم سليمان بالعديد من الانجازات ، كان على رأسها وضع أول قانون لمرتبات علماء الأزهر وذلك بعد أن كانت توضع المرتبات حسب الأهواء وكثر حولها القيل والقال ، ثم وضع مجلس ادارة الأزهر نظاما للتدريس والامتحان بالأزهر وبيان رسائل العلوم ومقاصدها وعكف على هذا النظام الأستاذ الامام ووضعه بنفسه وكان هدف الامام أن يجعل اصلاح الأزهر كاملا يقضى على كل أثر للجهود في الأزهر ، فلم يوافقه أولو الأمر على ما أراد من ذلك ونصحوه بأن يأخذ ذلك الاصلاح بالتدرج فقبل نصيحتهم على كره منه واخذ مجلس ادارة الأزهر في وضع قانون بالاصلاح على ذلك الأساس فمضى في وضعه وقتا طويلا وقدم الى الخديوى فأقره في اليوم العشرين من المحرم سنة ١٣١٤ هـ .

ويشتمل هذا القانون على ستة أبواب تشتمل على اثنين وستين مادة ، والباب الأول منه في الادارة العمومية وفيه تشكيل مجلس ادارة الأزهر من خمسة أعضاء غير الرئيس منهم ثلاثة من علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين بالحكومة وانعقادهم على الأقل كل خمسة عشر يوما مرة واختصاصه وضع القواعد التى يسير التدريس عليها وضبط الطلبة والاعمال وكل ماله علاقة بالأزهر .

والباب الثانى في شروط انتساب الطلبة الى الأزهر وقد جاء فيه أنه لا يعد من طلبة الأزهر الا من يبلغ خمس عشرة سنة على الأقل ويكون عارفا بالقراءة والكتابة وحافظا نصف القرآن على الأقل ويجب حفظه كله على كفيف البصر .

واشترط النظام في الباب الثالث منع قراءة الحواشى والتقارير للطلبة المبتدئين في السنوات الأربع الاولى وبعدها فالأستاذ والطالب بالخيار في قراءة الحواشى أو عدمها ، وأما التقارير فلا يجوز قراءتها على الطلاب الا بقرار من مجلس الادارة .

وقد قرر هذا النظام أن الامتحان ينقسم الى قسمين : امتحان شهادة الأهلية وامتحان شهادة العالمية ، فأما امتحان شهادة الأهلية

فيكون لمن قضى ثمانى سننات فأكثر فى الأزهر ودرس ثمانية علوم على الأقل وتؤلف لجنة الامتحان من ثلاثة من العلماء برئاسة شيخ الأزهر ، وأما امتحان العالمية فيكون لمن قضى اثنتى عشرة سنة فأكثر بالأزهر وتلقى علوم التوحيد والأخلاق الدينية والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية ، وتؤلف لجنة الامتحان من ستة من علماء الأزهر ، وتكون درجات العالمية ثلاثا : أولى وثانية وثالثة . ومن ينجح فى امتحان شهادة الأهلية يكون له الحق فى وظائف الامامة والخطابة وتدريس الوعظ بالمساجد ، ومن ينجح فى امتحان شهادة العالمية يكون له الحق فى التدريس فى الأزهر وغيره وفى الوظائف العالمية (٢٣) .

وقد قسم هذا القانون العلوم الأزهرية الى قسمين :

١ — **علوم المقاصد** : وهى علوم التوحيد والتفسير الحديث والفقه وأصول الفقه والأخلاق الدينية .

٢ — **علوم الوسائل** : وهى المنطق والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع ومصطلح الحديث والحساب والجبر ، وهذه هى العلوم التى يلزم أن يمتحن فيها من يريد شهادة العالمية (٢٤) .

عودة لدراسة التاريخ :

وتقرر لأول مرة منذ عصر المماليك دراسة التاريخ الاسلامى وما يتصل بذلك من دراسة تقويم البلدان ومقدمة ابن خلدون فى فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع .

(٢٣) عبد المتعال الصعدي ، تاريخ الاصلاح فى الأزهر ، الطبعة الاولى القاهرة سنة ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) ص ٥٨ — ٥٩

(٢٤) انظر نص قانون سنة ١٣١٤ فى سجل رقم ١ لسنة ١٣١٢ وما بعدها من سجلات محاضر مجلس ادارة الأزهر بدار الوثائق القومية بالقاهرة من مجموعة وثائق الأزهر .

وكانت الدراسات التاريخية قد أهملت في الأزهر منذ زمن بعيد طوال العهد العثماني كله وطوال القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري) حتى أن الجبرتي (١١٦٧ — ١٢٤٠ هـ) الذي عاش في أواخر العصر المماليكي وعصر الحملة الفرنسية على مصر (١٢١٣ — ١٢١٦ هـ) وبداية عصر محمد علي ، نراه يقول في إهمال الدراسات التاريخية في عصره :

« ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الانساني تعتنى بتدوينه سلفا عن سلف وخلفا من بعد خلف الى أن نبذه أهل عصرنا وأغفلوه وتركوه وأهملوه وعدوه من شغل البطالين وقالوا أساطير الأولين ، ولعمري انهم لمعدون وبالأهم مشتغلون ولا يرضون لأقلامهم المتعبة في مثل هذه المتعبة ، فان الزمان قد انعكست أحواله وتقلصت ظلاله وانخرمت قواعده في الحساب فلا تضبط وقائمه في دفتر ولاكتاب ، واشغال الوقت في غير فائدة ضياع وما مضى وفات ليس له استرجاع ، الا أن يكون مثل الحقير (يقصد الجبرتي بالحقير نفسه) وهذه الإشارة الى نفسه استعملها كثيرا في كتابة « عجائب الآثار » للإشارة اليه تواضعا بالغائه (منزويا في زوايا الخمول والاهمال منجمعا عما شغلوا به من الأشغال فيشغل نفسه في أوقات من خلواته ويسلى وحدته بعد سيئات الدهر وحسناته (٢٥) » .

ويقول الجبرتي في فضل علم التاريخ على الرغم من إهمال أهل عصره له : « ولما كان علم التاريخ علما شريفا فيه العزلة والاعتبار وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار وقد قص الله تعالى أخبار الأمم السالفة في أم الكتاب فقال تعالى : « لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب » وجاء من أحاديث سيد المرسلين كثير من أخبار الأمم الماضية كحديثه عن بنى إسرائيل وما غيروه من التوراة

(٢٥) انظر : مقدمة كتاب « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » لعبد الرحمن الجبرتي طبعة المطبعة العامرة الشرفية ، بالقاهرة سنة ١٣٢٢ هـ ص ٤ — ٥

والانجيل ، وغير ذلك من اخبار العجم والعرب مما يفضى بتأمله الى العجب ،
وقد قال الشافعى رضى الله عنه : « من علم التاريخ زاد عقله (٢٦) » .
وقد كانت حلقات دراسة التاريخ وتدريبه في الأزهر عامرة في
العصر المملوكى ، وكان عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢ — ٧٠٨ هـ) فيلسوف
المؤرخين عندما قدم الى مصر في عام ٧٨٤ هـ يلقي دورسا في الأزهر
حول فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع الانسانى ، وكان الاقبال على هذه
الدراسات التاريخية كبيرا ، ويصف ابن خلدون نفسه شدة الاقبال
على دروسه في الكتاب الذى ترجم فيه عن نفسه وسماه : « التعريف
بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا » فيقول في زهو وتواضع معا : « ولم
دخلتها (يقصد القاهرة) أقمت أياما وانثال على طلبه العلم بها ،
يلتمسون الامادة مع قلة البضاعة ولم يوسعونى عذرا فجلست للتدريس
في الجامع الأزهر (٢٧) » .

وتتلذذ على يد ابن خلدون عدد كبير من مؤرخى مصر والأزهر في
هذه الفترة منهم تقى الدين المقرئى (٧٦٦ — ٨٤٥ هـ) وأبو المحاسن
بن تعزى بردى (٨١٣ — ٨٧٤ هـ) والحافظ بن حجر العسقلانى (٧٧٣ —
٨٥٢ هـ) .

وعلى الرغم من ذلك فقد كافح الشيخ محمد عبده لاعادة الدراسات
التاريخية الى الأزهر ، ولا أدل على ذلك مما رواه السيد محمد رشيد
رضا عن الامام الشيخ محمد عبده أنه لما عاد من المنفى الى مصر سنة
١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) حاول أن يقنع الشيخ الانبأبى شيخ الجامع الأزهر
حينئذ بتدريس مقدمة ابن خلدون في الأزهر ووصف له فوائدها وأهميتها

(٢٦) المرجع السابق ، ج ١ ص ٤

(٢٧) التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا ، طبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٢٤٨ وانظر ايضا بحثا لأستاذنا
الدكتور على عبد الواحد وافي بعنوان « ابن خلدون والأزهر » قدمه
الى الندوة التى عقدها مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر في عام ١٤٠٣ هـ
(١٩٨٣) بمناسبة الاحتفال بالعيد الالفى للأزهر .

دراستها . فأجابه بأن العادة لم تجر بذلك . فانتقل به الشيخ محمد عبده في شجون الحديث الى ذكر الشيوخ ، ثم سأله : « منذ كم سنة مات الشيخ الأشمونى والشيخ الصبان ؟ » فقال : « منذ عهد غير بعيد » . فقال الشيخ محمد عبده : « انهما حديثا عهد بوفاة ، وهذه كتبهما تقرأ بعد أن لم تجر العادة بذلك » فسكت الشيخ الانببى ، وانتقل بالحديث الى موضوع آخر خشية أن يجره ذلك الى القول بجواز دراسة المقدمة فى الأزهر (٢٨) .

ومع أن الشيخ محمد عبده كافح فى سبيل ادخال الدراسات التاريخية الى الأزهر بعد طول غياب الا أن قانون سنة ١٣١٤ هـ لم يلزم الطلاب بالامتحان فيها ، ولكنه أشار الى أنه يفضل من يعرفها على غيره فى الوظائف والمرتبات .

تعطيل بعض مواد هذا القانون :

وضع الشيخ محمد عبده مذكرة بقلبه ببعض المواد التى لم تنفذ من قانون ١٣١٤ هـ وأثبتها الشيخ محمد رشيد رضا فى تاريخ الامام (٢٩) ، كان منها :

المادة الثانية : شيخ الجامع الأزهر ينفذ اللوائح وقرارات مجلس الإدارة ، ويتخذ الوسائل لتحسين حالة الأزهر وترقية التعليم ويدير الأعمال بما لا يخالف القوانين وقرارات مجلس الإدارة .

ولقد صدرت قرارات مجلس الإدارة متعلقة بما يجب على مشايخ بعض الأروقة ، وقرارات متعلقة بالتعليم ، وأهمها القرار الصادر بتعيين

(٢٨) د. على عبد الواحد وافى ، ابن خلدون والأزهر ، المرجع السابق .
وانظر أيضا تاريخ الامام محمد عبده ، لمحمد رشيد رضا ، ج ١ ص ٤٢٦
(٢٩) محمد رشيد رضا ، تاريخ الامام ج ١ مرجع سبق ذكره من ص ٥٤٥ — ٥٤٩

مدرسين يدرسون العلوم على طريقة جديدة عملية توافق احكام هذا القانون ورتبت لهم مرتبات مقدارها مئة جنيه في السنة من الاوقاف الخيرية ، وشرط في ذلك القرار أن من لم يقيم منهم بما عهد اليه ينزع منه المرتب ويعطى لغيره والممول على الاختيار ، ولكنهم من يوم عينوا الى هذا اليوم (لم يحدد بتاريخ وهو بعد وضع القانون وقبل وفاة الشيخ محمد عبده سنة ١٩٠٥) لم ينظر في كيفية تدريسهم وهم في التدريس كغيرهم لم يمتازوا عن بقية المدرسين بشيء سوى أخذ المرتبات ، والقرارات المتعلقة بمشايع الأروقة لم ينفذ منها قرار واحد .

المادة السادسة : مجلس الادارة ينعقد كل ١٥ يوم مرة على الأقل . لا ينعقد المجلس الا عند موت شخص لتوزيع مرتبه او اعطاء كسوته التشريفية لغيره او عند شكوى او مشاجرة او نحو ذلك ، اما للنظر في حالة التعليم او في وضع شيء مفيد له فلا ينعقد ، غاية الامر أنه ينعقد في شهر شوال من كل سنة لتوظيف او نقل معلمى الحساب والجغرافيا والخط لاغير .

المادة الثامنة : مجلس الادارة يقترح طريقة توزيع النقود التى ترد الى الجامع الأزهر سواء كان ورودها يصفة دائمة او مؤقتة ظننت المشيخة أن المراد من ذلك النقود التى تاتى للتوزيع على أنها نقود ، أما مايرد في شرط الواقفين من النقود التى يشتري بها جرايات فيوزعها الشيخ بدون مدخل للمجلس وهكذا جرى العمل مع أن المراد عموم ما يخص للأزهر من النقود سواء اشترى به خبز او وزع نقودا .

المادة الحادية عشرة : مجلس الادارة يوزع العلوم التى تدرس في الأزهر على الأساتذة وعلى السنين ولا يجوز لاستاذ أن يتعدى ما يقرره المجلس (٣٠) .

لم يشتغل مجلس الادارة بتنفيذ هذه المادة قط في العلوم المعهود تدريسها في الأزهر وانما الذى وزع ولا يزال يوزع الى الآن

هو بعض العلوم التى أضيفت أى الحساب والجغرافيا والجبر لاغير ،
وبقية العلوم تهمل لا يعرف ما يدرس أولا ولا آخرها الا ما جرت الا ما جرت
به العادة فى قديم ، والمادة المذكورة انما وضعت لاصلاح القديم لانه
ضار ضررا ظاهرا .

المادة السابعة عشرة : تتضمن تنسيق العلوم الى وسائل ومقاصد ،
واضيف اليها علوم الاخلاق الدينية والحساب والجبر ، وعدت هذه
العلوم الثلاثة الجديدة من العلوم الالزامية التى يمتحن فيها الطالب
حتما عند طلبه الامتحان لنيل شهادة العالمية وجاء فى المادة ٦٠ أن
من مضى عليه أقل من ست سنوات وقت صدور هذا القانون أو من
يدخل الأزهر بعد ذلك يكون امتحانه على حسب هذا القانون (٣١) .

ومع ذلك لم يلتفت الى الزام الداخلين بعد صدور القانون بتعلم هذه
الفنون و لم ينشر ذلك على الذين دخلوا من قبل ومضى عليهم أقل من ست
سنوات بل لم يتنبه الى ذلك الا فى هذه الأيام حيث قدم بعض الطلبة
ممن تنطبق عليهم المادة ٦ طلبات للامتحان فرغض طلبهم بناء على أنهم
لم يتمموا الحساب والجبر ولكن ذلك بعد فوات الوقت .

المادة التاسعة عشرة : العلوم التى يقصد من تعليمها العمل بهـ
كعلوم البلاغة يجب على مدرسيها تمرين الطلبة على تطبيق العلم على
العمل هذه المادة لم يعمل بحرف منها قط .

المادة ٢٢ : تمنع قراءة الحواشى والتقارير منعاً باتاً فى جميع
العلوم فى الأربع سنوات الاولى ويكتفى بالمتون والشروح الواضحة ، وبعد
الأربع السنوات يخير الطلبة والأساتذة فى النظر فى الحواشى ، وأما

(٣١) انظر قانون الأزهر الصادر به الأمر العالى فى ٢٠ محرم سنة
١٣١٤ هـ (أول يوليو ١٨٩٦ م) والمنشور بالوقائع المصرية عدد ٢ يوليو
١٨٩٦ م .

التقارير فتتبع قطعاً الا بقرار من مجلس الادارة (٣٢) .

ويعلق الامام على هذه المادة الهامة فيقول : حصل اجتهاد مدة سنتين فقط بعد صدور القانون في تنفيذ هذه المادة بجمع المشايخ الذين يدرسون في السنين الاربع الاولى والقاء التنبيهات عليهم لمراعاة هذه المادة ولكن لم يقع تفتيش ولا مرة واحدة لينظر هل يعملون بمقتضى التنبيهات ام لا ؟ ثم بعد ذلك اهل الامر بالكلية والمشايخ يقرأون الآن ما يريدون كما كانوا قبل صدور القانون .

وكذلك مواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ فتعطل بعضها واهمل البعض الآخر :

ويعلق الاستاذ محمد عبده في نهاية مذكرته هذه تعليقا يدل على مدى انتفاع الازهر بهذا القانون فيقول :

« والحاصل أن هذا القانون قد عدته مشيخة الازهر ومشايخه وطلبته من قبيل الوصايا (يقصد التوصيات) التي يجوز للشخص أن يعمل بها ويجوز له أن لا يعمل وهم يحبون أن لا يعملوا بالضرورة لعدم تعودهم العمل (٣٣) » .

اصلاح مرتبات الازهر :

كانت المرتبات في الازهر قبل قانون سنة ١٣١٤ هـ توضع حسب الاهواء ، وليس هناك ضابط لها سوى هوى شيخ الازهر ، ويذكر الشيخ عبد الكريم سلمان عنها : انها كانت قبل هذا القانون تنقسم الى قسمين : سنوية وهو ما يسمونه بدل الكسوى وشهرية ، ومصرفهما معا العلماء المدرسون واولاد من يهوت من العلماء . وقد كان الامر فيها بنوعيتها موكولا الى شيخ الجامع الازهر يعطى من يشاء

(٣٢) الوقائع المصرية عدد ٢ يوليو ١٨٩٦ نص قانون ١٣١٤ هـ .

(٣٣) محمد رشيد رضا ، تاريخ الامام ، ج ١ ، ص ٥٤٩

ويمنع من يشاء وكانت المرتبات السنوية تجزا أجزاء صغيرة بحيث يمكن لشيخ الجامع أن يعطي منها نحو مائة قرش في العام أو أقل ، وكانت المرتبات الشهرية تمنح لأناس دون آخرين ، فكان لبعضهم منها نحو ستة عشر قرشا في الشهر وكثير منهم الحرمان بالمرة وللقليل منهم ما فوق ستائة قرش شهريا . وإذا انحل بموت أحد العلماء شيء من هذين القسمين رأيت بيت شيخ الجامع غاصا بالمتزلفين مزدحما بالراجين مملوءا بالشاكين البائسين ، ورأيت مباشر الأزهر (أى كاتب الأزهر) وهو كاتب بسيط تتأرجح بين يديه الفرجيات (نوع من الثياب الفاخرة كان يلبسها العلماء) ذاهبات آتيات ، كل يرجوه وهو يعد أو يصد أو يؤمل أو يقنط ، وربما انتهى الأمر بعد الجرى والعدو بين البغالة والفجالة (٣٤) لتجزئة ذلك المنحل وضسم أجزائه الى مرتبات بعض الأكابر ، وحرمان الخالين منها بالمرة ، فيتربص الراجون والشاكون ينتظرون موت واحد منهم لعله ينالهم من مرتبه شيء يسير .

ويذكر الشيخ عبد الكريم سلمان بعض الحقائق المؤلمة التي تتعلق بأحوال بعض العلماء الذين وصلوا الى حالة من الاملاق والفقر الشديد ما جعلهم يتضورون جوعا فيقول : وانى لأعلم أن مجلس الادارة جاء وفي العلماء من ليس له مرتب أصلا وهم كثيرون ، وفيهم من له ستة عشر قرشا في الشهر لا غير ، وفيهم من يبنى نفسه ، وفيهم من يؤس ورضى بالخبز القليل ، أعرف منهم واحدا مات رحمه الله وقد عرضت عليه لفقره وعلمى بحاله بعض الشيء من مالى كل شهر فأبى على ذلك وطلب منى أن أرجو شيخ الجامع حينئذ فى أن يعطيه شيئا ولو من مرتبات صدقات الأوقاف ففعلت ورضى بما توسطت له به عند الشيخ وهو

(٣٤) البغالة شارع يقع فى الحسينية خارج باب الفتوح وكان فى الماضى موزعا يقيم فيه العلماء وكان يقيم فيه الشيخ سليم البشرى شيخ الأزهر (١٢٤٨ — ١٣٣٥ هـ) والفجالة حى كان يقيم فيه الشيخ الانبأى (١٢٤٠ — ١٣١٣ هـ) .

نزر قليل (٣٥) .

وقد تغيرت هذه الأوضاع الخاصة بأحوال العلماء المالية والتي كانت بسبب استيلاء محمد على وخلفائه على أوقاف الأزهر والتي لو بقيت لأهله لكانوا في أحسن حال ، وقد ذكر الأستاذ الامام محمد عبده أن محمد على أخذ من أوقاف الجامع الأزهر مالمو بقي له اليوم (٣٦) لكنت غلته لانتقل عن نصف مليون جنيه في السنة ، وقرر له بذلك مايساوى نحو أربعة آلاف جنيه في السنة ، وأخذ يستميل بعض العلماء بالخلع ، أو يدعهم الى موائده لينفى من يريد منهم اذا اقتضت الحال ذلك ، وأفاضل العلماء كانوا عاياه في سخط ماتوا عليه (٣٧)

وتقرر في القانون الذى وضعه مجلس ادارة الأزهر أن المرتبات السنوية (بدل الكساوى) لا يمكن أن تنقص عن اثنى عشر جنيها في العام ولا أن تزيد عن ثلاثين جنيها وثلاثي جنيه وهى على النحو التالى :

مليم جنيه

- | | | |
|-----------|--------|---|
| الأولى : | ٣٠ر٨٦٧ | وهى لاثنين من العلماء أحدهما شيخ الأزهر . |
| الثانية : | ٢٧ر | وهى لثلاثة من العلماء . |
| الثالثة : | ٢٤ر | وهى لثمانية من العلماء . |
| الرابعة : | ٢١ر | وهى لستة من العلماء . |
| الخامسة : | ١٨ر | وهى لأربعة من العلماء . |
| السادسة : | ١٥ر | وهى لخمسة من العلماء . |
| السابعة : | ١٢ر | وهى لعشرة من العلماء . |

(٣٥) عبد الكريم سلمان ، تقرير مطول عن أعمال مجلس ادارة الأزهر وانظر تلخيصا لهذا التقرير في تاريخ الامام محمد عبده لرشيد رضا ج ١ ص ٤٣٣ — ٤٣٤

(٣٦) أى في سنة ١٩٠٢ عندما كتب ذلك محمد عبده .

(٣٧) مجلة المنلر ، ٢ يونيو ١٩٠٢ (١٣٢٠هـ) من مقال للاستاذ الامام عن الخسائر التى أصابت الشعب المصرى في عصر محمد على =

وجعل لاعطاء هذا النوع والترقى فيه بانحلاله عن يموت من العلماء
ضوابط مقررّة لايتعداها أحد(٣٨)

وجعل هذا النظام المرتبات الشهرية لايمكن أن تنقص عن خمسة
وسبعين قرشاً ولا تزيد عن ثلاثمائة قرش إلا اذا تجدد شيء في المقرر
وبينهما درجات وجعل لاعطاء هذا النوع والترقى فيه ضوابط كذلك ، وبذلك
أخذ كل واحد ما يستحقه ، وقد تحسنت أحوال العلماء بعض الشيء بسبب
هذا النظام وجعلتهم في مأمن من استبداد أى مسئول مهما كان وضعه بهم
وصرف ما يشاء لمن يشاء .

زيادة الحاصلين على العالمية بعد هذا النظام :

عمل مجلس ادارة الأزهر على فتح الباب أمام من يريد الامتحان
لشهادة الاهلية او الشهادة العالمية وبذلك قرر تصفية التلال المترامية من
الطلّبات ، فأعلن لجميع طلاب الامتحان أن الامتحان سيكون على غير
القاعدة السداسية او الرباعية وصدر الأمر بذلك ، ويذكر الأستاذ عبد
الكريم سلمان عضو مجلس ادارة الأزهر بياناً بعدد من امتحنوا في السنوات
التالية لصدور هذا القانون فيقول : «في سنة ١٣١٥هـ امتحن فيها ٢٩ نجح
منهم ١٨ وسقط ١١ وسنة ١٣١٦هـ امتحن فيها ٢٨ طالباً نجح ١٣ ورسب
١٥ ، وسنة ١٣١٧هـ امتحن فيها ٢٠ طالباً نجح منهم ١١ ورسب ٩ وسنة
١٣١٨هـ امتحن فيها ٢٥ طالباً نجح منهم ٦٦ ورسب ٩ وسنة ١٣١٩هـ
امتحان فيها ٣٧ طالباً نجح منهم ٢٣ وسقط ١٤ وسنة ١٣٢٠هـ امتحن فيها

= كانت الأسرة الحاكمة وقتها ومن حولها جماعات المنتفعين يقيمون الاحتفالات
في كل مكان بمناسبة مرور مائة عام هجرية على قيام أسرة محمد على
وحكمها لمصر وسط هذا صدع الامام بكلمة الحق في هذا المقال الذي نشر
في مجلة المنار .

(٣٨) انظر سجل رقم ١٣ من سجلات وثائق الأزهر بدار الوثائق
القومية خاص بسنة ١٩١٠ به اجابات مشيخة الأزهر عن استفسار مجلس
النظار عن أوقاف الأروقة وبدل الكسوة ، وانظر أيضاً سجل رقم ١ من
سجلات مجلس ادارة الأزهر لسنة ١٣١٢هـ وانظر أيضاً محمد رشيد
رضا تاريخ الامام محمد عبده ج ١ ص ٤٣٥ .

٣٩ طالبا نجح منهم ١٧ ورسب ٢٢ سنة ١٣٢١ هـ امتحن فيها ٩٥ طالبا
نجح منهم ٣٤ وسقط ٦١ وفي سنة ١٣٢٢ هـ امتحن ٦٨ نجح ٢٤
وسقط ٣٤ (٣٩) . -

ومن هذا الإحصاء يتضح الفرق بين مابعد القانون وماقبله ، ومدى
تأثير نظام ١٣١٤ هـ الذى وضعه مجلس إدارة الأزهر والذى ضبطه الأستاذ
الإمام محمد عبده ، وإذا كان من الملاحظ كثرة عدد الراسبين فى بعض
السنين ، فسببها انقطاع أولئك الذين كانوا قدموا عن التحصيل . فتجددت
الآمال وانبعثت الحركة ولم يفضل أحد على أحد وبذلك بدأ الأزهر يسرع
الخطى نحو الإصلاح .

اصلاح نظام الأروقة :

كان من بين أوجه الإصلاح التى حفلت بها فترة مجلس إدارة الأزهر هو
وضع نظام لمشايخ الأروقة والحارات بالأزهر نص على أن يكون شيخ
الرواق أو الحارة فى الجامع الأزهر من علمائه ومن أهل الرواق أو الحارة
التي يعين شيخا عليها فالزم يوجد من أهله أو أهلها عالم أو وجد ولكنه
لا يصلح للمشيخة فيعين عالم من أهل رواق آخر أو حارة أخرى يكون
أقرب إليه أو إليها ، وهذا إذا لم يكن هناك شرط واقف أو كان أهل الرواق
من غير أهل القطر المصرى ، ويناط بشيخ الرواق أو الحارة بجميع مانص
عليه فى اللوائح المصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٠٣ هـ
(٥ أكتوبر ١٨٨٥ م) فى تقييد أسماء الطلبة وملاحظتهم فى سفرهم ورجوعهم
وترتيب الدرجات فى الانتظار ونحو ذلك وعلى كل شيخ رواق أو حارة أن
ينشئ دفترا يقيده فيه أسماء الطلبة التابعين لجهته وتواريخ مبدا اشتغالهم
وتواريخ سفرهم وحضورهم اثناء السنة ويحرر هذا الدفتر فى أول كل
سنة دراسية وتختتم هذه الدفاتر بختم مجلس إدارة الأزهر .

(٣٩) كانت الميضاة عبارة عن حوض مملوء بالماء يتوضأ منه كل
إنسان عن طريق الغرف منه بيده ، وقد أخبر الإمام محمد عبده تلميذه
محمد رشيد رضا أنه لم يكن قط يتوضأ من ميضاة الأزهر بل كان يأخذ
الماء من مصبه فيها المسمى بالسلسول ويتوضأ منه . تاريخ الإمام ج ١
ص ٤٨٠

وحدد هذا النظام مسئولية شيخ الرواق بأنه مسئول بنفسه عن آداب الطلبة ماداموا في الرواق أو الحارة وعليه أن يفصل في المنازعات الخفية التي لا تحتاج أن ترفع لمشيخة الأزهر ، وأن يبلغوا ما يحتاج منها إلى ذلك في أسرع وقت ممكن ، وإذا بلغهم عن واحد من طلبة الأزهر شيء يخل بسيرته أو بعمله في الطلب فعليهم تحقيقه وإبلاغ المشيخة .

وجعل هذا النظام من مهام مشايخ الأروقة جمع إيرادات الأوقاف وتوزيعها على المستحقين وإجراء العمارات في أعيان الوقت ، وتقديم حساب عن جميع مايجرونه من ذلك في كل سنة إلى شيخ الأزهر وليبعث به إلى ديوان الأوقاف وعلى مشايخ الأروقة مراقبة الرواق بقية النهار وبالليل أو من ينييه (٤٠) وبذلك بدأت عملية مراقبة سلوك الطلبة وسلوك مشايخ الأروقة ، ومن ثم فأننا نجد كثيرا من الحالات فيها معاقبة الطالب المنحرف على الصراط السوى الذي رسمه الأزهر ومنها على سبيل المثال :

في جلسة ٤ من ذى الحجة سنة ١٣١٤هـ من جلسات مجلس إدارة الأزهر قدم شيخ رواق الشوام الشيخ عبد القادر الرامعى تقريرا عن سلوك الطالب : ابراهيم الدباغ أحد طلبة رواق الشوام بالأزهر وتبين من التقرير أن هذا الطالب ساء السيرة ، وأنه دخل الأوبرا الخديوية وصدر منه فيها أعمال غير لائقة بأهل العلم وقد ثبت عليه ذلك ثبوتا كافيا ، كما أنه تحقق سوء سلوكه السابق ولم يرتدع لما صدر عليه من الأحكام ، وقرر مجلس إدارة الأزهر باتحاد الآراء أن يقطع كل ما للشيخ ابراهيم الدباغ من الاستحقاق في رواق الشوام قطعاً مؤبداً ومحو اسمه من دفاتر الأزهر (٤١) .

(٤٠) انظر سجل محاض مجلس إدارة الأزهر رقم ١ ص ٢٢ جلسة ٢١ شعبان سنة ١٣١٤هـ (٢٤ يناير ١٨٩٧م) .
(٤١) سجل رقم ١ من سجلات إدارة الأزهر جلسة ٤ من ذى الحجة سنة ١٣١٤هـ قرار رقم ٢٣ لسنة ١٨٩٧م .

اصلاح الأوضاع الصحية بالأزهر :

وكان من الأمور التي اهتم بها مجلس ادارة الأزهر الأوضاع الصحية فقد كانت هناك عادات سيئة درج أهل الأزهر على اتباعها في صحن الجامع الأزهر وأروقته ومفاطسه وميضاته ومحلات قضاء الحاجة حولت الأزهر الى مكان ملئ بالآوساخ والروائح العفنة مما تسبب في وجود كثير من الأمراض المعدية بين الطلاب .

فيذكر الأستاذ عبد الكريم سلمان في تقريره عن أعمال مجلس ادارة الأزهر انه اذا دخل الداخل الى صحن الأزهر وجد فيه بقايا الكرات والفجل وقشور البصل وفضلات الخبز العفنة وجلود الفسيخ وقمامات الكنس من مواضع النوم أكواما والى جوانبها ما يراق من مياه الشرب المأخوذة من الصهاريج وماتحملة البغال من وحل الطريق حيث يتأبط المجاور مداسه بلانفض ولاتنظيف وبين هذا وذلك كثير من البصاق والنخامة وفي جهة الميضأة توجد قطع الخبز تعوم في مائها ومعها ما يسيل من أفواه المتوضئين وأنوفهم ساعة الوضوء ، وربما توجد على جوانبها بعض الفضلات . أما مفاطس الأزهر فكانت توجد على سطح مياهها طبقة كالدهن من الأدران تفوح لها رائحة كريهة .

وفي غرف السكن بالأروقة كان الطلاب يقومون بغسل ثيابهم فيها ويرمون المياه المستعملة في مكان غسلهم ويمنعهم الكسل من الذهاب بها الى البالوعة لأنه لا رقابة قوية على نظافة المكان ، وكانوا يطبخون في حجرهم أيضا والدخان يسود وجه الحائط وداخل المسكن ويفسلون الآنية ويريقون ماءها المخلوط بالدهن والزيت وقد يحملهم الكسل على ترك غرف النوم الأسبوع والأسبوعين بلا كنس فيتراكم فيها التراب مع بقايا المأكولات ، هذا بالإضافة الى ازدحام الحجر بالسكان مع حاجياتهم بهما .

أما في حارات الأزهر وكانت عبارة عن أماكن بها خزائن خشبية بعضها فوق بعض صفوفها بلانظام فكانت الفيران تجرى بها لقذارتها حتى يخالها الرائي لقدم عهدها من آثار الأقدمين واذا فتحت الواحدة منها انتشرت روائح المش وعفن الخبز ، فلا يملك رائيتها الا أن ينهزم

أمامها ويفر مغلوبا الى حيث ينتهى به الفرار ، وكان هذا هو حال
الأمكنة الأزهر ولا توجد مراقبة شديدة على نظافة هذه الأمكنة .

ومن ثم فان سكان الأزهر كانت تنتشر بينهم الأمراض المعدية وأهمها
الجرب والرمم الصديدي والسل والجذام » ولا تسئل عن الدرس اذا
كان بين طلبته جربان قد طلى جسمه بالكبريت والقطران فقد يختلط
هذا بسواه ويزدحمون ويا لله والله أكبر اذا كان الفصل فصل القيط
فهناك تنتشر تلك الروائح الكريهة وتسرى العدوى الى معظم
المجاورين (٤٢) » .

ولقد انتشرت الأوبئة بين الأزهرين كثيرا ولم يشعر بها أحد وتسببت
في هلاك كثير منهم ولا يوجد من يرشد على هذه الأوضاع لجهل الحكام
بجالهم ، ولجهل الأزهرين في هذه الأوقاف بما يلزم للصحة من الوقاية
بل ان بعضهم كان يشيع ان الحرب علامة الفتوح وأن الذى لا يلحقه الجرب
من المجاورين يعد بينهم مترفها ولا يؤمل فيه النجاح ، ولذلك كان من السهل
في ضوء هذه الأفكار الخاطئة أن تنتفش الأمراض بين المجاورين .

وفي السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٩٨ تم بمجهودات الشيخ
محمد عبده وزملائه من أعضاء مجلس ادارة الأزهر تعيين طبيب للأزهر
يشرف على الثئون الصحية ويكشف على المرضى بالأزهر ، وتم اصلاح
كثير من الأوضاع التى تكون مبعث الأوبئة أو تساعد عليها ، فالمبضأة
استبدلت بها الأنابيب المعروفة بالحنفيات (٤٣) وبدأت العناية بالكتس ليل
نهار ، والمغاطس استبدلت بها حمامات ، والفرف قد اتسعت على
السكان بحيث لايسكن في الغرفة الواحدة الا عدد يراه الطبيب غير
مزدحم فيها ، ووجدت المراقبة على الفسيل ، وأعدت مطابخ في الأروقة

(٤٢) تقرير عن أعمال مجلس ادارة الأزهر ، ومحمد رشيد رضا ،

تاريخ الامام محمد عبده ، ج ١ ص ٤٨٠ — ٤٨١

(٤٣) ومع ذلك وجد من بين الأزهرين من يعدون ابطال الميضأة
المكشوفة واستبدال الأنابيب بها من سينات الاصلاح الذى ذهب ببركان
الأزهر ، تاريخ الامام ، ج ١ ص ٤٨٠ هامش ١

بعيدا عن غرف السكن واقتلت الصهاريج وأدخلت المياه النظيفة عن طريق شركة مياه القاهرة . واستعملت المرشحات .

وتعود الطلبة على التداوى من الأمراض ، فقد أعدت للطبيب بينهم غرفة في الرواق العباسى يجلس فيها وقتا معينا من النهار فيغد عليه فيها مرضى الطلبة فيبحث في أمراضهم ويعطيهم الدواء من صيدلية الأزهر التى ينفق عليها ديوان الأوقاف ، ويصف لهم كيفية استعماله ولا يتكلفون فى العلاج نقودا ، وإذا كان أحدهم فى حالة لا تمكنه من الذهاب الى الطبيب ذهب اليه الطبيب بنفسه فى محل سكنه .

وشك أن هذه الإجراءات الصحية كان لها أثر بالغ فى صحة الأزهريين فنظافة الجسم والمكان والثياب والأكل والشرب قد حسنت الأوضاع الصحية ، واستبدلت بمصابيح الزيت التى كان نورها يمرض العيون مصابيح الغاز ذات الضوء الأبيض وكانت فى الماضى توضع مصابيح الزيت بجانب الأعمدة ولونها أحمر ودخانها يعمى السليم .

وفى عام ١٩٠٤ م طلب مجلس إدارة الأزهر بناء مستشفى لطلبة العلم الفقراء يقيمون فيه وقت العلاج فاستجاب الخديوى لهذا الطلب وأمر باختيار قطعة أرض من أراضى الأوقاف قريبة من الأزهر يبنى عليها هذا المستشفى وتم اختيار أرض فى نهاية السكة الجديدة وشرع ديوان الأوقاف فى بنائها .

حادثة رواق الشوام :

فى ١٩ من ذى الحجة سنة ١٣١٣ هـ حدث وباء الكوليرة بالأزهر وانتشر فى مصر فى هذه الفترة ، ومرض برواق الشوام بعض الطلاب ورات الجهات الصحية عزل طالب مصاب ومنعه من الاختلاط بسائر الطلاب حرصا على سلامة أهل الأزهر فقررت نقله من الأزهر فعارض بعض الطلاب فى الرواق هذا العمل الصحى محتجين بأن الشئون الصحية كانت قد نقلت من قبل بعض الطلاب من الرواق ولم يوقف له على أثر ، واشتد لذلك الجدل بين الفريقين وأبلغت الأطباء الحكومة أنهم أهينوا واعتصم الطلاب بالأزهر .

ولما اشتدت الأمور حضر محافظ القاهرة ومعه بعض الأعوان من الشرطه ولم يصغ الطلبة لنصيحة شيخ الأزهر ، وخيل لمجاورى الشوام أنهم مأخوذون لا محاله فرجموا المحافظ وأعوانه بالحجارة فأصابوا وكيل الحكمدارية (٤٤) وفى رواية أخرى أن الذى أصيب هو محافظ القاهرة محمد ماهر باشا (٤٥) فأمر الحكمدار عساكره بحصار الجامع الأزهر وأمر أيضا بكسر باب الأزهر وإطلاق الرصاص على الطلبة داخل الجامع فتفرق الطلبة فى جميع نواحي الأزهر ، ثم دخل الضباط والعساكر وقبضوا على بعض طلبة الأزهر من زعماء الفتنة وذكر عددهم بعض المعاصرين فقال الشيخ سليمان رصد بأنهم كانوا ٨٢ من الشوام و ٢٣ من المصريين وفيهم بعض المدرسين وأصيب بالرصاص خمسة مات بعضهم فى الحال وبعضهم بعد ذلك ، وبذكر أيضا بأن ذلك حدث « مع الاهانة من غير تمييز بين طالب وعالم » .

وبعد التحقيق انحصرت التهمة فى ١٤ تقريبا من الشوام وأخرج عن الباقين أما من تم التحقيق من شغبهم فقد نفت السلطات بعضهم وسجنت البعض الآخر وتم اغلاق رواق الشوام سنة كاملة لأن الشغب بدا منه . وعلى كل حال فقد استاء أهل الأزهر بسبب هذه الحادثة وأثرت فى شعوب العالم الإسلامى ويقال ان الخديوى استاء أيضا لما حدث (٤٦) ولكن لابد من مثل هذه المخالفات فى بداية الإصلاح لكى تلتفت الحكومة الى حال الأزهر الذى وصل الى درجة استنكاف أهله أو بعض أهله من معالجة بعض الطلبة المصابين بالطاعون (الكوليرة) ومن ثم تلتفت الدولة الى مراقبة صحة هذا التجمع البشرى الذى وصل الى ما يزيد عن عشرة آلاف طالب عدا المدرسين يتجمعون فى أماكن ضيقة وغير صحية .

ظهور حسنات الإصلاح :

توجهت همة مجلس ادارة الأزهر لمعرفة نتيجة دراسة العلوم الحديثة فعمل موازنة بين الطلاب الذين جمعوا بين العلوم الحديثة والعلوم القديمة

(٤٤) سليمان رصد ، كنز الجوهر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥

(٤٥) على عبد العظيم ، مثنىة الأزهر ، ج ١ ص ٢٧٨

(٤٦) سليمان رصد ، كنز الجوهر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥

والطلاب الذين اقتصروا على العلوم القديمة فقرر أنه لا يقبل طلب امتحان المكافآت في علم من العلوم الحديثة وحده بل لابد أن يطلب الامتحان في ثلاثة علوم من العلوم القديمة معه على الأقل كما قرر أن من يطلب الامتحان في العلوم القديمة وحدها يقبل منه ، فلما امتحن الفريقان ظهر أن الناجحين في العلوم القديمة من الذين جمعوا بينها وبين العلوم الحديثة أكثر من الناجحين ممن لم يشتغل إلا بالعلوم القديمة ، ولا يؤدي إلى ضعفهم فيها كما يزعم أعداؤها من أنصار القديم بالأزهر(٤٧) .

الشيخ سليم البشري والإصلاح :

في سنة ١٣١٦ كانت الحجاز موبوءة بالكوليرة ورات الحكومة منع الحج في هذا العام ولكن الشيخ حسونه النواوى شيخ الأزهر عارض الحكومة فيها أرادته من منع الحج(٤٨) ، هذا بالإضافة إلى معارضته تعيين قاضيين أهليين عضوين في المحكمة الشرعية العليا وكان للانجليز رغبة في تعيينهما . وتفصيل ذلك أنه عرض على مجلس شورى القوانين اقتراح بنبذ قاضيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركوا قضاة المحكمة الشرعية العليا في الحكم فوقف الشيخ حسونه ضد ذلك الاقتراح ، وجرت مناقشة بين شيخ الأزهر ورئيس مجلس النظار (رئيس الوزراء) مصطفى باشا فهمى انتهت بأن غادر الشيخ المجلس مغضبا محتجا وتابعه القاضى التركى وأكبر الشعب موقف الشيخ ، ولكن النظار (الوزراء)ضايقهم ماواجه به الشيخ رئيسهم وحرك ذلك ماكان في صدورهم منه يوم امتنع عن الافتاء بمنع الحج فشكوا الى الخديوى وطلبوا عزله ، وحاول الخديوى أن يحمل الشيخ حسونه على قبول الاقتراح بعد تعديله فأصر على الامتناع قائلا : « ان المحكمة الشرعية العليا قائمة مقام المفتى في أكثر أحكامها ومهما يكن من

(٤٧) عبد المتعال الصعیدی ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦

(٤٨) امتنع الشيخ حسونه عن الفتوى بمنع الحج خوفا من أن تصبح هذه الفتوى سلاحا في يد الحكام كلما أرادوا منع الحج بإشاعة وجود وباء ورأى أن هذه الدعوى كلمة حق يراد بها باطل فيصبح أمر الحج لعبة في يد الحكام لكل أموال الأوقاف الخاصة به ، على عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ج ١ ٢٧٤ — ٢٧٥ .

التغيير في الاقتراح فانه لا يخرج من مخالفته للشرع لأن شروط تولية المفتى مفقودة في قضاة الاستئناف (٤٩) فغضب الخديوى من صلابة الشيخ فأصدر قرارا بعزله وتعيين ابن عمه الشيخ عبد الرحمن القطب النواوى شيخا للأزهر ولكن الشيخ الجديد توفى بعد شهر من تعيينه فعين الخديوى الشيخ سليم البشرى .

وكان الشيخ البشرى معارضا للإصلاح الذى تم بالأزهر فأخذ يعطل أعمال الإصلاح ويحارب العلوم الحديثة فى الأزهر وأخذ أعداء الإصلاح ينشرون فى الجرائد انه لا حاجة للأزهر فى هذه العلوم وانه لا نفع فيها للطلاب مع انه ثبت من الاختيار السابق أن المشتغلين بها أقوى فى العلوم الأزهرية ممن لم يشتغل بها أصلا ، وظل الشيخ سليم البشرى يحارب التجديد حتى تم عزله فى سنة ١٣٢٠هـ وتعين بدله الشيخ على الببلاوى فنهض بالنظام الجديد بالأزهر .

استقالة الشيخ محمد عبده من مجلس إدارة الأزهر :

كان الشيخ محمد عبده هو روح هذه الحركة الإصلاحية ولكنه كان يعمل بالسياسة وسبق نفيه من مصر الى بلاد الشام بعد اشتراكه فى الثورة العربية ، ولكنه عاد الى البلاد واشترك فى النهضة المباركة فى الأزهر غير أن الخديوى توهم بأن الأستاذ الامام على صلة بالانجليز وظن انه يمالئهم فغضب عليه وبدأ يقرب أعداء الإصلاح بالأزهر ويفسح لهم فى مجلسه وأخذوا يدبرون الدسائس وينشرون الاضطرابات والفتن حتى اضطر الشيخ على الببلاوى الى الاستقالة فعين الخديوى بدله الشيخ عبد الرحمن الشربينى وكان من الذين يكرهون الإصلاح وبدأ يحاربه من أول يوم تولى فيه مشيخة الأزهر ، فعند ذلك رأى الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم مسلما أنهما لا يمكنهما العمل فى ظل الأوضاع الجديدة فاستقالا من إدارة الأزهر بعد ذلك مباشرة .

وعلى الرغم من معارضة الشيخ الشربينى للإصلاح فى الأزهر الا انه لم يكن فى مقدوره أن يرجع عجلة الزمن الى الوراء مهما أوتى من قوة ، فقد استعان بالجرائد فى تشويه النظام الجديد وتجريحه فسلط الشيخ

(٤٩) المرجع السابق ، ج ١ ص ٢٧٥

محمد الاحمدى الظواهري فكتب مقالة في جريدة المؤيد بعنوان : « كتاب مفتوح الى سمو مولانا الخديو المعظم » انتقد فيها طريقة الاصلاح الجديدة في المعاهد الدينية ورجا الخديوى ان يشمل هذه المعاهد بعنايته ويقطع منها جرائم الفساد والانحطاط ، والواقع ان هذا يخالف مالصاحب هذا المقال من افكار عرضها في كتاب له بعنوان : « العلم والعلماء ونظام التعليم » ومن ثم علقت جريدة المؤيد على مقاله بأنه مخالف لما جاء في كتابه من مدح طريقة الاصلاح الجديدة (٥٠) .

وقد ناصر الشيخ الشربيني وجهة نظر الشيخ الظواهري وقال : « الظواهري انما نطق بلسان كل محب لخير الأزهر » وقال ايضا « ان الذى حدث (من اصلاح) من شأنه ان يهدم معالم التعليم الدينى فيه ، ويحول هذا المسجد العظيم الى مدرسة فلسفية وآداب تحارب الدين وتطفىء نوره فى هذا البلد وغيره من البلاد الاسلامية ، وانى أسمع منذ سنوات بشيء يسوونه اصلاح الأزهر ولكن لم أر لهذا الاصلاح نتيجة تذكر سوى انتشار الفوضى فى ربوعه ، وذهاب مآكان من مودة ورحمة ومهابة بين الطلبة ومشايخهم (٥١) .

وكان الشيخ الشربيني لايعرف شيئا عن العلوم الحديثة وجاهل الشيء يعاديه ، ولم يكن متصلا بالحياة خارج الأزهر مثل الشيخ محمد عبده وغيره من محبى الاصلاح ، ولم يمكث فى الأزهر سوى سنتين وعبت الفوضى بسبب سوء ادارته فاستقال فى سنة ١٣٢٤ هـ . وأعيد الشيخ حسونه النواوى فى نفس العام .

لكن على الرغم من عودة الشيخ حسونه فانه لم يستطع ان يمضى فى طريق الاصلاح دون الأستاذ الامام محمد عبده فقد كان الشيخ محمد عبده قد جاز الى ربه فى سنة ١٣٢٣ هـ لكن رياح الاصلاح التى هبت على الأزهر لم يكن فى مقدور احد ان يمنعها وسنرى فيما يلى ان بعض اولئك الذين عارضوا الشيخ محمد عبده سيباشرون الاصلاح بل ويناوئون غيرهم بحجة هذا الاصلاح .

(٥٠) عبد المتعال الصعیدی ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩

(٥١) المرجع السابق ، ص ٧٠

الفصل الثانى

الأخذ بنظام التعليم الحديث

كان الإصلاح الذى أدخله الشيخ المهدى العباسى قد تقرر به الامتحان فى الأزهر لأول مرة ، ولم يتناول هذا الإصلاح نوعية العلوم التى تدرس فى الأزهر ولا طريقة التدريس ولم يتعرض لتقرير النظام ، وجاء الشيخ محمد عبده فنقله نقلة طيبة الى الأمام فتوسع فى نظام الامتحان ، وأدخل بعض العلوم الحديثة او بمعنى أصح أعاد الى الأزهر هذه العلوم بعد أن هجرته زمناتويلًا وجاهد فى هذا المجال جهادا كبيرا ، كان الأزهريون يرغبون عن التاريخ فصرخ فيهم قائلا :

« اذا بقيتم على جهلكم بالتاريخ الى هذا الحد فلأيكمكم أن تعرفوا دينكم ، ولا نجاح لكم فى دنياكم ، أن قراءة التاريخ واجب من الواجبات الدينية ، وركن من أركان اليقين فلا بد من تحصيله » ورأهم يعرضون عن دراسة الأدب فقال لهم : « ترك الاشتغال بدقائق الفصاحة والبلاغة والبراعة موت للحياة العقلية » رفضوا علم الطبيعة فتحايل لارضائهم بتسمية علم الطبيعة « علم خواص الأشياء التى أودعها الله فى الأجسام (١) » وأقامها حربا عوانا على الجمود والتقليد فى الأزهر ، فلقى من ثورة العلماء عليه مالتى ، فقد جاء له مرة الشيخ محمد البحرى فقال له فى الدفاع عن منهاج الأزهر القديم « اننا نعلمهم كما تعلمنا » فقال له الشيخ محمد عبده : « وهذا الذى أخاف منه » فقال له الشيخ البحرى : « ألم تتعلم أنت فى الأزهر وقد بلغت ما بلغت من مراقي العلم وصرت فيه العلم الفرد » فقال له الشيخ محمد عبده : « ان كان لى حظ من العلم الصحيح الذى تذكر ، فاننى لم أحصله الا بعد أن مكثت عشر سنين أكنس من دماغى ماعلق فيه من وساخة الأزهر ، وهو الى الآن لم يبلغ ماأريده له من النظافة (٢) »

(١) منصور على رجب ، الأزهر بين الماضى والحاضر ، طبع مطبعة المقتطف ، القاهرة ١٩٤٦ ص ٥١ — ٥٥

(٢) محمد رشيد رضا ، تاريخ الامام محمد عبده ، ج ١ ص ٤٩٣ — ٤٩٤ وعبد المتعال الصعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥

وأدرك الشيخ محمد عبده بأن الإصلاح لابد أن يكون بالتدريج في الأزهر فقبل حلا وسطا هو أن يكون الامتحان في العلوم الحديثة اختياريا ، ولكن يفضل عند التعيين في الوظائف من له الملم بهذه العلوم ، وأدرك الشيخ محمد عبده خطر تدريس الحواشي فمنع قراءتها للطلبة المبتدئين ومنع تدريس التقارير التي على الحواشي الا بقرار من مجلس الإدارة (٣) ، والأصل في الحواشي والتقارير أنه كانت هناك كتب مختصرة جدا في الأزهر تسمى المتون ، وكان طلاب الأزهر في بداية عهدهم بطلب العلم يبدأون بحفظ هذه المتون ولذلك شاع فيهم القول السائر : « من حفظ المتون حاز الفنون » وكانت هذه المتون تحفظ قبل دراستها من غير فهم ، وكان أصحاب هذه المتون يتنافسون في المبالغة في إيجازها ، حتى صارت عبارتها غامضة معقدة ، ولا سيما إذا كانت منظومة ، ومن ثم جاءت الكتب التي وضعت لشرحها فوجهت عنايتها لشرح وتفسير غوامض المتون وحل رموزها وعقدها وبذلك ضاعت العناية بدراسة مسائل العلوم التي وضعت فيها ، وكان لهذا الأثر البالغ في شيوخ الغموض والتعقيد في المؤلفات ، ومع الزمن صارت تلك الشروح في حاجة الى حواشي تفسير ما فيها من غموض ، وأضحت الحواشي في حاجة الى تقارير تشرح ما فيها من غموض أيضا ، فكان المدرس ينتقل بالطلاب من المتن الى الشرح ومن الشرح الى الحاشية ومن الحاشية الى التقرير وإذا توصل الطالب الى فهم عبارات المتون والشروح والحواشي كان يبلغ في نظر علماء الأزهر الغاية المرجوة ، ولو أدى هذا الى افساد قواعد العلوم .

ويروى الشيخ عبد الكريم سلمان رواية حدثت بين الشيخ أحمد الرفاعي المالكي وطالب من طلبة الأزهر من النابهين هو سعد زغلول الذي أضحى فيما بعد رئيسا للوزراء فيقول : « أعرف شيئا من كبار المالكية كان يقرأ درسا في علم المنطق أيام المسامحات من كتاب « الخبصى » ويحضر درسه هذا كل الباطين من المجاورين في الأزهر

(٣) انظر : قانون الأزهر الصادر به الأمر العالي في ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ هـ (أول يوليو ١٨٩٦) والمنشور بالوقائع المصرية عدد ٢ يوليو ١٨٩٦ م ، وانظر أيضا محمد رشيد رضا ، تاريخ الامام ، ج ١ ص ٤٥٥

تقريباً وعرض في درسه أن حاشيته (التي يدرسها) اعترضت على الشرح ، فأخذ الشيخ يدفع الاعتراض بالتحلات والاحتمالات النحوية ، حتى استقر رايه على تصحيح كلام الشرح ، فقال له سعد زغلول « يا مولانا أنه يترتب على هذا التصحيح تغيير حكم القاعدة المنطقية فبعد أن تكون السالبة الكلية تنعكس جزئية مثلاً يصير عكسها كلية ولم يقل بهذا المنطقيون » فأجابه الأستاذ ليس في هذا من ضرر ياكيت وكيت (كناية عن بعض الشتائم التي وجهها الشيخ لتلميذه مداعبة له كما جرت العادة بذلك) إذا صح الاعراب اندفع الاعتراض ، فما علينا من القاعدة الأصلية وما يطرأ عليها من البقاء أو الانقلاب (٤) .

ومع هذه الثورة العارمة على الشروح والحواش والتقارير فقد ظلت تدرس بعد الامام محمد عبده ، وفي ملحق الوثائق بهذا البحث وثيقة هامة للعلوم التي كانت قائمة في سنة ١٣٣٠ هـ والكتب التي كانت تدرس فيها ، ويرجع هذا الجمود والعزوف عن التأليف الى فترة العصر العثماني التي توقفت فيها الاضافات العلمية بل وظهرت فيها اتجاهات خطيرة لبعض العلماء الذين كانوا ينهون عن التأليف ومن هذا النفر العالم المصرى الأزهرى محمد بن علاء الدين أبو عبد الله المعروف بشمس الدين البابلى الشافعى الحافظ ، وهو كما يقول المحبى في كتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر : « أحد الأعلام في الحديث والفقه وأحفظ أهل عصره لمقون الأحاديث وأعرنهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيها » المتوفى في سنة ١٠٧٧ هـ ومع علمه هذا الا أنه كان ينهى عن التأليف ويقول :

« التأليف في هذه الأزمان من ضياعة الوقت فان الانسان اذا فهم كلام المتقدمين الآن واشتغل بتفهيمه فذاك من أجل النعم وأبقى لذكر العلم ونشره والتأليف في سائر الفنون مفروغ منه ، واذا بلغه أن أحداً من علماء عصره ألف كتاباً يقول : لا يؤلف أحد كتاباً الا في أحد أقسام سبعة ولا يمكن التأليف في غيرها وهى : (١) اما أن تؤلف في شئ لم يسبق

(٤) عبد الكريم سلمان ، تقرير مطول عن أعمال مجلس ادارة الأزهر ، مرجع سبق ذكره ، ومحمد رشيد رضا ، تاريخ الامام ، ج ١ ص ٥٨ .

إليه يخترعه (٢) أو شيء ناقص يتممه (٣) أو شيء مستقلق بشرحه (٤) أو طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه (٥) أو شيء مختلط يرتبه (٦) أو شيء أخطأ فيه مصنفه يبينه (٧) أو شيء مفرق يجمعه (٥) » .

ولقد نتج عن هذا النهى عن التأليف ظهور كثير من المتون على الكتب التى ألفت وكثير من الحواشى والشروح والتقارير وظلت الحياة العلمية تمشى على هذه الوتيرة زمنا طويلا لا تقدم فيه للعلم ولا للعلماء .

ولقد أورد الأستاذ منصور على رجب قائمة بأسماء أشهر الكتب التى كانت تدرس فى الأزهر وأسماء مؤلفيها والازمنة التى ألفت فيها يجدر بنا أن نشير إليها فيما يلى :

أولا — فى النحو :

— أجرومية محمد بن داود الصنهاجى المتوفى عام ٧٣٣ هـ .

شروحها :

١ — شرح الشيخ حسن الكفراوى المتوفى عام ١٢٠٢ هـ .

٢ — شرح الشيخ خالد الأزهرى المتوفى عام ٩٠٥ هـ .

— قطر الندى ، وشذور الذهب ، ومعنى اللبيب — لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ .

— الفية ابن مالك المتوفى عام ٦٧٢ هـ .

شروحها :

١ — شرح بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩ هـ .

٢ — شرح الأشمونى المتوفى فى عام ٩٠٠ هـ .

٣ — حاشية الصبان (على الأشمونى) المتوفى فى عام ١٢٠٦ هـ .

(٥) محمد المحبى ، خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، طبعة المطبعة الوهبية بمصر سنة ١٢٨٤ هـ ، ج ٤ ص ٤١

ثانياً — في علوم البلاغة :

- رسالة أبي القاسم السمرقندي المتوفى سنة ٨٠٩ هـ .
- رسالة الدردير المتوفى عام ١٢٠١ هـ .
- تلخيص المفتاح للقزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ .
- مطول سعد الدين التفتازاني المتوفى ٨٩١ هـ .

رابعاً — في علم المنطق :

- سلم الأخضرى المتوفى عام ٩٤١ هـ .
- ايساغوجي وضعه فرغريوس وشرحه الأبهري المتوفى عام ٦٦٣ هـ .
- الشمسية لعلی بن عمر القزويني المتوفى عام ٦٧٥ هـ .
- موجز لمحمد بن يوسف السنوسي المتوفى عام ٨٩٢ هـ .

خامساً — التوحيد :

- الجوهرة لابراهيم بن ابراهيم اللقاني المتوفى عام ١٠٤١ هـ .
- الخريدة للدردير (سبق ذكره) .
- كتب السنوسي (سبق ذكره) .
- عقائد النسفی نجم الدين أبو حافظ عمر بن حمد توفى سنة ٥٣٧ هـ .

سادساً — التفسير :

- الجلالين ، لجلال الدين المحلى المتوفى ٨٦٤ هـ وجلال الدين السيوطى ٩١١ هـ .
- تفسير فخر الدين الرازى المتوفى عام ٦٠٦ هـ .
- تفسير السراج المنير للخطيب القزويني المتوفى عام ٩٧٧ هـ .
- تفسير « ارشاد العقل السليم لأبى السعود العباري المتوفى ٩٨٢ هـ .
- تفسير البيضاوى المتوفى عام ٧١٦ هـ .
- تفسير السيوطى المتوفى عام ٩١١ هـ .

- تفسير الطبرى المتوفى عام ٣١٠ هـ .
- تفسير النسفى المتوفى عام ٧١٠ هـ .

سابعاً — الحديث والمصطلح :

- المواهب اللدنية للقسطلانئ المتوفى سنة ٩٢٣ .
- الشمائل للترمذى المتوفى سنة ٢٧٩ هـ .
- الجامع الصغير للسيوطى (سبق ذكره) .
- الشفا للقاضى عياض المتوفى فى عام ٥٤٤ هـ .

ثامناً — علوم الفقه :

فقه الحنفية :

- الهداية لعلئ المرغنائئ المتوفى عام ٥٩٣ هـ .
- كنز الدقائق لعبد الله بن أحمد النسفى المتوفى ٧١٠ هـ مع شروح :
- العينئ المتوفى ٨٥٧ هـ ، وملامسكين المتوفى ٩٥٠ هـ ، وابن نجم المتوفى ٩٧٠ هـ ، ومصطفى الطائئ المتوفى ١١٩٢ هـ .
- نور الايضاح لحسن الشرنبلالئ المتوفى ١٠٦٩ هـ .
- مراقئ الفلاح مع حاشية الطهطهاوى المتوفى ١٢٣١ هـ .
- شرح الحصكفى المتوفى عام ١٠٨٨ هـ المسمئ الدر المختار مع حاشية ابن عابدين المتوفى ١٢٥٣ هـ على تنوير الابصار لمحمد بن عبد الله التمرثنئ المتوفى عام ٨٨٥ هـ .

فقه الشافعية :

- منهاج الطالبين للزوى المتوفى عام ٦٧٦ هـ واشهر الشروح التئ كتبت على المنهاج هئ :
- النهاية للرملى المتوفى سنة ١٠٤٤ هـ .
- تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمئ ٩٧٤ هـ .
- التحرير لذكريا الانصارئ المتوفى عام ٩٢٦ هـ .

- منهج الطلاب لزكريا الانصارى ايضا .
- شرح أبى القاسم الغزى المتوفى عام ٩١٨ هـ .
- مختصر أبى شجاع الاصفهاني المتوفى حوالى عام ٥٠٠ هـ .

فقه المالكية :

- الرسالة لعبد الله بن زيد القيروانى المتوفى عام ٣٨٨ هـ .
- شرح الرسالة لأبى الحسن الشاذلى المتوفى ٩٣٩ هـ .
- شرح الرسالة للأجهورى المتوفى ١٠٦٦ هـ .
- مختصر خليل بن اسحق المتوفى ٧٦٧ هـ .
- شرح مختصر خليل للأجهورى .
- شرح مختصر خليل لعبد الباقى بن يوسف الزرقانى المتوفى ١٠٩٩ هـ .
- شرح مختصر خليل للخراشي المتوفى ١١٠١ هـ .
- شرح مختصر خليل للدردير المتوفى ١٢٠١ هـ .
- شرح مختصر خليل لحمد عليش المتوفى ١٢٩٩ هـ .
- متن العشماوية مع شرح احمد بن التركى المتوفى حوالى عام ٩٩٢ هـ .

فقه الحنابلة :

- دليل الطالب لمعى بن يوسف ١٠٣٣ هـ .
- منتهى الايرادات لحمد بن أحمد الفتوحى (٦) .

(٦) منصور على رجب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ — ٥٠ وانظر ايضا دائرة المعارف الاسلامية مادة الأزهر .

من هذه القائمة السابقة يتضح الجهود الذى وقف بحركة التأليف فى العلوم الاسلامية وعدم الاجتهاد ، ومن ثم تأخر العالم الاسلامى والأزهر ، وكان لابد من الاندفاع خطوات الى الامام فى سبيل الاصلاح ،
قانون سنة ١٣٢٦ هـ :

كانت هناك حركة فى الجمعية العمومية ومجلس الشورى تنادى باصلاح المحاكم الشرعية ، فمهدت الحكومة فى البداية الى الشيخ محمد عبده بوضع مشروع لانشاء مدرسة قضائية يتولى هو بنفسه امرها (٧) ، وكان الأستاذ الامام يريد لهذه المدرسة أن تكون تابعة للأزهر ولكنه مات قبل تنفيذ المشروع فنفذته الحكومة فى سنة ١٩٠٧ م وشعر الأزهريون بأن الحكومة أصبحت فى غنى عنهم لأن لها مدرسة لتخريج معلمى العربية فى مدارسها ومعاهدها هى دار العلوم ومدرسة لتخريج القضاة ، فخاف القائمون على الأزهر من تقلص ظله ومن عدم اقبال الناس عليه ، حيث لم يبق بعد ذلك لعلماؤه سوى وظائف الامامة والخطابة فى المساجد ، ففكروا بجهد فى اعادة تنظيم الأزهر على غرار دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ، ولهذا استصدروا من الحكومة قانون سنة ١٣٢٦ هـ المعروف بقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ .

وأهم ما فى هذا القانون أنه جعل نظام الدراسة على ثلاث مراحل مثل نظام التعليم الحديث فى شتى أنحاء العالم ، وزاد فى العلوم الدراسية ، وجعل دراسة العلوم الحديثة فى الأزهر الزامية بعد أن كانت بالاختيار ، وجعل شيخ الأزهر هو الرئيس العام لرجال الدين وللتعليم الدينى وله حق الاشراف على كل مدرسة دينية اسلامية .

وينص هذا القانون على أن يشكل للأزهر ومعاهده مجلس عال تحت رئاسة شيخ الأزهر وعضوية مفتى الديار المصرية وشيخ المالكية وشيخ الشافعية وشيخ الحنابلة ، واثنان من موظفى الحكومة ، ووقع الاختيار فى البداية على أحمد شفيق باشا رئيس الديوان العربى الخديوى وحسين رشدى باشا مدير عموم الأوقاف ويختص هذا المجلس بوضع ميزانية الجامع الأزهر ومعاهده الدينية وشئون المدرسين والامتحانات

(٧) محمد رشيد رضا تاريخ الامام ، ج ١ ص ٥٥٧

وكساوى التشريف ، يجتمع المجلس العالى هذا مرة كل شهر ، ويتخذ قراراته بالأغلبية (٨) .

وينص هذا القانون على تقسيم التعليم فى الأزهر الى ثلاثة أقسام :
أولى وثانوى وعام ومدة التعليم فى كل قسم أربعة أعوام على الأقل ومدة الدراسة فى كل سنة ثمانية شهور من كل سنة ويسامح الطلبة فى المدة الباقية التى منها شهور رمضان ، ولا ينتقل الطالب من سنة الى أخرى الا بالامتحان وينجح الطالب فى نهاية القسم الأولى بعد الامتحان : شهادة تسمى الشهادة الأولية وفى نهاية القسم الثانى شهادة تسمى الشهادة الثانوية وفى نهاية القسم العال شهادة تسمى العالمية والحائز للشهادة العالمية يكون أهلا للتدريس فى الأزهر ومعاهده ويكون أهلا للتعليم فى وظائف الامامة والخطابة والتدريس فى المساجد .

نظام الدراسة فى قانون ١٣٢٦ هـ :

ونصت اللائحة الداخلية للأزهر ومعاهده على أن السنة الدراسية لا تنقص عن ثمانية أشهر بحيث لا يدخل فيها أيام الامتحانات وأيام العطلة للمواسم والأعياد ، وعدد الحصص اليومية لا يزيد عن أربع ولا ينقص عن ثلاث ما عدا يوم الخميس ولا يزيد زمن الحصة الواحدة عن ساعتين ولا يقل عن ساعة ، مع اتخاذ مبدأ الدروس فى أوقاتها .

تكون الحصة الأولى يوميا بعد الشروق بنصف ساعة والثانية قبل الظهر بساعتين والثالثة بعد صلاة الظهر بنصف ساعة والرابعة بعد صلاة العصر مباشرة ويجوز استبدال الحصة التى قبل الظهر بحصة بين المغرب والعشاء ، وقسم النظام الجديد الطلبة الى أقسام فى كل سنة من السنوات ورتب الدروس على المدرسين وأخرج بها جداول توزع عليهم قبل البدء فى الدراسة ، بشرط الا يزيد عدد الطلبة فى كل قسم عن خمسين طالبا الا عند الضرورة .

(٨) انظر نص القانون ، الصادر به الأمر العالى فى ٢ من صفر سنة ١٣٢٦ هـ والمطبوع فى مطبعة النيل بمصر سنة ١٩٠٨ م .

والمدة التي يغتفر للطالب الاعادة فيها سنتان في كل قسم من الأقسام الثلاثة وعليه فتكون أقصى مدة يمكنها الطالب في كل قسم ست سنوات . أما عن الامتحان فيكون للنقل من سنة الى أخرى في جميع المقرر من العلوم في تلك السنة والامتحان لنيل الشهادة الأولية يكون في جميع مقرر السنوات الأربع للقسم الأولى . وللثانوية يكون في جميع مقرر السنوات الأربع للقسم الثانوي ويكون الامتحان تحريريا وشفهيا ما عدا الخط والاملاء والانشاء فيكون الامتحان فيها تحريريا فقط ، وقرر هذا النظام لجانا للامتحانات ومراقبون للطلبة أثناء الامتحان وامتحان العالمية لجميع المدارس التابعة للأزهر كالمسجد الأحمدي والاسكندرية وغيرها يكون في الجامع الأزهر على لجان يختارها المجلس العالي للأزهر(٩) . ووضع هذا القانون نظاما محكما للجرايات لكل من العلماء والطلبة بحيث تضبطها قواعد مرعية يسير عليها اهل الأزهر ولا تكون تابعة للأهواء وبدأ التشديد على النظافة فنص القانون على تخصيص مكان للطبخ والغسل والاكل لا يتعداه الطالب مراعاة للنظافة ولا يسمح لأجنبي بالمبيت مع الطلاب ولا يسمح للطلاب أن يتأخروا عن موعد معين في العودة الى السكن ليلا ، وتم تسجيل الطلاب في سجلات وضبط أحوالهم ومراقبتهم مراقبة صارمة في جميع هذه النظم(١٠) .

صدي دعوة محمد عبده الإصلاحية :

بذلك نرى أن البذور التي وضعها الشيخ محمد عبده قد أثمرت ثمرتها المرجوة في هذا النظام وبدأ الأزهر يسرع الخطر في التطور وبدأت تترى النظم بصورة متلاحقة ، وعزم أهل الأزهر (وكانوا في مجموعهم من تلاميذه أو ممن شهدوا فترة الإمام محمد عبده وثورته الإصلاحية) على أن يأخذوا بالنظم الحديثة في التعليم ، وكان في طليعتهم الشيخ

(٩) المصدر السابق ، وانظر أيضا : اللائحة الداخلية للمدارس الدينية العلمية الاسلامية المصدق عليها في المجلس العالي المنعقد بالاسكندرية تحت رئاسة الخديوي في ٢٠ رمضان سنة ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) طبعة ديوان الأوقاف سنة ١٣٢٦ هـ .

(١٠) انظر قانون سنة ١٣٢٦ هـ سالف الذكر .

الأحمدى الظواهري والشيخ محمد مصطفى المراغى والشيخ بكرى عاشور
الصدقى شيخ السادة الحنفية ومفتى الديار المصرية والشيخ سليمان
العبد شيخ السادة الشافعية والشيخ هارون عبد الرازق نائب شيخ
السادة المالكية والشيخ أحمد البسيونى شيخ السادة الحنابلة والشيخ
مصطفى عبد الرازق وغيرهم .

فلقد حمل تلاميذ الامام بعده لواء الاصلاح ، وقد روى الدكتور
طه حسين ان هؤلاء التلاميذ « نظموا لهم ندوة علمية كل اسبوع برياسة
مصطفى عبد الرازق تجتمع مساء الجمعة من كل اسبوع ، وكانت هذه
الجماعة تلتقى فى غرفة من غرف الطلاب فى ربيع من ربوعهم بخان الخليلي
ويلقى اعضاؤها احاديث فى موضوعات مختلفة تدور كلها حول الاصلاح
الذى كانت مصر كلها تحترق ظمأ اليه والى اصلاح الأزهر خاصة
بعد ان بث الأستاذ فى قلوب الممتازين من شبابه جذوة الثورة على ذلك
الركود الذى اطمأن اليه الأزهر قرونا طوالا (١١) » .

وصدق محمد عبده فى اعتقاده بأن البذور التى القاها فى تربية
الأزهر لابد وان تنبت وأن تورق ، بل انه كان يرى انهلقى بين جوانح
الأزهر شعلة لاتنطفئ ، فيذكر على عبد الرازق رواية فى كتابه عن أخيه
مصطفى انه قال له ذات مرة :

« كنت أسير مرة مع الأستاذ الشيخ محمد عبده عقب استقالته
من الأزهر ، فقال فى حديثه — رحمة الله عليه — يظنون أننى بخروجى
من الأزهر تركته مرعى خصيبا لشهواتهم ترتع حيث تشاء الا اننى القيت
بين جوانح هذا المكان شعلة لا تنطفئ ان لم تلتهب اليوم او غدا
فستلتهب فى ثلاثين عاما وستكون ضراما (١٢) » .

ويستطرد الشيخ على عبد الرازق فيقول عن هذه النهضة التى

(١١) طه حسين من مقدمة بقلمه لكتاب « من آثار مصطفى
عبد الرازق » صدرها بنبذة عن تاريخ حياة شقيقه الشيخ على عبد الرازق ،
دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧

(١٢) على عبد الرازق ، المرجع السابق ص ٣٢

بدأت في الأزهر : « والظاهرة الثانية التي أحب أن أسجلها من مظاهر النشاط لحياء منهج الأستاذ الإمام وتحقيق آماله هي الحياة الجديدة التي أخذت تدب رويدا في أوصال الأزهريين من شيعة الأستاذ الإمام ومن أبنائه الصادقين ، وجلهم من طلبة الأزهر المتقدمين ، فقد أخذ أولئك الطلبة يتعارفون ويتواصلون ، وأخذت تربطهم وتؤلف بين قلوبهم أبوة مشتركة ، هي أبوة الأستاذ الإمام وغرض مشترك هو إصلاح الأزهر ، وكان أخى مصطفى من العاملين على تأليف هذه القلوب وتوجيهها وجهة الإصلاح ، بل لعله — رحمه الله — كان هو العامل الأول فيها ، وأول ما اتجه إليه نظر هذه الجماعة من الطلبة هو أن تجد بين علماء الأزهر من يتولى اتمام تعليمهم وتخريجهم على مثل طريقة الأستاذ الإمام أو تريبا منه ، ولم يكن يومئذ في علماء الأزهر من يتجه إليه النظر ليقوم هذا المقام المرجو غير الأستاذ الشيخ أحمد أبو خطوة — عليه رحمة الله — فلبى رجاء الجماعة وشرع يقرأ لهم كتاب « طوابع الأنوار » للبيضاوى وهو كتاب يعتبره الأزهريون من كتب الحكمة وفيه ذكر مذاهب الفلاسفة الإسلامية وغيرهم ، واختار الأستاذ أبو خطوة وقت قراءة الكتاب بعد صلاة المغرب في منزله بعيدا عن الأزهر (١٣) . »

ولكن هذه الدروس لم تستمر طويلا لعدم رضا الخديوى عليها فتم إيقافها ، وتوفي الشيخ أبو خطوة بعد ذلك بتقليل فعمدت الجماعة المحبة لمنهج الإمام محمد عبده الى انشاء جمعية أطلقوا عليها « الجمعية الأزهرية » ولم يحدد على عبد الرازق تاريخا لانشاء هذه الجمعية ، وإنما يذكر أن مهمتها كانت العمل على جمع شمل تلاميذ الإمام وتوكيد الروابط بينهم للنهوض بالأزهر كما أراد أستاذهم ، واختارت الجماعة مصطفى عبد الرازق رئيسا لها وارتفع ذكرها بين الأزهريين وتطلعت إليها الأنظار وتعلقت بها الآمال ، وإن اختلفت فيها الظنون وأحاطتها بعض الشبهات .

ولم يكن لهذه الجمعية تأثير في إصلاح الأزهر فقد كان أعضاؤها من الشباب المتحمس ولم يكن لهم صلة بما يدور في الأزهر من إصلاح

بعد وفاة الامام ، ولذلك يقول على عبد الرازق : « على أنه لم يكن لها في الواقع من عمل تقـرّوم به غير أن اعضاءها كانوا يجتمعون في كل اسبوع أو اثنين ، فيخطب بعضهم ، ويتناقشون فيما بينهم مناقشات علمية أو أدبية أو اصلاحية ليس فيها خطر ولا لها عواقب تخشى (١٤) » .

الثورة على نظام سنة ١٣٢٦ هـ

لقد وضع نظام سنة ١٣٢٦ هـ حدا لرغبة الطالب في دراسة العلوم الحديثة أو عدم دراستها بل أوجب على جميع الطلاب هذه العلوم فثاروا عليه وأخذوا يطعنون في العلوم الحديثة التي فرضت عليهم وزعم بعضهم انها مخالفة للدين جهلا منهم بطبيعة هذه العلوم وضرورة دراستها وجهلا منهم أيضا بروح الدين الاسلامي .

ويحلل الأستاذ عبد المتعال الصعيدي سبب هذه الثورة فيقول : « ولم يكن من الغريب أن يثور أهل الأزهر على هذا النظام بعد أن مكثت العلوم الحديثة تدرس بينهم من سنة ١٣١٤ هـ لأن الخديوى حينما وضع هذا النظام بأرشاد الشيخ محمد عبده لم يلبث أن غضب عليه جراً أهل الأزهر عليه وعلى النظام الذى أتى به ، فلم يستقر الفه في نفوسهم ولم يتدربوا على الخضوع له وهذا الى أن الخديوى كان يختار لمنصب شيخ الأزهر مثل الشيخ سليم البشرى ، ومثل الشيخ عبد الرحمن الشربيني وكانا من اعداء هذا النظام ، ولا يعقل أن يكونا من أعدائه ولا يكون أكثر أهل الأزهر على رأيهم فيه لأن المرعوسين عندنا يتبعون دائماً رئيسهم في رايه وكان الواجب أن يقصر منصب شيخ الأزهر على من يخلص لهذا النظام ، ولا يرى أنه مفسدة للدين والعلم (١٥) » .

وكان هذا أول تدخل للطلاب في نظام التعليم وقد كان لهذا التدخل نتائج السيئة مما لايزال يئن منه الأزهر حتى الآن فقد طالب الطلاب لأول مرة أن يكون الامتحان في المقدار الذى تلقاه الطلبة من العلوم دون غيره أى أن يكون الامتحان في المقروء ، ولقد تركت هذه العلة أسوأ الأثر في تعويق التقدم العلمى .

ويذكر على عبد الرازق وهو من المعاصرين لهذه الثورة أن انشاء مدرسة القضاء الشرعى بعيدا عن الأزهر وتابعة لوزارة المعارف واختيار ناظرها من غير الأزهريين كان من بين العوامل التى ساعدت على ثورة الأزهريين ، وقد انشئت المدرسة من أول يوم لتزاحم الأزهر على تخريج المرشحين لتولى القضاء الشرعى فلا غرو أن اثار ذلك منافسة عنيفة بين الأزهر القديم المتداعى والمدرسة الجديدة المستحكة ، ولا غرو أن ينظر الأزهريون اليها نظرة الضعيف الى قوى يغير عليه ليستلب من يديه حقا كان خالصا له . وقد اختلف الراى يؤمئذ فى موقف الأزهريين فرآه قوم حسدا وغيره غير لائقين ، ورآه آخرون حقا مشروعاً ، وانصافا لا حيف فيه (١٦) .

وتبلورت مطالب الأزهريين فى ضرورة الغاء القانون الجديد والغاء مدرسة القضاء الشرعى ، ولم يكن لدى الثائرين حل بعد الغاء سوى العودة الى ما الفوه من عدم الامتحان وقراءة الكتب القديمة بلارابط ولا مراقبة ولا نظام ، ولكن بعد فترة تألفت لجنة من الطلاب تسمى « لجنة الاتحاد الأزهرى » أشرفت على ثورة الطلاب ووضعت مطالب الأزهريين فى حدود معقولة ووجهت الاضراب توجيهها مرضيا فاستحقت من الراى العام عطا وتشجيعا ، ومن ناحية أخرى تكونت جمعية من العلماء اطلقت على نفسها « جمعية تضامن العلماء » تعمل لخير الأزهر واصلاحه فى هذه الفترة العصيبة وكان لهذه الجمعية صدى يدوى فى جهات الحكومة وفى الراى العام أيضا ، وكان من بين اعضائها بل أبرزهم الشيخ مصطفى عبد الرازق وهو من العلماء الشبان (١٧) .

وكانت أعنف مقاومة للنظام الحديث بالأزهر فى القاهرة اما فى الجامع الأحمدى فان شيخه الشيخ محمد حسنين العدوى اخذ طلابه بالحزم وتغلب على معارضتهم واستقر النظام وكذلك استقر النظام فى الاسكندرية بقوة الشيخ محمد شاكر الذى كان محبا للنظام ومخلصا له وكذلك استقر فى الجامع الدسوقى والجامع الدمياطى ، ولما اشدت

(١٦) على عبد الرازق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤

(١٧) المرجع السابق ، ص ٤٥

معارضة طلبية الأزهر بالقاهرة اضطر الخديوى الى اصدار أوامره فى ٢٢ من المحرم سنة ١٣٢٧ هـ بإبطال العمل به فى الأزهر والعودة الى قانون سنة ١٣١٤ هـ فسكنت ثورتهم ورضوا بهذا القانون الذى لا يوجب عليهم دراسة العلوم الحديثة ولا يطالبهم بالامتحان ولا بالتكاليف الكثيرة التى أتى بها قانون ١٣٢٦ هـ .

ولكن ما لبث أن عاد النظام الى الأزهر بأمر الخديوى عباس فى الرابع من شوال سنة ١٣٢٧ هـ وأمر أن ينفذ فيه تدريجيا من العام القابل ووضع مجلس ادارة الأزهر نظاما لذلك يأخذ الطلاب تدريجيا الى أن يالفوا النظام وخاصة بعد أن استقر فى المعاهد الاقليمية .

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م :

كان للثورة التى قامت فى الأزهر نتائج سيئة حيث تدخلت الأحزاب والسياسة فى الأزهر ، فكونت الحكومة لجنة لدراسة أحوال الأزهر والقوانين الاصلاحية التى تقلبت عليه وسبب ثورة الطلاب وكانت هذه اللجنة مكونة من أحمد فتحى زغلول باشا وكيل الحقانية ، واسماعيل صدقى باشا وكيل الداخلية وأحمد زهنى باشا ناظر المهندس خانه وأحمد شفيق باشا فاجتمعت هذه اللجنة ونظرت فى مطالب الأزهريين من علماء وطلاب وانتهى الأمر بها الى وضع نظام جديد للأزهر وهو قانون ١٤ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هـ وهو القانون المعروف بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م .

وقد جعل هذا القانون مدة الدراسة ١٥ سنة بدل ١٢ سنة التى سبق تقريرها فى نظام ١٩٠٨ م وأنشأ هذا القانون هيئة تشرف على الأزهر تحت رئاسة شيخه تسمى المجلس الأعلى للأزهر ، وحدد اختصاص شيخ الأزهر ، وأوجد لأول مرة هيئة كبار العلماء وهى هيئة أريد منها أن تتفرغ لدراسة أمهات الكتب فى العلوم القديمة فتأخذ فى دراستها بالطريقة القديمة فى التدريس ولا تنتقد فيها بشئ مما تقيدت به فى النظام الحديث .

ويهتم هذا القانون بوضع نظام لانتساب الطلبة الى الأزهر من أهم بنوده وجوب تقديم شهادة ميلاد وشهادة حسن السير والسلوك

وأنة لم يسبق الحكم عليه بما يخل بشرفه وشهاده من ولى أمره بتبول انتسابه موقعا عليها من العمدة بما يفيد صدورها من ولى الأمر ، ومنها اجراء الكشف الطبى على الطلبة ، ويشترط أن يكون المتقدم حافظا لنصف القرآن الكريم ويجيد القراءة والكتابة (١٨) فان لم يكن حافظا لنصف القرآن رسب فى القبول (١٩) كما وضع نظاما للأروقة والحارات بالأزهر واشترط فى شيخ الرواق أو الحارة أن يكون من حاملى شهادة العالمية والا يكون سنه أقل من ثلاثين سنة وأن يكون من أهل الرواق أو الحارة ويكون تعيينه بالانتخاب ويكون من مهامه تحصيل ايراد الوقف الذى تحت نظره وتوزيعه على مستحقيه واجراء العمارات اللازمة فى اعيان الوقف .

وقرر هذا النظام تعلم التاريخ والجغرافيا والرياضة ومبادئ العلوم والكيمياء ، وبذلك قرب تلاميذ الأزهر من تلاميذ المدارس الأخرى فى مصر ، وغير عقليتهم ووسع أفقهم وجعلهم ينظرون الى غيرهم نظرة غير النظرة الأولى أيام كان الأزهر لا يرى أحدا أهلا للعلم غيره ، ولا يرى أحدا يصح أن يطلق عليه لقب عالم غيره ، وادخال المطالعة والمحفوظات والانشاء أوجد من أهل الأزهر عددا كبيرا من الكتاب والشعراء ، ومكن لهم من القدرة على الخطابة والوعظ .

وكان انعقاد المجلس الأعلى للأزهر بدار مشيخة الأزهر برئاسة الشيخ سليم البشرى شيخ الأزهر وعضوية المشايخ : (١) بكرى عاشور الصدفى مفتى الديار المصرية وشيخ السادة الحنفية (٢) سليمان العبد شيخ الشافعية (٣) الشيخ هارون عبد الرازق نائب شيخ السادة المالكية (٤) أحمد البسيونى شيخ الحنابلة ، وكان هناك بعض الأعضاء من خارج الأزهر لمتابعة سير الدراسة فى المواد الحديثة وكذلك متابعة النظم الحديثة التى أدخلت بالأزهر وهؤلاء الأعضاء هم (١) أحمد فتحى زغلول

(١٨) انظر اللائحة الداخلية للأزهر المصدق عليها من مجلس الأزهر الأعلى فى ٢٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣١٩ هـ (٢٦ يونيو ١٩١١ م) طبع ديوان الأوقاف سنة ١٩١١

(١٩) مواد ٥ ، ٦ ، ٧ من اللائحة السابقة .

وكيل الحقانية واسماعيل صدقى وكيل الداخلية وأحمد ذهنى باشا ،
وأحمد شفيق مدير عموم الأوقاف (٢٠) .

* * *

اعمال المجلس الأعلى للأزهر :

قام المجلس الأعلى للأزهر بعدة نشاطات لتوطيد الإصلاح والتطوير
بالأزهر كان على رأسها :

- (١) مشروع لائحة لتقاعد أولاد العلماء (قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩١١ م)
- (٢) مشروع لائحة كساوى التشريف (قرار رقم ٣١ لسنة ١٩١١ م)
- (٣) مشروع لائحة الكتاتيب (قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩١١ م)
- (٤) مشروع لائحة الميزانية الخاصة بالجامع الأزهر (قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩١١م)
- (٥) تأليف لجنة لفحص الكتب التى تؤلف حديثا (قرار رقم ٣٤ لسنة ١٩١١م)
- (٦) اعداد مشروع للعلوم التى تدرس للمكفوفين بالأزهر (قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩١١م)
- (٧) تأليف لجنة لفحص حجج الأوقاف واستبدال الجرايات (قرار رقم ٢٨
لسنة ١٩١١ م) (٢١)

وبدا المجلس الأعلى للأزهر يسرع الخطى فى ادخال الأنظمة الحديثة
فى الأزهر ، وأراد تصفية النظام القديم من الطلبة المتخلفين الكسالى الذين
اقتصرت همتهم على المجاورة فى الأزهر من أجل الحصول على الجراية
فصدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩١١ ينص على ما يأتى :

-
- (٢٠) انظر نص الادارة السنوية بتاريخ ٢٨ جمادى الاولى سنة
١٣٢٩ هـ وهى خاصة بتعيين بعض الاعضاء من خارج الأزهر فى المجلس
الأعلى للأزهر نمرة ٤ سجل رقم ١ من سجلات المجلس الأعلى للأزهر .
 - (٢١) انظر الجزء الأول من محاضر المجلس الأعلى للأزهر المطبوعة
والموجودة بدار الوثائق القومية ومكتبة الأزهر ، ص ١٦ ، ١٧ وانظر أيضا
الجزء الأول من السجلات المخطوطة .

- ١ — يقبل الدخول في امتحان شهادة الأهلية من كل طالب أمضى في الأزهر مدة أقلها ثمان سنوات وأكثرها إحدى عشر سنة
- ٢ — يقبل الدخول في امتحان شهادة العالمية من كل طالب أمضى في الأزهر مدة أقلها اثنتا عشرة سنة وأكثرها سبع عشرة سنة .
- ٣ — كل من أمضى في الأزهر إحدى عشرة سنة فقط لغاية جمادى الثانية سنة ١٣٢٩ هـ الحالية يجب عليه أن يتقدم للامتحان في شهادة الأهلية ابتداء من شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ لغاية جمادى الثانية من السنة المذكورة فان لم يتقدم يمح اسمه من سجلات الأزهر وتقطع مرتباته وكل من أمضى في الأزهر سبع عشرة سنة لغاية جمادى الثانية ١٣٢٩ هـ يجب عليه أن يتقدم للامتحان في شهادة العالمية ابتداء من شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ لغاية جمادى الثانية من السنة المذكورة فان لم يتقدم يمح اسمه من سجلات الأزهر وتقطع مرتباته (٢٢) .

إنشاء هيئة كبار العلماء :

كان من حسنات قانون سنة ١٩١١ م إنشاء هيئة كبار العلماء لأول مرة في الأزهر وهى هيئة للتفرغ لدراسة أمهات الكتب وقد كلف هذا النظام كل عالم من علماء هذه الهيئة بتدريس العلم الذى يرى أنه أكمل فيه من غيره ، على أن يلقي فيه ثلاثة دروس فى الأسبوع على الأقل ، وأن يكون درسه فى وقت يمكن أن يحضر فيه عدد كبير من العلماء ليعرفوا الطريقة الأزهرية القديمة فى التدريس بعد أن كان النظام الحديث ينسبهم لها بما اختصره فيها (٢٣) .

ويبدو من مهمة هذه الهيئة أنها حركة من حركات التشبث بالذات التى اشتهر بها الأزهر على مدى تاريخه الطويل فى مواجهة التغيير ، وقد عرضت مسألة إنشاء هيئة كبار العلماء على المجلس الأعلى للأزهر فى جلسته المنعقدة

(٢٢) انظر : سجل رقم ١ من سجلات المجلس الأعلى للأزهر المطبوعة ص ٥

(٢٣) عبد المتعال الصعیدی ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤

فى ٧ من شوال سنة ١٣٢٩ هـ وتداول المجلس فى اختيار حضرات السادة العلماء الذين تتألف منهم الهيئة المنصوص عليها فى الباب السابع من القانون المشار اليه لسنة ١٩١١ م .

وبعد الاطلاع على المواد (١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٧ ، من القانون وقع الاختيار على حضرات الآتى ذكر أسمائهم :

اولا : من السادة المالكية :

- ١ — الشيخ سليم البشرى شيخ الأزهر .
- ٢ — الشيخ محمد أبو الفضل .
- ٣ — الشيخ محمد حسنين العدوى .
- ٤ — الشيخ هارون عبد الرازق .
- ٥ — الشيخ محمد راشد .
- ٦ — الشيخ محمد الروبى .
- ٧ — الشيخ دسوقى المربى .
- ٨ — الشيخ أحمد نصر .
- ٩ — الشيخ محمد طوم .

ثانيا : من السادة الحنفية :

- ١ — الشيخ حسونة النواوى .
- ٢ — الشيخ بكرى الصدى .
- ٣ — الشيخ محمد نجيب المطيعى .
- ٤ — الشيخ محمد شاكى .
- ٥ — الشيخ مصطفى أحمد حميده .
- ٦ — الشيخ أحمد ادريس .
- ٧ — الشيخ محمود الجزيرى .
- ٨ — الشيخ محمد أحمد الطوخى .

- ٩ — الشيخ إبراهيم الحديدى .
- ١٠ — الشيخ محمد نجاتى .
- ١١ — الشيخ محمد راضى .

ثالثا — من السادة الشافعية :

- ١ — الشيخ سليمان العبد .
- ٢ — الشيخ محمد الرفاعى المحلاوى .
- ٣ — الشيخ محمد ابراهيم القاياتى .
- ٤ — الشيخ محمد النجدى .
- ٥ — الشيخ عبد الحميد زايد .
- ٦ — الشيخ سعيد الموجى .
- ٧ — الشيخ عبد المعطى الشرشيمى .
- ٨ — الشيخ يونس موسى العطافى .
- ٩ — الشيخ محمد قنديل الهلالى .

رابعا — من السادة الحنابلة :

- ١ — الشيخ أحمد البسيونى (٢٤) .

وقد كثر الاقبال على الأزهر بعد صدور هذا القانون وانشئت كثير من المعاهد فى عواصم المديرىات حتى زاد عدد الطلاب زيادة مطردة قصار فى سنة ١٩١٧ أكثر من عشرين ألف طالب ولما زاد الاقبال اضطر المجلس الأعلى للأزهر أن يصنع قواعد للقبول ويمنع بعض الفئات من الاشتغال بالعلم .

(٢٤) انظر جزء ١/ من محاضر المجلس الأعلى للأزهر لسنة ١٩١١ المخطوطة بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

الوظائف التى تمنع أصحابها من الاشتغال بالعلم :

عرضت مسألة الوظائف التى تمنع أصحابها من الاشتغال بالعلم
والتي لا تمنع ، على المجلس فى جلسة ١٩ ربيع الأول ١٣٣٥ هـ
(١٣/١/١٩١٧ م) وانتهى المجلس الى الوصول الى القواعد التالية :

أولا : الذين من شأن وظائفهم وحرفهم أن تمنعهم عن الاشتغال
بطلب العلم هم : المحامون ومحررو الجرائد ومصححو المطابع والمدرسون
بالمدارس والشاغلون لوظائف كتابية مطلقا ومغيرو الكتبخانة (الملاحظون
ورئيسهم وجندى الأزهر ، وغيرهم من الخدمة السائرة) خدمة السبل
والكناسون بالأزهر والملاؤون وخدمة دورة المياه وأصحاب الدكاكين وائمة
المساجد والمؤذنون والميقاتيون بالمساجد غير الأزهر وما جاوره وما الحق
به وفراشو المساجد والوقادون .

ثانيا : الذين ليس من شأن وظائفهم أن تمنعهم عن الاشتغال بطلب
العلم هم :

ائمة المساجد والمؤذنون والميقاتيون بالأزهر وما جاوره وما الحق
به ومشايخ التسكيا ومشايخ الأضرحة ومعلمو الخط فى الأزهر وخطباء
المساجد وقراء السورة وقراء المقارئ والدلائل والمدرسون للغة فى غير
أوقات الدروس المعتادة ، ومعلمو التجويد والقراءات ومشايخ ووكلاء
الأروقة وجبة الأروقة والمؤذنون ومغيروا الكتب بالأروقة (اذا كان التغيير
أسبوعيا) .

ويشترط فى كون كل واحد من هذا الفريق طالب علم يستحق
ما يستحقه طلبه العلم بالأزهر أن يشتغل بالحضور ، وأن يطبق عليه قرار
مجلس الأزهر الأعلى الصادر بتاريخ ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ هـ .

وقرر مجلس الأزهر الأعلى أن يزداد بعنوان ثالثا ما يأتى :

ثالثا : لا تسرى احكام هذا القرار على من بيدهم شئ الآن من افراد الفريق الاول فانهم يستمرون على اخذ ما يجرى صرفه اليهم حتى ينقطع بسبب من الاسباب ، ولكن الذين يخلفونهم فى وظائفهم لا يأخذون شيئا من الجرايات مالم يكونوا داخلين فى الفريق الثانى (٢٥) .



(٢٥) انظر محضر جلسة المجلس الأعلى للأزهر المنعقدة يوم السبت ١٩ ربيع الاول ١٣٣٥ هـ ، سجل رقم ٢٠ من سجلات مجلس الأزهر الأعلى ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ص ١٣٢ — ١٣٥

الفصل الثالث

الأخذ بنظام الكليات الجامعية بالأزهر

الأوضاع في مصر من سنة ١٩١١ حتى سنة ١٩٣٠ :

توالت على البلاد منذ وضع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ أهوال وأحداث كثيرة ، فقد قامت الحرب العالمية الاولى في أغسطس سنة ١٩١٤ م وكانت إنجلترا تحتل البلاد فاعلنت في ديسمبر سنة ١٩١٤ فرض حمايتها على مصر وفصلها عن تركيا ، وبذلك زالت السيادة العثمانية على مصر ، ولما كان الخديوي عباس مناصرا للحركة الوطنية وللادولة العثمانية فان الحكومة البريطانية أعلنت خلعه في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩١٤ وأصدرت أمرا بتعيين السلطان حسين كامل بن اسماعيل على عرش مصر ، وكان اكبر الامراء المجردين من أسرة محمد على ، وبدأت مصر تتحرك بسرعة الى العنف وتطورت الحركة الوطنية الى الثورة وزادت الاحزاب وكثرت التكتلات ، وكان للأزهر نصيب كبير في هذه الثورة الناجحة فلقد كان لعلمائه وطلابه المشورة في قيادة الحركة وتغذيتها واذكاء نارها بل لقد كان الجامع الأزهر نفسه مكانا للتدابير والتنظيمات التي قامت الثورة عليها وكان هذا الجامع ميدانا للخطابة والحماسة لبعث الحركة وتنويرها ويذكر الشيخ الظواهري في هذا الصدد بأنه « كان لعلمائه الأصغار منهم والكبار مواقف مشرفة في قيادة الامة ولقد أدركت الامة المصرية من وقت هذه الحركة ان الأزهر لا يزال نبراس الهدى والحربة ومعقل الوطنية والقومية ، وأن رجاله لا تزال لهم صفات السلف الصالح من الاقدام والجرأة والشجاعة » (١) .

ومال المصريون الى المانيا وحلفائها الاتراك ابان الحرب الاولى فاشتدت قبضة الانجليز على مصر ، وانتصر الانجليز وحلفائهم في نهاية الحرب ، وكان انتصارهم خيبة أمل فاجعة للراى العام المصرى الذى كان يرجو أن تنتهى

(١) مذكرات الشيخ الأحمدي الظواهري « السياسة والأزهر » طبعة مطبعة الاعتماد - القاهرة - ١٩٤٥ - ص ٣١ .

الحرب بخروج الانجليز من مصر ومن أجل ذلك كان يرجو أن ينتصر الانسان لا حبا للانسان ولكن بغضا للانجليز وميلا عاطفيا للاتراك ، وتطلعت مصر لعرض قضيتها في مؤتمر الصلح بباريس وكونت وفدا بذلك برئاسة سعد زغلول باشا ولكن هذا الوفد لم يكن من الاشتراك وتبضت السلطات الانجليزية على اعضائه في ٨ من مارس سنة ١٩١٩ ونفتهم الى ماطلة .

وبذلك لم تتمكن مصر من اسماع صوتها لدول العالم في المؤتمر وحينئذ زادت الثورة في مصر ورأى المصريون أن يسمعو صرخت مصر للعالم كله في ثورة هادرة في القاهرة وجميع اقاليم مصر فدوى صرختها في العالم وسمعه القاصي والداني وسمعت الدول الاستعمارية ، وانتهت الثورة بأن ظفرت مصر بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو التصريح الذي اعلنت فيه إنجلترا بأن مصر أصبحت بمقتضاه دولة مستقلة ذات سيادة وأنه يحق لها منذ ذلك التاريخ أن تحكم نفسها بنفسها ، والا يتدخل الانجليز في شئونها الا في حدود تحفظات اربعة هي :

- ١ - الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبي .
- ٢ - ضرورة تأمين المواصلات البريطانية .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الاعاليات .
- ٤ - مسألة السودان .

واوشكت الثورة المصرية أن تنجح لولا أن الانجليز الهوا الشعب بدستور سنة ١٩٢٣ الذى كان ذرا للرماد في العيون وتخجيرا للعاطفة الوطنية .

مسألة تبعية الأزهر للملك :

وعندما صدر الدستور المصرى كان موضوع تبعية الأزهر للملك وحقوق الملك التنفيذية في اختيار شيخ الأزهر وكبار العلماء موضوع نقاش ومباحثه بين أعضاء اللجنة التى وضعت الدستور فقد رأى بعض أعضائها أن حقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين يجب أن تنتقل بطبيعة الحكم النيابى الذى ستأخذ مصر به الى الحكومة من الناحية التنفيذية ، والى البرلمان من الناحية

التشريعية شأنها في ذلك شأن باقى أمور مصر الأخرى ، ومن أجل ذلك طلبت اللجنة من الملك بأن يتنازل عن هذه الحقوق الى هاتين الجهتين .

ومن جهة أخرى فقد كان لعلماء الأزهر رأى في هذا الموضوع فقد رأى «الأزهريون» كما يرمى الشيخ الأحمدي الظواهري أن الحكم النيابي الجديد الذى ستحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور لابد سيشمل فرقا وأحزابا سياسية وهى أمور حتمية لهذا النظام النيابي ، وهذه الأحزاب ستختلف حتما ويحدث بينها تجاذب وتصادم فقد تلغى حكومة قائمة نظاما قامت به حكومة سابقة وهكذا ، لذلك «أشفق الأزهريون أن يكون انضمامهم للحكومة في النظام النيابي الجديد معرضا لهم ولمعهدهم القديم لشيء من هذا التدافع والتصادم بين الأحزاب أو لهذا الإلغاء والإثبات الذى قد تقوم به الحكومات ومن ذلك طارا للأزهريين أن تبعيتهم لولى الامر كما كانوا دائما وانتسابهم للملك المستقل الجديد صاحب النزعة الديمقراطية (كما يصفه الشيخ الأحمدي الظواهري) هو ضمن وأمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيدا عن الأذى الحزبي ، وبعيدا عن التبدل والتغير وبعيدا عن الشئون السياسية والا عيها ودسائسها فطلبوا أن يظل الأزهر في نظام الحكم الجديد تابعا للملك » (٢) .

تعيين التعيين الفوقى في الأزهر :

ومن هنا بدأت مأساة التعيين الفوقى في الأزهر نتقن بعد أن كانت «اعتداء غير قانونى في شئون الأزهر منذ عصر محمد على حتى عصر فؤاد وخطورتها تكون في أنها أصبحت بالقانون في دولة دستورية وكان لهذا اثره البالغ في تاريخ الأزهر فأصبحت الحكومة وعلى رأسها الملك هى التى تختار شيخ الأزهر وكبار موظفى الأزهر ومن ثم فإن هذا الشيخ الذى يعين تعيينا فوقيا أى من السلطات العليا ، كئن يعتبر نفسه موظفا عند الملك وينظر الى الملك على أنه ولى نعمته فيرضيه خوفا على منصبه لأنه اذا أغضبه فإن النتيجة ستكون معروفة ، وهو أنه لن يستمر في هذا المنصب مهما كان محافظا على حقوق الأزهر والاسلام والمسلمين ، وبذلك لا ينظر الى القاعدة الأزهرية ، أى أهل

(٢) مذكرات الشيخ الأحمدي الظواهري ، المراجع السابق ، ص ٣٤ .

الأزهر الا قليلا ، ولا يرضى رغباتها لانه ليس لها تأثير في اختياره انصبه
أو خلعته من هذا المنصب •

ولو كان رجال الأزهر يومئذ رجعوا الى تاريخ الأزهر في العصر العثماني
وتمسكوا بالثقافة الأزهرية التي كانت سائدة في هذا العصر وهى اختيار
شيخهم بالانتخاب الحر فيما بينهم لكان هذا اكرم وافضل لهذا المنصب
الاسلامى الخطير ، ويغلب على الظن ان هذا الراى الذى ذكره الشيخ الاحمدى
الظواهرى في مذكراته لم يكن هو راى جمهور العلماء ولكن كان راى كبار
الشيوخ الذين الفوا في هذه الفترة على الاتصال بالجهات العليا الحاكمة •

ولما راى الملك موافقة الأزهريين على رغبته أشار على اللجنة التى كانت
مكلفة بعمل الدستور بأن لا تتعرض لحقوقه في تعيين الرؤساء الدينيين
وان يكون في الدستور الجديد ما يشير الى أن حقوق الملك في تعيين هؤلاء
الرؤساء تبقى له كما كانت فنزلت اللجنة على رغبته وعند صدور الدستور
جاءت فيه الفقرة التالية :

« ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادئ المقررة
بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف
التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها
في البلاد ، واذا لم توضع احكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا
للقواعد والعادات المعمول بها الان » (٢) •

وبعد ذلك أثارت مسألة تعيين أربعة من كبار علماء الأزهر في مجلس
الشيوخ ليكونوا اعضاء فيه ويتكلموا فيه عن الدين وعن الأزهر ويشتركوا مع

(٣) المادة رقم ١٥٣ من نص دستور سنة ١٩٢٣ ، انظر : نص
الدستور في كتاب عيد الرحمن الرافعى « في أعقاب الثورة المصرية » ج ١ ص.
٣٢٥ - من الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٥٩ •

أعضائه في باقى شئون مصر العامة ، ورشح الملك الأربعة من كبار علماء الأزهر ليكونوا أعضاء فيه وظنت الحكومة القائمة أن هؤلاء العلماء الأربعة ليسوا من حزبها وعلمت أنها لن تستفيد من ورائهم شيئاً فعارضت تعيينهم في أول الأمر ثم اضطرت إلى قبولهم بعد ذلك ، وبعد هذه الحادثة بدأ شيء من المنافسة الحزبية على وضع الأزهر وحقوق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين ، وكان من رأى الأحزاب أن يتنازل الملك لهم عن هذه الحقوق لكي تستفيد الأحزاب من نفوذ رجال الدين في إقرار سيطرة هذه الأحزاب أو على الأقل تعزيز هذه السيطرة ولكن الملك ظل يتمسك بحقوقه في هذا المجال ومن ناحية أخرى استمرت الأحزاب في نضالها ضد حقوق الملك وكان قانون الانتخاب ينص فيما يختص بترشيح كبار علماء الأزهر أعضاء في مجلس الشيوخ أن يكون العالم المرشح عضواً في هيئة كبار العلماء ، ولما كان الأعضاء الأربعة الذين عينهم الملك منهم اثنان لا ينطبق عليهم هذا الشرط لذلك تمسكت الأحزاب بنص اللفظ الدستوري في شأن هؤلاء العلماء وطلبت إخراج الاثنين اللذين لا ينطبق عليهما لفظ الدستور ، وبذلك زادت المنافسة بين الملك والأحزاب في هذا الموضوع ، وانتهى الأمر بخضوع الملك لرأى الأحزاب ووافق على خروج هذين العالمين من مجلس الشيوخ ، وكسبت الحكومة والأحزاب هذه الجولة ، ولكن يبقى الوضع على ذلك فيما يختص بحق الملك في تعيين شيخ الأزهر حتى سنة ١٩٢٧ وفي هذه السنة إبان حكومة عبد الخالق ثروت قامت حركة من الأحزاب ومن أعضاء البرلمان وطلبوا من الملك التنازل عن حقه التقليدي المتوارث له عن أجداده في اختيار الرؤساء الدينيين وجعل الاختيار يتم عن طريق رئيس الوزراء ثم التقدم بهذا الاختيار إلى الملك لإقراره وإصدار أمر ملكي بهذا التعيين ، وصدر بذلك قانون سمي القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ويجدر بنا أن نثبت هذا القانون فيما يلي لأهميته في تاريخ الأزهر .

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ :

خاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد نحن فؤاد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا

عليه :

مادة ١ - يكون استعمال السلطة التي للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء وعلى ذلك يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء كما تصدر بناء على عرضه الارادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها في قوانين هذه المعاهد .

مادة ٢ - تصدر بقانون ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامي وتتبع فيهما الأحكام المقررة في الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامي .

مادة ٣ - يجرى حكم القاعدة المشار اليها في المادة الأولى على ما للملك من السلطة فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين الآخرين وبالمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها .

مادة ٤ - استثناء من حكم المادة الثانية لهذا القانون تعرض ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية عن السنة المالية الحاضرة في شهر مايو سنة ١٩٢٧ على البرلمان .

مادة ٥ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(٤) انظر نص القانون في مذكرات الشيخ الأحمدي الظواهري ، مرجع سابق ذكره ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة •

صدر بسرارى القبة فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ و ٣١ مايو سنة
١٩٢٧ « (٤) •

ومع أن الملك قد تنازل عن حق اختيار شيخ الأزهر والرؤساء الدينيين
وأعطى هذا الحق لرئيس الوزراء يختار لهذه الوظائف من يشاء ثم يعرض
هذا الاختيار على الملك لإصدار الأمر ملكى بالموافقة على هذا الاختيار ، على
الرغم من ذلك فإن مسألة اختيار شيخ للأزهر ظلت بعيدا عن الأزهر ولا شأن
لأهله فيه وهو الأمر الخطير الذى يمس حياة الأزهر وأهله بل ومستقبل
هذه الجامعة العالمية الإسلامية ، ويؤثر فى اتجاه علمائها ، بل إن المسألة
ازدادت سوءا لأن رئيس الحكومة بالطابع سيحاول أن يختار شيخا للأزهر
له عاطفة ميالة الى حزبه على الأقل إذا لم ين منتميا الى هذا الحزب الذى
يدير شؤون الدولة وبذلك ستدخل الحزبية الى الأزهر ويترتب على هذا انتماء
كثير من العلماء الى الأحزاب المختلفة لكى يفوزوا بالمناصب العليا فى الأزهر
عندما تتاح لهذه الأحزاب الفرصة فى الحكم •

**ومن ناحية أخرى فإن تدخل السلطة المركزية فى اختيار شيخ الأزهر
سيؤثر فى صفة الأزهر العلمانية ويجعله محاذيا ، والأولى من ذلك أن يوكل
الى المجلس الأعلى للأزهر وهيئة كبار العلماء بانتخاب شيخ الأزهر عند ذلك
تصلن للأزهر وأهله كرامتهم ولا يخشى شيخ الأزهر من السلطة التنفيذية
التي تؤثر فيه كما أن علماء الأزهر لا يحاولون التزلف للحكام لأن كرامتهم
تصان فى هذه الحالة وينتجى الجميع الى خدمة الأزهر واعلاء شأنه عاليا
دونما رهبة من السلطة الحاكمة •**

وكانت أول مرة ينفذ فيها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ سالف الذكر
عندما توفى الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الأزهر ، وكان من الضرورى
على الحكومة أن تختار شيخا للأزهر بعد أن شغل المنصب بوفاة الشيخ
الجيزاوى ، وكانت فى الحكم حكومة ائتلافية تضم جميع الأحزاب السياسية

وكان رئيسها مصطفى النحاس باشا وهو زعيم حزب الوفد ، ولم يكن ينتهى لحزبه عالم ازهرى كبير يصلح لهذا المنصب الخطير فرشح النحاس لهذا المنصب أحد رجال القضاء الشرعى فى مصر وهو الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى عمل بسلك القضاء الشرعى نحو ٢٥ عاما بعيدا عن الأزهر ، وكان الشيخ المراغى له اتصال برجال السياسة ، وكان على اتصال وثير بـ محمد محمود باشا وأحمد خشيه باشا وكلاهما من أبناء الصعيد ومن رجال حزب الأحرار الدستوريين فى الحكومة الائتلافية وقبل النحاس ترشيح محمد محمود باشا وزميله للشيخ المراغى ما دام الشيخ المراغى يقر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ سالف الذكر ويذكر الشيخ الأحمدي الظواهري فى مذكراته أن الشيخ المراغى بجانب صلته الحزبية السالفة كانت له صلة قوية بالانجليز أثناء عمله بالسودان قاضيا شرعيا بها ثم قاضيا لقضاء السودان زهاء خمسة عشر عاما من ١٩٠٤ حتى ١٩١٩ حيث تعرف فيها على عقلية الانجليز وتفهم مشاربيهم ويذكر أيضا أنه اشتهر عندهم « بسعة العقل والفكر عندما أفتى إبان الحرب العالمية الأولى وكانت تركيا قد أعلنت الحرب وقتئذ على بريطانيا بأنه لا مانع من محاربة المسلم لاختيه المسلم فقد كانت هذه الفتوى من أسباب استقرار النظام حينئذ فى السودان(٥) .

وعندما عرض النحاس باشا اسم الشيخ المراغى على الملك فؤاد لم يقبل لأنه ظن أن للانجليز يد فى هذا الترشيح فرفض وعرض من جانبه اسم الشيخ الأحمدي الظواهري ونتج عن هذا أن تمسكت الحكومة بموقفها وظل منصب مشيخة الأزهر بناء على ذلك شاغرا زهاء العشرة شهور بسبب الخلاف بين الملك ورئيس الحكومة على تعيين شيخ الأزهر ، وبعد الحاح النحاس تم تعيين الشيخ المراغى فى اليوم الثانى والعشرين من مايو سنة ١٩٢٨ .

وبصرف النظر عن الخلاف الذى كان بين الشيخ المراغى والشيخ الظواهري والمنافسة التى كانت بينهما على منصب مشيخة الأزهر والتى أملت على الشيخ الظواهري بأن يذكر فى مذكراته أن السبب الرئيسى فى ظفر المراغى بها إنما يرجع لصلته القوية بالانجليز إبان عمله بالسودان ، بصرف النظر عن

(٥) مذكرات الأحمدي الظواهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ .

هذا كله فان الشيخ المراغى كان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ومن أولئك الذين تشربوا منهجه في الإصلاح ، ولذلك عمل من أول لحظة تسلم فيها منصبه على أن ينهض بإصلاح الأزهر ويحقق ما لم يستطع استاذاه أن يحققه ، ويجدر بنا قبل الخوض في الإصلاحات التى أعدوها الشيخ المراغى أن نذكر القانون الذى صدر فى عهد مشيخة الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى •

العودة للقديم فى ثوب جديد :

تولى مشيخة الأزهر من سنة ١٩١١ حتى ١٩٢٨ شيخان لا يميلان الى الإصلاح فى الأزهر وهما الشيخ سليم البشرى الذى توفى سنة ١٣٣٥ هـ (١٩١٦) والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى الذى تولى بعده حتى توفى سنة ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨ م) فركدت حركة الإصلاح فى عهديهما سوى ما حدث فى عهد الشيخ البشرى من الاندفاع الذاتى فى الأزهر بقانون سنة ١٩١١ الذى سلف أن تحدثنا عنه فى الفصل الماضى ، وجاءت أهوال الحرب العالمية الأولى وما أصاب مصر خلالها من شرور الانجليز الذين حكموا قبضتهم عليها وثارى مصر سنة ١٩١٩ وما أعقب ذلك من ثورة دستورية ، وفى غمرة هذا كله صدر قانون سنة ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م) وهو الذى أعدله الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى ، وكانت فكرة التخصص الدقيق قد ظهرت فى مصر فى الجامعة المصرية وسمع بها الأزهريون وأصبحت هذه الفكرة تلح عليهم ، وبذلك تهيأت الظروف لهذا القانون الذى عرف يومئذ بقانون التخصص فقد قسم التعليم الى أربعة أقسام : أولى ، وثانوى ، وعالى ، وتخصصى • وجعل مدة كل قسم أربع سنوات وجعل قسم التخصص الذى يقع فى نهاية هذه المراحل خاصا بالتخصص الدقيق فى العلوم القديمة لتدريس فيه بالطريقة القديمة •

وقد جعل هذا النظام أقسام التخصص هى الأقسام التالية :

- ١ - قسم تفسير القرآن الكريم •
- ٢ - قسم الفقه والأصول •
- ٣ - قسم الحديث ومصطلح الحديث •

- ٤ - قسم التوحيد والمنطق .
- ٥ - قسم النحو والصرف .
- ٦ - قسم التاريخ الاسلامى والأخلاق .
- ٧ - وقسم تخصص القضاء .

وكان يقوم بالتدريس فى أقسام التخصص هذه هيئة كبار العلماء الذين كانوا يحافظون على النظام القديم فى الأزهر وهم المشهود لهم بطول الباع فى إتقان الطريقة القديمة فى التدريس (٦) . وقد كاف الشيخ أبو الفضل الجيزاوى لجنة لأقرار هذا النظام ورات اللجنة أن ينظر الى المرحلتين الابتدائية والثانوية على أنهما عبارة عن مرحلة تكون الثقافة العامة لطالب العلم ولا بأس أن يدرس فيهما العلوم الرياضية التى تدرس بالمدارس الابتدائية والثانوية المدنية ، وأنه يجب أن يكتفى فى القسم العالى وقسم التخصص بالعلوم الدينية والعربية العتيقة بالأزهر ، والملاحظ هنا أن هذا القانون أتى بفكرة التخصص بعد الشهادة العالمية ، ولذلك اطلق عليه قانون التخصص وكان طلاب قسم التخصص يمنحون شهادة تسمى شهادة التخصص وكانت تمنح ببراءة ملكية بعد امتحان كل قسم منه فى العلم الذى درسه وبعد تقديم رسالة فى مطلب من مطالب هذا العلم تدل على قوة الطالب فى العلم الذى تخصص فيه ، والواقع أن العلوم القديمة قد نالت فى هذا القانون نصيب الأسد أما العلوم الحديثة فقد حذفت ، ولا يمتاز هذا النظام عن العهد القديم الا بدراسة بعض العلوم الحديثة التى تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ، وهى دراسة ناقصة تناسب الطلبة فى المعاهد الدينية ، ولا تحقق الغرض المقصود منها فيها ، وكان الواجب أن تدرس على نحو ما تدرس فى الجامعات الحديثة فى أوروبا وفى الدراسة التى بدأت تظهر فى مصر فى جامعة القاهرة .

واعتمدت دراسة التخصص فى روحها على المتون والشروح والحواشى والتقارير وهى المصادر التى سبق أن أوضحنا خطرهما على الفكر الإسلامى

(٦) عبد المتعال الصعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ .

لأنها غامضة ومعقدة ودراستها تقوم على أساس فهم عبارات المتن المختصة تلخيصا شديدا ، أما فهم مسائل العلوم والتورين عليها فلم يكن واردا في هذا النظام وهذا لاشك أنه سيحول بين الأزهر وبين التطور المطلوب ، وكان نظام التعليم لا يتدرج بالطالب في مراحل تناسب مع فهمه بل يبدأ بالكتاب الأقل حجما وإن كان أصعب فهما (٧) .

محاولة قصيرة الأجل :

في سنة ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م) حدثت محاولة أخرى قصيرة الأجل . للاصلاح في الأزهر في عهد مشيخة الشيخ أبو الفضل الجيزاوى ، وكان قوامها الحاق المدارس الأولية ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى بالأزهر ، على أن تبقى وزارة المعارف متولية ادارة هذه المدارس ، وتضاف بعض العلوم الحديثة التي تدرس بالمدارس الحكومية الى منهج الدراسة بالقسم الأولى بالمعاهد الدينية ، وقد اعتمدت هذه الخطة بأمر ملكى فى ٩ من شعبان سنة ١٣٤٣ هـ (٤ من مارس ١٩٢٥ م) (٨) .

وكان الهدف من تقرير هذا النظام اجابة مطالب الطلاب الأزهريين من أجل تهيئتهم للتعيين في وظائف التدريس في وزارة المعارف ، وكانت مبادرة من جانب وزارة محمد زيور باشا ارادت أن تقترب بها الى الأزهر ليكون من انصارها ، ولم يكن الهدف منها جعل التعليم في الأزهر جامعيًا يفتح الباب الى الاجتهاد الى الابداع في شتى العلوم ، ومن ثم فان هذه المحاولة لم يكتب لها الاستمرار وتم الغاؤها في سنة ١٣٤٥ هـ بحجة أن قانونها صدر في غيبة مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وعادت المعاهد الدينية الى ما كانت عليه قبل قانون ١٣٤٣ هـ .

خطة للشيخ المراغى لم تنجح :

سبق أن ذكرنا أن الشيخ المراغى من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، وممن تشربوا خطاته في الاصلاح ، ومنذ تخرجه عمل في المحاكم الشرعية في مصر .

(٧) عبد المتعال الصعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ - ٩٧ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٩ .

والسودان ، الا انه كانت لديه أفكار واضحة في مجال اصلاح الأزهر ، ومنذ اللحظة الأولى من تعيينه شيخا للأزهر (في ٢٢ من مايو سنة ١٩٢٨ م) ألف لجنة تحت رئاسته للنهوض بالأزهر ، وعملت هذه اللجنة على دراسة قوانين الأزهر ومناهج الدراسة فيه .

واعتمد الشيخ المراغى على ما بدأ في الأزهر من ميل للتجديد من بعض العلماء ، وعلى ما ظهر بين الأوساط الطلابية من رغبة في الإصلاح ، فأعلنها صراحة أنه يريد اصلاحا يقضى على كل أثر فيه للجُمود . وكان أول شيء أن وضع بنفسه مذكرة تشتمل على منهجه في الإصلاح (١) وفيما يلي الأفكار الرئيسية التي وردت في هذه المذكرة :

أشار الشيخ محمد مصطفى المراغى في بداية مذكرته الى وضع العلماء في العصور الاخيرة ، وانهم استكانوا الى الراحة وتركوا الاجتهاد ، وسلكوا طريق التقليد ، واستعانوا بكتب ليس فيها روح العلم فابتعدوا عن المجتمع فجعلوا الحياة وابتعدوا عن الناس ، وجعلوا طرق التفكير الحديثة وطرق البحث الحديثة ، وجعلوا ما جدد في الحياة من علم وما طرأ فيها من مذاهب وآراء ، فأعرض الناس عنهم ، ونفخوا هم على الناس ، فلم يؤدوا الواجب الدينى الذى خصصوا انفسهم له واصبح الاسلام بلا حملة وبلا دعاة بالمعنى الذى يتطلبه الدين .

وأشار في المذكرة أيضا الى أن كل الجهود التى بذلت لاصلاح الأزهر منذ مشرين عاما لم يستفد منها في اصلاح التعليم ، وأنه صار من الضرورى تغيير التعليم في المعاهد الدينية ، دون مبالاة بما يحدث من ضجة .

يجب أن يدرس كل من القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف دراسة حديدة ، وأن يبتعد في تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه ، ويجب أن يدرس الفقه دراسة خالية من التعصب لمذهب من المذاهب ، ويجب دراسة

(٩) انظر : أهرام ٥ ، ٧ اغسطس ١٩٢٨ ، وانظر نص المذكرة في « الشيخ المراغى بأقلام الكتائب » طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٧ ص ٢٥ - ٤٠ وانظر على عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٥ - ٢٨ .

تاريخ الأديان ومعرفة التاريخ العام ، وتاريخ التشريع وقواعد الاجتماع .
ويجب دراسة اللغة العربية دراسة جيدة كما درسها الأسلاف .

أما عن الكتب فأوصت المذكرة بوجوب وضع كتب قيمة في جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة ، ثم أشارت المذكرة إلى رسالة الأزهر وأنه كان مصدر إشعاع للعلوم الدينية والعربية وغيرها في البلاد الإسلامية وأنه أصابه ما أصاب غيره في الشرق من خمول وتأخر فيجب على الأمة المصرية وهي تحمل راية الأمم الإسلامية أن تنفي هذا المصباح من الأقدار وأن توجد له جهازا قويا يستمد زوره منه على طريقة تتناسب مع ما جد في العالم من أطوار العلم وفي التفكير وفي الحوار وفي التخاطب وفي طرق الاستدلال ، وانتهى إلى أنه يجب أن ينقسم التعليم في الأزهر إلى قسمين :

القسم الأول :

هو القسم العام وله مراحل ثلاثة : أولى وثانوى وعالى .

القسم الثانى :

الدراسات العليا وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

- ١ - قسم الفقه وأصوله وتاريخ التشريع ونظم القضاء .
- ٢ - قسم اللغة العربية وعلومها .
- ٣ - قسم الدعوة والارشاد .

واقترحت المذكرة إلغاء مدرسة القضاء الشرعى ودار العلوم وادماجهما في قسم الدراسات العليا ، كما اقترح إلغاء التخصص لأن أقسام التعليم العالى تغنى عنه .

كما اقترح أن يؤلف مجلس الأزهر الأعلى ومجالس إدارة المعاهد بحيث تمثل فيه وزارة المعارف تمثيلا قويا ، وأن يشترك في التفتيش على اللغة العربية والعلوم الحديثة بالأزهر رجال يكون لوزارة المعارف رأى في اختيارهم حتى تضمن حسن سير التعليم في المعاهد (١٠) .

(١٠) عبد المتعال الصعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ - ١٨ ، وعلى عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ٢٨ .

وأهم ما يستلذت النظر في خطة الشيخ المراغى أنه أشار إلى الاضرار التي لحقت بالعلم الاسلام بسبب ديانة اليهود التي نالت العلماء ، وطلب فتح باب الاجتهاد والتجديد في الدين والعلم للقضاء على كل آثار اليهود في الأزهر ، والتأكيد على ايجاد كتب قبية في جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة ، فكانت هذه النقطة هي لب المشاكل في الأزهر لو أصلحت لهم اصلاح الأزهر ، ولا تعنينا بعد ذلك الوسائل فبأى وسيلة توصل إلى هذه الأهداف فمن الممكن أن يصلح الأزهر وبصلاحه يمكن أن يعود النشاط إلى مسيرة الحضارة الاسلامية التي توقفت بسبب اليهود ، وتاخر العلم الاسلامى لهذا السبب •

وعلى الرغم من أن خطة الشيخ المراغى هذه أشارت إلى العيوب الكامنة في الأزهر والواجب اصلاحها الا انه لم يمكن من تنفيذ شيء منها ، وعلى الرغم من أنه لف لجنة لوضع الاصلاح على أساس هذه المذكرة ، وقدمته إلى الحكومة لاصدار مرسوم ملكى به ، وحدث خلاف بين ذلك والشيخ المراغى حول اطلاق يد المراغى في شئون الأزهر ورفض الملك ويلاحظ أن الشيخ المراغى كان يفتقر إلى الانصار في الأزهر لبعده عنه زمنا طويلا ، وهذا مما جعله يصطدم بهم منذ البداية ، وهذا هو الذى دفعه لان يطلب من الملك أن يطلق يده في شئون الأزهر ولما رفض طلبه استقال ، وبذلك لم ير هذا المشروع النور •

انشاء الكليات الحديثة بالأزهر :

تولى الشيخ الأحمدي الظواهري مشيخة الأزهر بعد استقالة الشيخ المراغى ، وكان من المؤمنين بضرورة تطوير الأزهر ، ويختلف عن الشيخ المراغى في أنه نشأ في بيئة أزهريه فأبوه الشيخ ابراهيم الظواهري كان شيخا لرواق الشراقة بالأزهر ثم شيخا للجامع الأحمدي عندما تم ضمه للأزهر بعد قانون سنة ١٣١٤ هـ ، ثم ان الشيخ الأحمدي عين للعمل بالأزهر بعد تخرجه مباشرة وشغل به كثيرا من المناصب قبل أن يتولى مشيخة الأزهر ، فعمل بالتدريس في الجامع الأحمدي ثم أصبح شيخا لهذا الجامع بعد وفاة والده ثم عمل فترة شيخا لمعهد اسيوط •

وعزو بجانب ذلك كان مرضيا عنه من الملك فؤاد^(١١) ، وبذلك يمكن ان يكون اشاريه الاصلاحية قوة نفاذ بسبب هذه الصلة يتغلب بها على المعارضين للاصلاح في الأزهر ، ويذكر عنه تلميذه الشيخ عبد المتعال الصعيدي الذي تتلمذ عليه في الجامع الاحمدي : « كانت طريقته في التدريس تخالف طريقة غيره من العلماء ، فلم يكن يعنى بالبحث في عبارات المتون والشروح ، ولم يكن يعتمد فيها على الحواشي والتفاريير ، بل كان يعتمد على عقله ورايه ويهتم باللب دون القشور في درسه »^(١٢) .

وفي شبابه ألف كتابا هاما يرنوا به الى اصلاح الأزهر تحت عنوان « العلم والعلماء » ذكر فيه ان العلماء ورثة الانبياء ، والعالم لا يكون عالما حقا الا اذا ظهر اثر علمه على قومه وبلغ شريعة ربه ، ولكن الماطع على حالنا اليوم لا يدري هل المقصود من الاشتغال بالعلم الديني هو هذا أو المقصود ان يجوز الانسان مرتبا يقوم بضروريات معاشه فيكون العلم الديني من الحرف يفتقد للتعيش .

ثم يقول : « أنا لا ابالي ان اقول ان أكثر علمائنا اليوم لا يدري كيف يدعى الى دينه بل ولا يخطر له ذك على بال ٠٠٠ يندمش الافرنج من سرعة انتشار الدين الاسلامي ولكن على يد من هذا يكون ؟ على يد التجار وأحساد الناس الذين يتجولون في الاقطار لا على يد ساداتنا وكبرائنا الاعلام ، فلهذا أرى وجوب ايجاد علم باسم : علم الدعوة الاسلامية تكون غايته اثبات صحة الدين الاسلامي بايراد الأدلة ودفع الشبه على حسب ما يوافق الناس اليوم ويناسب مشاربهم ودرجة معارفهم »^(١٣) .

(١١) كان الملك فؤاد قد اختاره في عام ١٩٢٦ رئيسا لوفد مصر في مؤتمر مكة المكرمة الذي دعى اليه الملك عبد العزيز آل سعود لبحث شئون الحج ، وكان له دور بارز في هذا المؤتمر . تحدث عنه في مذكراته التي نشرها ابنه تحت عنوان : « السياسة والأزهر » انظر الصفحات من ٢٢٩ - ٢٦٢ .

(١٢) تاريخ الاصلاح في الأزهر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ .

(١٣) العلم والعلماء ، طبع في طنطا سنة ١٠٤ ، ص ١٥٥ .

وطلب في كتابه انه يجب على العلماء تعلم اللغات الاجنبية لتبليغ الرسالة الاسلامية الى الأمم التي لا تعرف العربية^(١٤) .

وفي مجال انتقاء الكتب قال : يمكن تأليف كتب جديدة تكون أسهل وأقرب ، وأكثر الكتب المستعملة الان غير جيدة ويحسن استبدالها بغيرها ، لان الجمود على كتب معينة هذا حالها مؤد للخيبة والتأخر . أليس من العيب ان تهمل الكتب النفيسة ولا يتمسك الا بالكتب التي تعد من حشالة الكتب ، وكان من نتائج الجمود عندنا اننا صرنا لا نحب الا الكتب القديمة ولا نميل الى الكتب الجديدة التي الفت في هذا العصر . وعلى الجهلة فأنى أرى اولاً : انه لابد من الاعتناء بالمؤلفات الحديثة والاستفادة منها ، وثانياً : انه لابد من تشجيع كل مؤلف يمتاز تأليفه بمميز مفيد بالمكافأة المادية والادبية من الادارة العلمية ، ثالثاً : تأليف كتب جديدة للتدريس في العازم حتى نبين ان هناك حاجة الى ذلك^(١٥) . وبذلك نرى انه كان مدركاً لضرورة الاصلاح في الأزهر .

الرياح الأوروبية تهب على مصر :

في ديسمبر سنة ١٩٠٨ م أنشئت الجامعة المصرية الحديثة (جامعة القاهرة فيما بعد) على النمط الأوروبي والتزمت بنظم البحث الحديثة والنظم الادارية المستمدة من الجامعات الأوروبية الحديثة ، وبذلك بدأت الرياح الأوروبية تهب على مصر في مجال التقدم العلمى ، وكان انشاء هذه الجامعة على النمط الحديث في مصر سبباً في حدوث منافسة بينها وبين الأزهر ، وخاصة ان الذين كانوا يتخرجون منها يجدون طريقهم سهلاً لاعلى المناصب في الدولة ، فكان هذا مثار الم شديد للأزهريين الذين يعتبرون انفسهم أصل التعليم في مصر ، وبدأ الأزهريون يسعون بصعوبة للمساواة بخريجي هذه الجامعة ، فقد كانت مرتبات خريجي الأزهر أقل بكثير من خريجي هذه الجامعة ، وتكررت قصة الفروق المفزعة التي كانت بين خريجي مدارس محمد على وخريجي الأزهر في المناصب والمرتبات .

(١٤) المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢١٠ .

وحاول رجال السياسة بسبب ضغط خريجي الأزهر ان يتدخلوا لاصلاح حال خريجي الأزهر ، وتهيئة الظروف امامهم للمساواة بخريجي الجامعة ، وكان ذلك احيانا بدافع المنافسة الحزبية ، وهن ذاك كان طالب رجال السياسة هو ان يأخذ الأزهريون بحظ أوفر من دراسة العلوم الحديثة ، ولكن خط التدافع القوي من علماء الأزهر كان مصمما على التمسك بأن يبقى القديم على قدمه • ويتسابق ويتنافس الغالبية العظمى من العلماء في التمسك بالكتب القديمة وطريقة تدريسها ، ولكن بعد انشاء الجامعة المصرية ووضع الفوائد العميمة بسبب طرق البحث الحديثة أصبح لزاما على الأزهر ان يأخذ بهذه الوسائل ، وهذا ما حدث على يد الشيخ الطواهرى •

وثمة ملاحظة هامة : وهى انه اذا لم يكن هناك دعم من حاكم البلاد ان يقوم بالاصلاح في الأزهر ، فان هذا الاصلاح سيتعثر ويثور عليه الأزهريون ، وقد مر بنا كيف رضى العلماء بالاصلاحات التى قام بها الشيخ محمد عبده في الأزهر ابتداء من اشتراكه في مجلس ادارة الأزهر سنة ١٣١٢ هـ (١٨٩٥ م) في عهد مشيخة الشيخ حسونة النراوى ، وذلك لان الشيخ محمد عبده كان مدعوما من الخديوى عباس حلمى الثانى ، وعندما غضب عليه الخديوى لأمور سياسية واستقال من مجلس ادارة الأزهر سنة ١٣٢٣ هـ ثار الأزهريون على هذه الاصلاحات وتربصوا بها ، وحاولوا بكل وسيلة القضاء على كل جديد ، وكانوا يقفون عند حدهم اذا تدخلت الدولة ، ولا ادل على ذلك من الفترة التى تعثر فيها الاصلاح على عهد الشيخين : سليم البشرى ومحمد ابو الفضل الجيزاوى ، فقد وقف هذان الشيخان وهن ورائهما انصار التمسك بالنظام القديم سدا مانعا لعاقبة التطور ، واذا حدثت ضغوط من انصار الاصلاح والدولة فانهما يوافقان على الاصلاح الذى يكون لبه التمسك بالكتب القديمة ونظام التدريس القديم ولا بأس بأن يبدو امام الناس فى ثوب جديد أى فى مراحل التعليم الحديثة الابتدائية والثانوية والعمالية •

وكان الشيخ الأحمدي الطواهرى مدعوما بقوة من الملك فؤاد فكان الطريق امامه ممهدا ، وعندما تولى مشيخة الأزهر فى ٧ من جمادى الأولى

سنة ١٣٤٨ هـ (١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ م) سكن العلماء المتزمتون أو بمعنى آخر خشي خط الدفاع عن الوسائل القديمة ، وخشعت الاصوات فلا تسمع الا ممسا . ولم يكذب يتولى حتى الف لجنة تحت رئاسته وكان من أعضائها البارزين الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية والشيخ عبد اللطيف الفحام وكيل الأزهر وعبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف ومحمد خالد حسنين بك كبير منتشى العلوم الحديثة بالأزهر . وبعد العمل المتواصل أنجزت تلك اللجنة عملها من وضع قانون الاصلاح الجديد فى الأزهر .

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ :

ما كادت اللجنة تنجز عملها حتى قدمه الشيخ الظواهرى الى الملك لاقتراره ، وصدر فى ٢٤ من جمادى الاولى سنة ١٣٤٩ هـ (١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ م) وهو المعروف بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م . وهو يشتمل على ١٠١ مادة تنفع فى ستة أبواب .

وبمقتضى هذا القانون تم انشاء ثلاث كليات فى الأزهر

لاول مرة ، احدها : **تسمى كلية اللغة العربية** : لدراسة علوم النحو والوضع والصرف والمنطق والبلاغة والتاريخ الاسلامى والتفسير والحديث وفقه اللغة العربية وآدابها ، ويقوم متخرجوها بتعليم اللغة العربية فى الأزهر والمعاهد الدينية الاخرى ، وكذلك فى مدارس الحكومة والمدارس الاهلية ، **والثانية : كلية الشريعة** : لدراسة اصول الفقه وحكمة التشريع ومقارنة المذاهب ، والتفسير والحديث وبعض علوم اللغة العربية والفقه وأصوله وتاريخ التشريع وما الى ذلك ، ومهمتها تخريج علماء يتولون الافتاء والقضاء الشرعى والمحاماة وتوثيق عقود الزواج والطلاق . **والثالثة : كلية اصول الدين** : لدراسة التفسير والحديث وما يتصل بهما من توحيد وعقيدة ، والمنطق والتاريخ الاسلامى والفلسفة والاخلاق وعلم النفس وآداب اللغة العربية والبلاغة ، والمنسأخرة (١٦) .

(١٦) مذكرات الأحمدي الظواهرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٨ ،
وعبد المتعال الصعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

على أن تعد علوم البلاغة علوما أساسية في كلية اللغة العربية وفي غيرها من العلوم الإضافية ، ويعتد الفقه وأصول الفقه أساسيين في كلية الشريعة وفي غيرها من العلوم الإضافية ، ويعتد التفسير والحديث والتوحيد من العلوم الأساسية في كلية أصول الدين وفي غيرها من العلوم الإضافية .

وجعل هذا النظام تدريس اللغات الأجنبية في كليات الأزهر الثلاث أمرا ضروريا ، لأن هذه اللغات ضرورية أن سيقوم بعد تخرجه بنشر الدعوة وإرشاد المسلمين في شتى بقاع العالم .

وبلاحظ أنه أصبح من الواضح أن العلوم الأزهرية أصبحت ثلاثة أقسام :

٢ - علوم الوسائل :

وهي المنطق والنحو والصرف وغيرها من علوم اللغة العربية التي يتعلمها الطالب كوسيلة لفهم علوم المقاصد بالأزهر .

٣ - علوم المقاصد :

كالتوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصوله والأخلاق الدينية .

٤ - العلوم الحديثة :

وهي العلوم التي أعيدت إلى الأزهر بعد طول غياب كالتاريخ والجغرافيا والجبر والعلوم الصحية والهندسة وغيرها ، وهي العلوم التي بدأت تغزو الأزهر منذ صيحات الشيخ محمد عبده الإصلاحية .

وتم إنشاء أقسام للتخصص بعد الدراسة في الكليات وهي على نوعين :

أحدهما : تخصص المهنة : وهو الذي يزيد في أهلية الطلاب لتسولي

المهن المشار إليها ويعطى للمنتخرج منه لقب عالم .

والآخر : ويسمى تخصص المادة ويعطى للمنتخرج منه لقب أستاذ وهو

الذي يرأس الطلاب للتدريس في الكليات ، وكذلك للتقدم مع شروط أخرى تهيئ كبار العلماء .

ويقول الشيخ الأحمدي انه قصد : « من انشاء هذه الكليات وهذه الأقسام للتخصص ان أوجه التعليم بالأزهر وجهة جديدة تنهش مع العصر الحالى ، ولا تباعد عن طريقة السلف الصالح ولاعداد المتخرجين من الجامع الأزهر ليكونوا رجالا نافعين خفا ولا يكونوا عالة على المجتمع كما كانوا من قبل ، ولذلك فقد ادخلت في مناهج العلوم التى تدرس في هذه الكليات الجديدة كثيرا من العلوم الكونية والعمرانية وكذلك اللغات الاجنبية مما لم يكن يدرس في الأزهر قبل ذلك » (١٧) .

وطالب هذا النظام بالغاء تجهيزية دار العلوم تمهيدا لالغاء دار العلوم والاكتفاء بكلية اللغة العربية التى تم انشاؤها بالأزهر ، وكذلك طالب بالغاء مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة التى تم انشاؤها أيضا .

وبجانب ذلك ابقى الظواهرى على الطريقة القديمة بجوار هذه الكليات وأطلق عليها « القسم العام » وهو في مجهوعة يشابه الأزهر القديم ، وأجاز لاي شخص وبدون أى شرط أن يحضر دروسه ليتعلم من جديد او ليتفقه او لينزود في علوم الدين كما كان يحدث في الماضي .

ولا شك ان هذه الخطوة كانت خطوة مباركة على طريق انشاء جامعة الأزهر الحديثة لكن يفسح امامها المجال لتأخذ مكانها بين جامعات العالم المتطورة ، ومع ايمان الشيخ الظواهرى بفكرة التخصص التى على اساسها انشأ هذه الكليات الثلاث الا انه لم يفصّلها عن بعضها فعلا تاما ، وجعل علوم الوسائل حظا مشتركا بين الكليات الثلاث ، لان الأزهرى لا يمكنه التمتع في العلوم الاسلامية دون التزود بعلوم الوسائل كالنحو والمعرف والبلاغة والمنطق وغيرها .

(١٧) مذكرات الأحمدي الظواهرى ، ص ٢٧٩ .

ولكن يذكر الذين عاصروا هذا النظام ومارسوه أن الكتب القديمة بقيت على حالها تدرس ، وهى الكتب التى قال الشيخ المراغى فيها انه لا يوجد فيها روح العلم ، وقال الشيخ الأحمدي الظواهري عنها انها لا تختار من جيد ما ألفه السلف وانما تختار من الردى القليل القائدة ، وكانت الغاية تأهيل الطلاب للوظائف التى يطمحون اليها ، وليست الغاية تأهيلهم بحيث يصبحوا أملا للاجتهاد فى العلم والدين (١٨) .

وكان لابد للكليات الحديثة من مبان ثلاثم التطور فوضع الشيخ الظواهري مشروعا لبناء ثلاث كليات ومبان للادارة والمكتبة والمستشفى ومسكن للطلبة بحيث يكون كل ذلك بجوار الجامع الأزهر القديم لئلا يحفظ لهذه الجامعة الجديدة صلتها التاريخية بهذا الجامع ، ويتم نزع ملكية حى الجوهريه الملاصق للأزهر من الناحية الشرقية ، وكان بهذا الحى يسكن كثير من العلماء وكان به منزل الزعيم الأزهرى عمر مكرم ، وهو الذى كانت تعقد به جلسات مجلس ادارة الأزهر عند انشائه على أيام الشيخ محمد عبده (١٩) ، وكان لابد من أن تبدأ الدراسة فى سنة ١٩٣١ بمناهج الكليات الجديدة فى أمكنة مؤقتة لهذه الكليات الى أن يتم البناء ، فتم اختيار مدرسة الخازندار بشبرا لكلية أصول الدين ، وتنازلت وزارة المعارف عن البناء الذى كانت تشغله مدرسة القضاء الشرعى بالبرموني قبل الغائها فخصصت الأزهر لكلية اللغة العربية والشريعة ، أما عن الاساتذة الذين قاموا بالتدريس فى الكليات الجديدة فكانوا من علماء الأزهر ، وتم الاستعانة بأساتذة من الجامعة المصرية لتدعيم النظام الجديد بالأزهر ، وتم افتتاح الدراسة فى هذه الكليات الجديدة باحتفالات حضرها الملك احمد فؤاد الذى خصص لكل كلية يوما خاصا للافتتاح مما يدل على اهتمام الملك بالأزهر فى هذه الايام وعلى صلة الشيخ الظواهري بالقوية به ، ولا غرو فان الشيخ الظواهري تشبعت فى القانون الجديد بوجوب تبعية الأزهر والمعاهد الدينية للملك كما كانت من قبل ، وقال : انى أرى أن

(١٨) عبد المتعال الصعیدی ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

(١٩) أنظر محاضر السجل رقم ١ من سجلات مجلس ادارة الأزهر بدار

الوثائق القومية بالقاهرة ، مصدر سبق ذكره .

مصلحة الأزهر أن تبقى تبعيته للملك مصر ولا تستولى عليه الحكومة كما حاولت ذلك مرارا لانى اعتقد أن الحزبية السياسية اذا دخلت الأزهر افسدته وبديهي أن الحكومات تسعى في ضم الأزهر اليها لتستفيد منه» (٢٠) .

التوسع في التخصص وتنظيمه :

كان القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ قد اشار بأن هناك تخصص بعدد الدراسة في الكليات الثلاث وهو على نوعين : تخصص المهنة وتخصص المادة . وارجأ التوسع في مجال التخصص وشرح فرائده الى قانون يوضع بعد ذلك ، وفي سنة ١٩٣٣ صدر قانون التخصص رقم ٣٧ لسنة ١٣٥٢ هـ وجاء فيه ما يلى :

اولا - تخصص المهنة ينقسم الى ثلاثة أقسام :

١ - تخصص القضاء الشرعى :

ويقبل طلابه من خريجي كلية الشريعة ، ويدرس فيه الفقه المقارن ، ونظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ، وقانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية ، والتوثيقات الشرعية ، والقانون الدولى ، والسياسة الشرعية . وتاريخ القضاء والقضاء فى الاسلام ، وأصول القوانين ، والتشريع الحديث ، والقانون الادارى والاقتصاد السياسى وبعض المحاضرات الطبية ومحاضرات فى الفسلك .

٢ - تخصص الوعظ والارشاد :

ويقبل طلابه من خريجي كلية أصول الدين ، والعلوم التى تدرس فيه : التوحيد مع الرد على الشبه الشائعة ، والقرآن الكريم وعأومه والحديث .

(٢٠) مذكرات الأحمدي الطواهرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٣ وعلى ذلك فقد تم إلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى كان قد جعل للحكومة الحق فى اختيار شيخ الأزهر وكبار العلماء .

وعلموه ، والدعوة والخطابة والناظرة ، والملل والنحل ، والمذاهب الفقهية وتواريخها ، والبدع والمعادن ، والأخلاق والفضائل الإسلامية ، وبعض المحاضرات الصحية ولغة أجنبية شرقية أو غربية .

٣ - تخصص التدريس :

ويقبل الطلاب من خريجي الكليات الثلاث ، ويدرس فيه ، علم النفس ، والتربية ، والأخلاق والمنطق وتدبير الصحة المدرسية ، والرسم ، وتجويد الخط ، والتربية البدنية (٢١) .

ثانيا - تخصص المادة : وينقسم الى عشرة أقسام :

١ - الفقه مع مقارنة المذاهب وحكمة التشريع :

ويكون طلابه من خريجي كلية الشريعة .

٢ - أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي :

وطلابه من خريجي كلية الشريعة .

٣ - الحديث وعلموه :

ويقبل الطلاب من خريجي كلية الشريعة وكلية أصول الدين .

٤ - التفسير وعلوم القرآن :

ويقبل طلابه من خريجي كلية الشريعة وكلية أصول الدين .

٥ - التوحيد والفلسفة :

ويقبل الطلاب من خريجي كلية أصول الدين .

٦ - المنطق والأخلاق والفضائل الإسلامية :

وطلابه من خريجي أصول الدين .

(٢١) عبد المتعال الصعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ، - على

عبد العظيم هرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

٧ - التاريخ الاسلامى وما يآزمه من الدراسات التاريخية :

ويتبدل طلابه من خريجى كلية اللغة العربية وكلية أصول الدين •

٨ - النحو والصرف :

وطلابه من خريجى كلية للغة العربية •

٩ - علوم البلاغة :

وطلابه من خريجى كلية اللغة العربية •

١٠ - الادب العربى وتاريخه :

ويقبل الطلاب من خريجى كلية اللغة العربية (٢٢) •

ويشترط لحصول الطالب على شهادة العالمية مع لقب استاذ أن ينجح الطالب فى امتحان تحريرى وشفوى ، وأن يقدم رسالة فى مطلب مهسا تخصص فيه تناقش علنية أمام لجنة علمية متخصصة •

ومن مآثر النظام الذى وضعه الشيخ الأحمدي الظواهري أيضا انشاء مطبعة للأزهر ، وانشاء مجلة للأزهر تسمى مجلة « نور الاسلام » وكان أول رئيس لتحريرها هو الشيخ محمد الخضر حسين التونسى الاصل والذى أضحى شيخا للأزهر فيما بعد • وكانت هذه المجلة لسان حال الأزهر يعرب فيها عن آرائه وتحدث عن التراث الاسلامى • وقد غير الشيخ المزاغى فى عهده اسم هذه المجلة الى « مجلة الأزهر » (٢٣) •



(٢٢) عبد المتعال الصعدي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ •

(٢٣) مذكرات الأحمدي الظواهري ، ص ٢٨٩

نفوذ الأزهر في عهد الشيخ الظواهري :

بجانب ماتم من اصلاحات جذرية حولت الأزهر في عهد الشيخ الأحمدي الظواهري الى جامعة حديثة ، كان للأزهر أيضا نفوذ في كثير من مؤسسات الدولة وفي المجال العلمى فقد تم تعيين شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية عضوين في مجلس الشيوخ ، ويذكر الشيخ الأحمدي عن الفوائد من هذه العضوية : « وبهذه المناسبة فانى لاحظ أن وجود رئيس الدين الاسلامى في مجلس الشيوخ لا يخلو من فائدة ، فقد تمكنت أثناء وجودى به من بث الروح الدينية بالمجلس فكنت أطلب رفع الجلسة دائما للصلاة عند حلول موعدها ، كما طلبت انشاء مسجد فخم يقام في ساحة البرلمان ليؤدى الاعضاء المسلمون فيه الصلاة فأنشئ هذا المسجد فعلا وهو قائم الآن في ساحة البرلمان » (٢٤) .

وقاوم الشيخ الأحمدي حركة التبشير في مصر ، والتي نشطت في البلاد في سنة ١٩٣٣ في بورسعيد وامتدت الى بعض المدن الأخرى لتحويل المسلمين الى المسيحية ، فبادر الشيخ الأحمدي بارسال خطاب الى رئيس الحكومة ، وكان يومئذ محمد شفيق باشا ، وكان رئيس مجلس الوزراء بالنيابة وقال له : « استغل المبشرون ما عرف عن المسلمين من حسن ضيافتهم وسعة صدورهم للأجانب فى اغواء ضعفاء الادراك بوسائل تعتبر من أكبر الجرائم التي لا يسوغ لمن يدعو الى دين يرتكبها ، ولقد تهادى هؤلاء المبشرون في أعمالهم حتى افترض أمرهم وغطن الناس أخيرا الى ما يتخذونه من وسائل الاستهواء والخديعة تارة ، ووسائل التعذيب والعنف تارة أخرى ، ولما كانت الشريعة المطهرة توجب على العلماء فى مثل هذه الحوادث أن يفكروا ويتدبروا فيما يمنع هذا الشر المستطير ، اجتمعت هيئة كبار العلماء في يوم السبت ٣ من ربيع الاول سنة ١٣٥٢ هـ (٢٦ يونيو ١٩٣٣ م) وتداولوا الأمر بينهم فيما آلت اليه حال هؤلاء المبشرين وكان مما قررته في هذا الاجتماع مطالبة الحكومة بسن تشريع حازم حاسم يجتث بذور الفساد ويستأصل

شأفة هذا المرض الوبيل الفتاك كى يطمئن المسلمون على الدين الاسلامى والقرآن المجيد ، وكى يكون اولادهم واخوانهم واقاربهم فى مأمن من أن تصل اليهم يد الاعتداء او الاغراء لتحويلهم عن دينهم .

ولقد عهدت الى تلك الهيئة الموقرة فى أن اسمى لدى الحكومة لاستصدار التشريع لهذا أنشرف بابلاغ معاليكم القرار المذكور . وان حكومة مصر الاسلامية التى عنيت بسن القوانين التى تضمن حفظ النفوس والعقول والأموال والأخلاق قياها بواجبها نحو الأمة ، لا شك أنها تعنى العناية التامة بسن القوانين التى تحفظ على المسلمين دينهم وعقائدهم من عبث العابثين واعتداء المعتدين ، فليست حراسة الدين والمحافظة على عقول أبناء المسلمين بأقل خطرا من المحافظة على الأنفس والأموال ، بل هى أعظم شأنًا وأجل خطرا .

وان الأمة الاسلامية التى شهدت اولادها من بنين وبنات يتخطفون من حولها وتستخدم معهم انواع الاغواء والاغراء لتحويلهم عن دينهم لا ينتظر من الحكومة الاسلامية أقل من أن تسن هذا التشريع الذى يحول بين اولادها وعمل هؤلاء المبشرين ، والسلام عليكم ورحمة الله «(٢٥)» .

وتم توقيع هذا الخطاب من شيخ الازهر الشيخ الأحمدي بتاريخ ١١ من ربيع الأول ١٣٥٢ هـ (٤ من يوليو ١٩٣٣ م) .

ولم يكتف الشيخ الأحمدي بذلك وإنما واصل حملته ضد التبشير فألف لجنة من هيئة كبار العلماء لبحث هذا الموضوع من الناحية العلمية ، وجمع الكتب التى وضعها المبشرون للطعن فى الدين الاسلامى والرد عليها ، وألف اجاناً فى جميع انحاء مصر لجمع التبرعات لمناهضة هؤلاء المبشرين ونشر الوعظ الاسلامى بين الناس وبناء الملاجئ لايواء الاطفال المتشردين ، وكانت الجمعيات التبشيرية تجمع هؤلاء الاطفال فى ملاجئ وتنصرهم وتعلمهم قواعد الدين المسيحى ، (ومازالت هذه الملاجئ فى مصر) . وبدأ

شيخ الأزهر بنفسه حملة التبرع بتبرعه بمائتى جنيه وتبرع الأهالى بمبالغ كثيرة وحاول شراء أطيان من أملاك الحكومة يصرف من ريعها على مشروع مقاومة التبشير فى مصر ، ولولا استقالة الشيخ الأحمدي من منصبه لثم هذا المشروع العظيم ، ولكنه أوقف فى عصر الشيخ المراغى الذى تولى المشيخة بعده .

وحاول الشيخ الظواهري أن يكتسب لمنصب شيخ الأزهر صفة عالمية، كما للبابا فى روما من أجل الدفاع عن الاسلام والمسلمين فى العالم كله حيث كثرت الأنباء فى عهد مشيخته بأن الفرنسيين شرعوا فى اخراج شعب البربر فى المغرب الأقصى عن الدين الاسلامى ، وادخلهم فى النصرانية ، وكذلك حادثة عمر المختار فى طرابلس الغرب وتعذيبه هناك على يد الايطاليين المستعمرين باعتباره من رجال الدين الاسلامى ، فتقابل الشيخ الأحمدي مع وزير الخارجية المصرية ، وهو يومئذ عبد الفتاح يحيى باشا وذكر له انه بصفته شيخ الاسلام لابد أن يعترض ويحتج احتجاجا شديدا على هذا الذى حصل من فرنسا وايطاليا فاتصل عبد الفتاح باشا بسفير فرنسا فأخبره بأنه لم يحصل شئ مما قيل وانها كلها مجرد اشاعات ولكن لم يكتف الشيخ الظواهري بهذا الرد الدبلوماسى وانما كتب خطايا رسميا الى وزير الخارجية ذكر فيه أنه اذا كانت هذه الوقائع المشاعة صحيحة فانى أحتج عليها شديد الاحتجاج وفعل مثل ذلك فى موضوع عمر المختار ، وطلب من وزير خارجية مصر ابلاغ خطابيه لسفيرى فرنسا وايطاليا (٢٦) .

ونود أن يكون هذا هو موقف شيخ الأزهر دائما فى مواجهة الاعتداءات المتكررة على كرامة المسلمين فى العالم ، فمركز الأزهر الدولى يتيح لشيخه أن يتبوا مركز شيخ الاسلام فى العالم ويجعل مصر الثقل المطلوب لدولة اسلامية رائدة فى العالم الاسلامى بعد القضاء على الخلافة الاسلامية فى اسلامبول وضياع هيبة تركيا فى العالم الاسلامى بسبب الاتجاه العلمانى

لها على يد مصطفى كمال اتاتورك . والمطلوب من شيخ الأزهر فى مصر ان يتفهم هذا الوضع وان يكون زعيما دينيا عالميا وليس محليا كما يريده الحكام دائما .

الثورة على الشيخ الظواهرى :

هناك ظروف وملابسات سياسية ساعدت على هذه الثورة التى قامت فى الأزهر على الشيخ الظواهرى ، فعلى الرغم من ان الشيخ الظواهرى قام باصلاحات جريئة فى الأزهر جعلته على بداية الطريق فى الأخذ بالنظم الجامعية الحديثة ، وساعده فى ذلك صلتة القوية بالملك فى بداية هذه الاصلاحات ، الا ان الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن كما يقولون ، وفى اواخر عام ١٩٣٤ م اعتلت صحة الملك فؤاد واضطربت الأمور فى البلاد نظرا لان ولى العهد فاروق بن فؤاد لم يكن قد بلغ السن القانونية التى تسمح له بتولى شئون الحكم ، وكان قد صدر فى سنة ١٩٢٢ قانون خاص بتنظيم وراثة العرش المصرى ، وكان من بين احكامه انه فى حالة عدم بلوغ ولى العهد للسن القانونية ان يضع الملك أسماء اوصياء ثلاثة فى مظهر خاص بحيث لا يفض المظروف الا بعد وفاة الملك ويكون ذلك فى البرلمان امام أعضائه ، فاذا أقر البرلمان الوصية الملكية نفذت ، واذا خالفها اختار البرلمان الأوصياء حسب رغبته ، وقد اعترف دستور سنة ١٩٢٣ وكذلك دستور سنة ١٩٣٠ ، ولكن الأمور لم تمش على هذا النمط وانما تدخل الانجليز فى هذه القضية ، وطلبوا من رئيس الوزراء يومئذ وهو عبد الفتاح يحيى باشا بأن يسأل الملك عن أسماء الأوصياء، ولكن رئيس الوزراء رفض (٢٧) بشدة ان يسأل الملك فى هذا الموضوع الحرج فى وقت شدته ، وكان هذا الرفض سببا فى توتر العلاقات بين الانجليز والحكومة ، وكان ذلك سببا فى اثاره الشعور الوطنى ضد الانجليز بسبب رغبتهم فى التدخل فى مسألة الوصاية على العرش ، وانتهى الأمر باستقالة رئيس الوزراء لانه لم يخضع للانجليز وحل محله محمد توفيق نسيم ، وكان مرضيا عنه من الانجليز ، وكان معنى

(٢٧) الأهرام عدد ٩ من نوفمبر ١٩٣٤

ذلك أن بريطانيا نكثت عهدها فى تصريح ١٩٢٢ بعدم التدخل فى شئون مصر ، وبدأت تدخلها السافر فى هذه المسألة وأصرت على تغيير قانون الوراثة بحيث تضع شخصية تميل اليها فى هيئة الوصاية على العرش ، وهى شخصية الأمير محمد على .

وانعكست هذه الأوضاع السياسية على الأزهر ، حيث اتصل رئيس الوزراء الجديد بالشيخ الأحمدي الظواهري ، وقال له ان الانجليز يطلبون اقامة مجلس وصاية حسب النظام البريطانى من الأمير محمد على ورئيس الوزراء وشيخ الأزهر ، فرفض شيخ الأزهر الاشتراك فى هذا المجلس لأنه يعلم أن الملك وضع لذلك النظام سالف الذكر ، بالاضافة الى أنه علم أن الانجليز يريدون اقامة مجلس الوصاية فى حياة الملك فؤاد فأوضح شيخ الأزهر لرئيس الوزراء أنه لا يشترك فى مجلس وصاية على الملك أثناء مرضه (٢٨). وكان هذا الرفض سببا فى مناوأة الانجليز وحكومة توفيق نسيم للشيخ الأحمدي ، فانتهزت الحكومة قيام حركة بين طلاب الأزهر بسبب تحديد عدد المسموح لهم بدخول الكليات الجديدة فى الأزهر وكثرت المظاهرات احتجاجا على هذه السياسة ، وتراخت الحكومة فى قمع هذه الحركة ، فازدادت حركتهم واخذت بعد ذلك شكلا عدائيا سافرا لشخص الشيخ الأحمدي لاحراجه واجباره على تقديم استقالته كل ذلك والحكومة تقف موقف المتفرج ، حتى أنه عندما ذهبت جمهرة من الطلاب الى حجرة شيخ الأزهر فى غيبته وحطموا بعض أثاثها ظهر تراخى الحكومة فى القبض على الثوار والتحقيق معهم ووصلت قوات الأمن الى مكان الحادث بعد أن هرب الجناة ، واضطر شيخ الأزهر الى ايقاف الدراسة ريثما يهدأ الثائرون فهددت حكومة نسيم بوقف مرتبات العلماء والموظفين مادامت

(٢٨) مذكرات الشيخ الأحمدي الظواهري ، ص ٣٣١

الدراسة معطلة وذلك للضغط على الشيخ الأحمدي زيادة في احراره
لارغامه على تقديم استقالته بعد أن رفض الملك هذه الاستقالة عدة مرات (٢٩)

وبدأت الصحف تعلن عن رغبة الحكومة الجديدة في تعيين الشيخ
محمد مصطفى المراغي مشيرة الى أن هذا الموضوع جزء من الرغبات
البريطانية (٣٠) ، وازدادت الثورة في الأزهر بسبب تراخي الحكومة ويذكر
البعض (٣١) أنه مما زاد ثورة الأزهريين على الشيخ الطواهرى أنه
قام بفصل سبعين عالما من وظائفهم ، ويذكر هذا البعض انه كان من
عوامل هذه الثورة أيضا أن عهد الشيخ الطواهرى اقترن بضائقة
مالية شديدة في مصر كان لها أثرها في التقدير على الأزهر ، وكان خريجوه
لا يجدون لهم وظائف في المعاهد الدينية ولا في غيرها وكانت الحكومة تضن
عليهم بوظائفها ، ولانتقد الشهادات التي يحملونها ، وقد الجأهم هذا
الى أن يرضوا بالدون في سبيل العيش حتى أن حامل شهادة التخصص
كان يقبل وظيفة التدريس في المعاهد الدينية بثلاثة جنيهات ، بل كان
يقبلها أحيانا من غير مرتب حتى تتكرم عليه ادارة الأزهر وتقرر له مرتبا ،
وسكت الشيخ الأحمدي على هذا كله ، ولم يكن عنده من النفوذ في
الحكومة ما يحملها على انصاف أهل الأزهر ، وخاصة عندما اعتلت
حجة الملك فؤاد وتدخّل الانجليز في البلاد وازداد ضغطهم عليها ، وكان
رئيس الوزراء محمد نسيم ميلا لهم ويود اضعاف مركز الشيخ الأحمدي
الطواهرى في الأزهر فانتهى به الأمر الى تقديم استقالته .

والتقدير النهائي لفترة الشيخ الطواهرى والاصلاحات التي قامت

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٣٣٢ — ٣٣٣

(٣٠) الأهرام ، عدد ٢٨ أبريل ١٩٣٥ م .

(٣١) عبد المتعال الصعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ — ١٢٩ .

على يديه في الأزهر أنها بحق نقلت الأزهر من جامع الى جامعة حديثة متعددة الكليات والتخصصات في العلوم الأزهرية المعروفة ، وهى وان كانت لم تطرق مجال الكليات العملية كالطب والهندسة والعلوم والزراعة الا انها تركت المجال مفتوحا امام اضافة كليات جديدة في هذا المجال ، ومن ناحية أخرى نقلت الأزهر من الدراسة فى أروقة الجامع الأزهر وحول أعمدته الى مبان حديثة مجهزة بالمقاعد المريحة المناسبة لحالة تلقى العلم والمجهزة أيضا بأماكن النظافة ودورات المياه الحديثة ، وتخلص الأزهر من نظامه العتيق بشق الأنفس ذلك النظام الذى كان يجعل الطالب يجلس على الأرض امام أستاذه الساعات الطوال فى هيئة غير صحية نقواه ونشاطه الذهني ، وكان لكثرة جلوسه الساعات الطوال تقف الدماء فى عروق قدميه وساقيه ويصاب بالخدلان فيختل توازن الدماء فى جسمه فيعوقه ذلك عن الفهم السليم أما بعد هذا النظام فقد أصبح الطالب يجلس على أرائك مريحة كتلك التى تنهاها الجبرتي للأزهر عندما رأى الفرنسيين يجلسون عليها فى دار المجمع العلمى الفرنسى فى القاهرة ابان فترة الحملة الفرنسية على مصر (٣٢) (١٢١٣ — ١٢١٦ هـ) .

لكن على الرغم من هذه المظاهر الحديثة التى أخذ الأزهر بها الا ان الأزهر كان مازال يتشبث بالكتب القديمة التى لم يجد مناصا من الاستعانة بها وهى التى شكها منها الأزهريون التواقون للإصلاح كثيرا كالشيخ محمد عبده والشيخ المراغى والشيخ الظواهري نفسه ، الا أنه لم يكن فى مقدور الشيخ الظواهري أن يطرح هذه الكتب جانبا ويأخذ بغيرها ما بين

(٣٢) عبد الرحمن الجبرتي ، تاريخ مدة الفرنسيين بمصر ، مخطوطة بخط الجبرتي مودعة فى مكتبة جامعة ليدن رقم (COD. AU. 2437)
وقد حصلنا على صورة منها عن طريق التصوير بالميكرو فيلم ، ص ٤٨ — ٤٩

عشية وضحاها فهذه الكتب الأخرى الحديثة لم تكن موجودة وليست متاحة لأنها تحتاج الى تفرغ لبعض العلماء القادرين على تصفية ما في الكتب القديمة ، واخراج شئ جديد منها ، وهذا يحتاج الى وقت طويل ، والشيخ الطواهرى لم يستمر فى مشيخة الأزهر طويلا حتى تتاح له الفرصة لى يتم الإصلاح فى هذا المجال ، كما أن هناك ظروف تعاكسه داخل الأزهر وتعوقه وهى تشبث العلماء بالكتب القديمة ، وعدم الرغبة لديهم فى العدول عنها .

* * *

الفصل الرابع

الأزهر من ١٩٣٥ — ١٩٦١

عودة الشيخ المراغى :

بعد استقالة الشيخ الطواهرى تم تعيين الشيخ المراغى فاتجهت همته الى وضع قانون جديد للأزهر وهو القانون الذى عرف بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ وعلى الرغم من صدور هذا القانون الا انه كان لا يختلف جملة وتفصيلا عما سبقه به الشيخ الطواهرى من اصلاحات والواقع انه اذا حاولنا التدقيق فنراه يكاد يكون هو قانون الشيخ الطواهرى فى كل شيء اللهم فى تغيير طرا على بعض الاسماء فقد غير الشيخ المراغى لفظة « هيئة كبار العلماء » بلفظة « جماعة » كبار العلماء كما غير لفظتى « المعهد الأزهرى » التى كان قد وضعها الشيخ الطواهرى بلفظتى « معهد القاهرة » ولفظتى « مجلة نور الاسلام » التى وضعها الشيخ الطواهرى بلفظتى « مجلة الأزهر » أى أن الاختلاف كان لفظيا لاجوهريا وأما ماعدا ذلك من النظم والانشاءات والاتجاهات التى أنشأها أو أوجدها الشيخ الطواهرى فقد بقيت فى القانون الجديد الذى أنشأه الشيخ المراغى مع تغيير فى أرقام المواد أو فى الفاظها .

والجديد فى الأزهر كان انشاء لجنة الفتوى ، فقد لاحظ الشيخ المراغى انه كانت ترد الى الأزهر من شتى بقاع العالم استفتاءات كثيرة فى شتى المسائل الدينية يطلب أصحابها الافتاء فيها على مذهب معين أو من غير تقيد بمذهب من المذاهب ، ولما كانت تلك الاستفتاءات وما يصدر فيها من فتاوى على جانب عظيم من الأهمية لما لها من وثيق الصلة بأحوال الناس الشخصية والاجتماعية وغيرها ، ثم هى وسيلة من وسائل نشر أحكام الشريعة الاسلامية على وجه صحيح بين شتى أقطار العالم الاسلامى ، ونظرا لأن هذا العمل يحتاج من العلماء الذين يباشرون الفتوى تفرغا كاملا له لما يستنفذه من وقت فى البحث ، فقد رأى الشيخ المراغى فى مطلع عهده الثانى أن يكلف جماعة من العلماء

بهذا العمل ، فأصدر بذلك قرارا في ١٢ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ هـ (١١ من أغسطس سنة ١٩٣٥) ينص على تشكيل لجنة للفتوى بالأزهر تتكون من رئيس وأحد عشر عضوا منهم ثلاثة علماء من الحنفية وثلاثة من المالكية وثلاثة من الشافعية ، واثنان من الحنابلة لقلّة أتباعه في الأزهر وفي مصر . وكان أول رئيس للجنة الفتوى هو الشيخ حسين والى عضو هيئة كبار العلماء (١) .

ولقد كانت حالة الخريجين من الأزهر في وضع سيء للغاية فلا يعين أحد منهم في وظائف التدريس بمدارس الحكومة ولا في وظائف القضاء الشرعى بسبب منافسة مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى ، أما بالنسبة لمدرسة القضاء الشرعى فقد تم إلغاؤها بموجب القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بفضل الشيخ الطواهرى وحلت محلها كلية الشريعة وتخصص القضاء الشرعى بها . وكان أبرز شئ عمله الشيخ المراغى لخريجى الأزهر هو كفالة المستقبل لهم ليحتفظوا بكرامتهم ويؤدوا رسالتهم فوضع فقرة في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ مادة ١١٨ تنص على أن خريجى الأزهر يكون أهلا للتدريس في مدارس الحكومة (٢) فلما خرجت الكليات الجديدة خريجيا ولم يتعينوا في مدارس وزارة المعارف طالب بتعيين بعضهم فيها ، فثارت ثائرة دار العلوم وأنكروا عليه ذلك ، فقال لهم وللمستولين : اننى أطالب بتنفيذ القانون ، فقالوا له : وأين ذلك القانون الذى يعطى الأزهريين ذلك الحق ؟ فأحالهم على تلك الفقرة ، فأجابهم المسئولون انى طلبه ، وعين اثنان من خريجى كلية اللغة العربية بوزارة المعارف ، فكان ذلك ايدانا بانفراج أزمة الأزهريين في الوظائف (٣) .

(١) محمود أبو العيون ، الجامع الأزهر ، ص ١١٧ — ١١٨

(٢) انظر مادة رقم ١٨١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٧ طبعة مطبعة الأزهر سنة ١٩٦٠ .

(٣) انظر كتاب « المراغى بأقلام الكتاب » جمع الشيخ أبو الوفا المراغى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

وكان العلماء والطلاب يصرف لهم من الأزهر خبزا لجرايتهم كل يوم أو يوما بعد يوم ، فسمي الشيخ المراغي من أجل استبدال النقود بالخبز حفاظا على كرامة الأزهريين وصونا لهم عن هذا الوضع الذليل ونجح في هذا وبدا الأزهر يصرف للعلماء والطلاب نقودا بدلا من جرایسة الخبز ، كما أصدر الشيخ المراغي أوامره باخراج الخزائن الخشبية من داخل الأزهر ، وكانت بمثابة مخازن للطلاب يختزنون فيها كتبهم وبعض أمتعتهم من أكل وغيره ، وكانت مأوى لكثير من الحشرات ، كما كان منظرها وخصوصا البالية منها يؤذى نظر الأجانب ، ويعطيهم عن الأزهر فكرة غير لائقة ، ومع ظهور الفائدة في اخراجها فقد ألم البعض هذا وقالوا لقد خرجت البركة من الأزهر(٤) .

بروز الدراسات التاريخية بالأزهر :

سبق أن ذكرنا الجهود التي بذلها الشيخ محمد عبده في سبيل تقرير الدراسات التاريخية بالأزهر ، ولكن الشيخ الأحمدي الطواهرى كما ذكرنا في الفصل الثالث من هذه الدراسة جعل لها حظا في الدراسات العليا وهي ما كان يطلق عليه تخصص المادة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ، فقد نص هذا القانون على أن لخريجي القسم العالي بالأزهر « ما قبل نظام الكليات » ولخريجي الكليات الحديثة الحق في دخول : « شعبة التاريخ والأخلاق والتربية وعلم النفس » وتم افتتاح الدراسة فيها في عام ١٩٣٠ ، وبذلك انتظم في هذه الشعبة الجديدة طلبة من خريجي القسم العالي ممن كانوا يحضرون بالجامع الأزهر نفسه ، وكان من بينهم أستاذ الأساتذة ورائد مدرسة التاريخ الاسلامى بجامعة الأزهر العلامة يوسف على يوسف العمرى أول رئيس جامعى لقسم التاريخ والحضارة بجامعة الأزهر(٥) .

(٤) المرجع السابق ص ١٩

(٥) ستأتى ترجمة لفضيلة في قسم التراجم ، وقد سبقه في رئاسة القسم سنة ١٩٦٢ الشيخ سليمان بدير وكان لديه المام بالتاريخ الاسلامى بجانب تخصصه في التفسير .

وكانت الدراسة بهذه الشعبة مدتها ثلاث سنوات وعلى الطالب أن يجتاز امتحانا تحريريا وشفويا للنقل كل عام في السنوات الثلاث ، وعليه أن يقدم في السنة الثالثة منها رسالة يناقش فيها لجنة مكونة من خمسة من المتخصصين في موضوع الرسالة مع الامتحان في المواد المقررة تحريريا وشفويا ، وكانت الشهادة التي تمنح لخريجى هذا القسم تصدر في شكل براءة ملكية كالبراءة الملكية التي منحت لهم في شهادة العالمية النظامية ، والفرق بين البراعتين أن براءة العالمية ينص فيها على أنها منحت « للعالم » الفاضل فلان ، أما براءة التخصص فينص فيها على أنها منحت « للعلامة » فلان وهذه البراءة هي التي عودلت بعد تطويع سنة ١٩٦١ مع شهادة تخصص المادة بالدكتوراه ، إذ لم ينص في هاتين الشهادتين على لفظ (دكتوراه) وإنما نص في شهادة التخصص القديم على لفظ (العلامة) وفي شهادة تخصص المادة على (العالمية من درجة استاذ) (٦) .

وفي عهد الشيخ المراغى (الثانى من ١٩٣٥ — ١٩٤٥) تأكدت الدراسات التاريخية مرة أخرى ، وانشئ لها قسم خاص بها تابع لكلية أصول الدين ، وذلك طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، ويقبل الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة العالمية من كلية أصول الدين وكلية الشرعية (٧) ، ومدة الدراسة للحصول على شهادة العالمية من درجة استاذ في هذا القسم لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن خمس سنوات (٨) ، واسم هذه الشهادة : العالمية من درجة استاذ في التاريخ الاسلامى وما يلزمه من الدراسات .

(٦) عن مقابلة مع فضيلة الدكتور يوسف على يوسف مع الاطلاع على البراءة التي حصل عليها للتخصص في التاريخ والأخلاق ، وانظر قسم الوثائق .

(٧) انظر المادة رقم (٦٠) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، طبعة مطبعة الأزهر سنة ١٩٦٠ .

(٨) المادة (٦٩) من القانون السالف .

وكان من نتيجة هذا النظام أن انخرط فيه مجموعة من رواد الدراسات التاريخية بجامعة الأزهر كانت أول دفعة منهم : تتكون من الدكتور بدوى عبد اللطيف مدير جامعة الأزهر الأسبق والدكتور عبد الفتاح شحاته رئيس قسم التاريخ السابق والدكتور زكى غيث رئيس قسم التاريخ والدكتور على حمودة رئيس قسم التاريخ أيضا والدكتور عبد الحبيد بخيت والدكتور ابراهيم شعوط وجاء بعد هؤلاء فى تواريخ لاحقة مجموعة أخرى من أساتذة التاريخ على رأسهم الدكتور محمد الطيب النجار الذى شغل مناصب رئيس قسم التاريخ ووكيل الأزهر ورئيس جامعة الأزهر وانتخب مؤخرا عضوا بمجمع اللغة العربية (١٩٨٤) ، والدكتور أحمد مجاهد مصباح رئيس قسم التاريخ السابق ، والدكتور جاد رمضان ، والدكتور محمود زيادة والدكتور كامل مراد والدكتور اسماعيل محمد الدالى والدكتور كمال شلال . وعلى يد هؤلاء الرواد تكون الجيل الحاضر من أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ والحضارة بجامعة الأزهر .

المراعى والكتب القديمة :

وعلى الرغم من أن الشيخ المراعى ثار على الكتب القديمة فى عهده الأول بالمشيخة (١٩٢٨) فى مذكرته الإصلاحية التى سبق أن اشرنا اليها ، وطلب تغيير هذه الكتب لأنه ليس فيها روح العلم الا أنه فى بداية عهده الثانى حاول مهادنة أصحاب الجمود فى الأزهر فقال فى مذكرته الإصلاحية التى قدم بها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ : « وانى على بعضى لأكثر الكتب التى الفت فى العصور المتأخرة اكراه من الطلاب أن يعجزوا عن فهمها لأن فيها خيرا كثيرا ، ودقائق لا يصح الجهل بها ، لذلك أحب أن يستطيع الطلاب فهمها ، ويقدرُوا على حلها » .

من هذا نرى أن الشيخ المراعى يحاول أن يرضى خط الدفاع عن الكتب القديمة بالأزهر مخافة منه فى بداية عهده أن يثوروا عليه كما ثاروا على الشيخ الأحمدي من قبل ، ولكنه بعد ارضائهم بهذه العبارات يحاول ارضاء طلاب الإصلاح أيضا فيقول : « نعم انى لا أحب أن تدرس العلوم على هذه الكتب ، بل أحب أن توجد الحاضرة ، تهذب فيه المسائل

على أحسن ما وصل اليه التحقيق العالمى وأن تحيا الكتب القديمة الجيدة في الأسلوب والوضع ، فهذا الميراث العظيم يجب أن يؤخذ كله سلسلة متصلة الحلقات(٩) » وهذه في الواقع مداراة واضحة وتخلص ذكى من الشيخ المراغى لارضاء المؤيدين والمعارضين ، وهذا ما دفع أحد المطالبين بالاصلاح الى القول : « لم يلبث (الشيخ المراغى) أن رأى أنه لا يستقيم له الأمر في منصبه الا اذا دارى أهل الأزهر كما داراهم الشيخ الأحمدي ، فلا يحاول أن يغضبهم بالقضاء على جمودهم كما غاضبهم في المرة الأولى ... وينسى شخص المراغى التأثير على الأزهر القديم ، ليظهر بشخص آخر لاثىء عنده من هذه الثورة ، بل يحاول أن ينتصر لهذا القديم الذى كان يثور عليه في المرة الأولى(١٠) » .

لقد اختلف الآراء حول طريقة الشيخ المراغى في الاصلاح وكان بعض الذين ينادون بالاصلاح يطلبون من الشيخ المراغى أن يكون ثوريا في اصلاحاته كما كانت طريقة الشيخ محمد عبده ورفضوا ما أعلنه من الأخذ في الاصلاح بهدوء وتؤدة . وانبرت جريدة السياسة الأسبوعية لسان حزب الأحرار الدستوريين ومنبرهم تدافع عن طريقة الشيخ المراغى في الاصلاح وكان الشيخ المراغى صديقا لرئيس تحريرها محمد حسين هيكل وكانت صلاته قوية برجال حزب الأحرار ، فكتبت مقالا عن الشيخ المراغى وازنت فيه بينه وبين الشيخ محمد عبده ، وقالت بأن الشيخ محمد عبده كان رجلا عصيبا يريد أن يخرج التفكير الاسلامى من جموده عن طريق الثورة على هذا الجمود ، فقام بهذه الثورة بنفسه ، ومعه كثير من أتباعه ، وكون مدرسة أخذت عنه هذا التفكير ، وأما الشيخ المراغى فوصفته جريدة السياسة بأنه رجل ذكى النظرة ينم جبينه المصقول عن هدوء وحكمة يحولان دون تفجر هذا الذكاء في ثورة ذاكية الضرام وصوته الرزين المطمئن يضاف على منطقة المتزن من وقار الحكمة ما يخضع لسلطانه أثمد النفوس ميلا الى العنف والشدة وخلصت الى القول :

(٩) محمود أبو العيون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣

(١٠) عبد المتعال الصعدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١

بأنه وإن كانت طريقة الشيخ المراغى أبطأ أثرا ، لكنها من غير شك أكثر ثباتا وأمسح مدى لأن هذا الهدوء الذى يأخذ به أبعد غاية فى آثاره من الثورة الجامعة (١١) .

آراء الشيخ عبد المتعال الصعدي حول الإصلاح :

وكان الشيخ عبد المتعال الصعدي من أبرز العناصر وأنشطها فى الأزهر وكان أستاذا بكلية اللغة العربية وكثيرا ما يوالى الكتابة فى الصحافة حول قضية الإصلاح وله كتابات حول تاريخ الإصلاح فى الأزهر أهمها كتابه « تاريخ الإصلاح فى الأزهر » ما أن قرأ الشيخ الصعدي ما نشرته جريدة السياسة حتى انبرى يناقضها الرأى فى ترجيح طريقة الشيخ المراغى على طريقة الشيخ محمد عبده وقال : « الا الإصلاح لا يتم الا بالثورة التى توقظ النفوس من غفلتها ، ويشعر بعنفها العامة والخاصة ، أما ذلك الهدوء فإنه لا يحرك ساكنا ولا يوقظ نائما ، وإذا تقدمنا خطوة الى الأمام فإن ثورة الرجعيين عليها تؤخرنا خطوات الى الوراء أو تقف بنا عند تلك الخطوة على الأقل ، وهما هو الشيخ المراغى قد عاد الى منصبه سنة ١٩٣٥ ، فآثر هذه المرة طريقة الهدوء على طريقة الثورة ، وهما هو ذا الأزهر فى سنة ١٩٤١ لا يزال على حاله الذى كان عليه سنة ١٩٣٥ فلم يتقدم خطوة الى الأمام بذلك الهدوء الذى أراد الشيخ المراغى أن يأخذ الإصلاح به ، بل تتزايد فيه الصعوبات كل يوم فى طريق الإصلاح وتدبر المؤامرات له من هنا ومن هناك ويتكاثر عدد المناوئين له حتى خرج على الشيخ المراغى أقرب أنصاره إليه ، وأشدهم لصوقا به .

« والتاريخ أصدق شاهد على أن الإصلاح لا يتم الا بالثورة ولا ينال حظه من النجاح الا على يد المصلحين الثائرين ، وعلى أنه اذا أخذ بالهدوء والحيلة فإنه لا يلبث أن يصيبه الاخفاق فينهار بنيانه ، وتسقط أركانه ، لأن المناهضين للإصلاح لا يلبثون أن يتنبهوا له ويأخذوه بالثورة دون الهدوء فيترجع على عقبه ولا يكون عنده من القوة ما يجعله يثبت

(١١) السياسة الأسبوعية ، عدد ٧ ، السنة السادسة فى

أمام الثائرين عليه لأن أنصاره لا يؤمنون بالثورة ، ولا يرون الاستعانة في الإصلاح بغير الهدوء والحيلة (١٢) » .

ثم استشهد الشيخ عبد المتعال الصعیدی بحركة الإصلاح التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وقال بأنها صمدت لأنها تؤمن بالثورة والنضال وفي النهاية انتصرت وبسطت سلطانها على نجد والحجاز وتهامة وغيرها من البلاد العربية .

ولقد أصبح الشيخ المراغي شيخاً للأزهر في عام ١٩٢٨ فسار في طريق الثورة كأستاذ الشيخ محمد عبده ، ونادى بفتح باب الاجتهاد وطمعن في كتب الأزهر بأنها ليس فيها روح العلم ، « يعلن بين جدران الأزهر أنه لابد من خطوة جريئة في الإصلاح يقصد بها وجه الله تعالى ، ولا يبالي بما تحدثه من ضجة وصريخ ، فقد قرنت كل الإصلاحات العظيمة في العالم بمثل هذه الضجة ، وهذه هي الثورة بعينها ... ولكنه نصح بأخذ الإصلاح بالتدريج فخضع لهذه النصيحة (١٣) » وعاد الى الأزهر مرة أخرى وظهر بذلك المظهر الذي يظنه كاتب المقال في جريدة السياسة طبعا فيه ، وقال عبد المتعال الصعیدی انه يراه طبعا لا طبعا .

ثم تساءل الشيخ عبد المتعال الصعیدی : « فكيف لا يقوم الآن بمصلح ثائر جرىء كهذين المصلحين الثائرين الجريئين ؟ (يقصد محمد عبده وجمال الدين الأفغانى) ليرفع علم الثورة على الجمود ويهز أركان هذا المجتمع الذى يفظ في نومه ، ويواصل الجهاد الذى قام به هذان الامامان قبله ، حتى يندك صرح الجمود دكا ، وتمحى آثار الجهل محوا ، فالمصلح كالطبيب يجب أن يوجه عنايته لعلاج الفساد ، حتى تصح الأجساد وتشفى من أمراضها ، وتتهذب النفوس وتشفى من جهالتها (١٤) » .

(١٢) تاريخ الإصلاح في الأزهر ، ص ٢١٩ — ٢٢٠

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٢١ — ٢٢٢

(١٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢

ويشتد الشيخ عبد المتعال في نقده للقائمين على الأزهر فيصفهم بأنهم أديعاء في الإصلاح يحفظون بعض الكلمات ويرددونها بيننا حتى مللنا سماعها ، وصار تكرارهم لها جمود أثر من الجمود الدينى الذى يطلب الإصلاح من أجله ، ويحسن بنا أن نثبت هذه الكلمات بنصها لأهبيتها وجرأتها ، يقول في هذا الصدد :

« لكننا ننظر الآن بيننا فلا نجد الا أديعاء في الإصلاح ، لا يعرفون وظائف المصلحين في الأمم ، بل يغفلون عن الأمراض والمفاسد التى تفتك بالامة ، ويرتلون بيننا أناشيد حفظوها ، وكلمات متممة يتغنون كل يوم بها ، حتى سئمنا سماعها ، ومللنا تكرارها ، فهم يرددون بيننا كل يوم أمثال هذه العبارات « الاسلام دين الإصلاح » « الاسلام دين صالح لكل زمان ومكان » « الاسلام دين يجمع بين مطالب الروح والجسد » « الاسلام دين يكفل سعادة الدنيا والآخرة » الى غير هذه العبارات التى ألف الناس سماعها من دعاة الإصلاح في هذه الأيام وصار الجمود عليها شرا من الجمود الدينى الذى يطلب الإصلاح من أجله ، لأن هذه العبارات ليس فيها شيء من وصف أمراض المسلمين ، وانما هى تمجيد وتنويه بالاسلام ، ولكن المسلمين اليوم في واد والاسلام في واد آخر ، وما فائدة تمجيد الاسلام اذا كان هذا شأن المسلمين منه ؟ (١٥) » .

ويطالب الشيخ عبد المتعال الصعيدي بعمل المفيد وهو محاربة ذلك الجهود فيقول : « أما ان المفيد هو محاربة ذلك الجهود الذى وتنع فيه المسلمون وبيان ماهم فيه من سوء الحال ، ليصحوا من غفلتهم ، ويتنبهوا من رقدهم ، أما ترديد تلك العبارات كل يوم فانه لا يفيدهم بشيء ، بل ربما يبعث فيهم شيئا من القنوط ، فيستمررون في غفلتهم ، ويمضون في جمودهم » .

ويوضح صعوبة العصر الذى كان فيه كل من جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ، وأنه زمن كانت دعوة الإصلاح فيه تعد الحادا ، وأن هذا

كان أدعى الى اليأس من الإصلاح ، ولكنهما لم ييأسا بل قاما بها ثورة اصلاحية من أعنف الثورات الإصلاحية ، ثم صاح فيمن يدعى الإصلاح بقوله : « فعلى من يدعى الإصلاح بعدهما أن يسير في طريقتهما ، ويسلك فيه مسلكهما ، ويجعلها ثورة تكتسح الجمود اكتساحا ، حتى تقتضى على ما بقى من آثاره ، وتؤنس الجامدين من ظهور أمرهم ، فيسلخوا بالهزيمة ، ويقلعوا عما يدبرونه من المؤامرات والفتن ، نعم على من يدعى الإصلاح بعدهما أن يكون صريحا فيه مثلهما ، وأن يترك دعوى أخذ الإصلاح بالحكمة والهدوء ، فانما يفعل هذا من يؤثر الوظيفة ومغانبها . على الإصلاح ومفارمة ، ويؤثر السلامة في مداراة الرجعيين على الخطر في منابذتهم ، ومثل هذا التردد لا يتم به اصلاح ، ولا يقضى به على الجمود ، وانما هي الثورة ، ولاشئ غير الثورة(١٦) » .

وهذا النقد الشديد للشيخ المراغى من الشيخ عبد المتعال الصعدي جعل بعض الكتاب من غير الأزهر يشترك في هذه المساجلة ، فقد نشر الأستاذ أحمد حسن الزيات صاحب مجلة الرسالة كلمة عن موقف الشيخ المراغى في اصلاح الأزهر ابتدأها ببيت من الشعر لخص فيه الفاية والهدف قائلا :

إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة . فان فساد الرأى أن تترددا
واخذ على الشيخ المراغى أنه يرى الإصلاح ولاينفذه(١٧) .

وهذا الهجوم الشديد والثورة العارمة من الشيخ عبد المتعال الصعدي كان سببا في غضب كثير من أنصار الشيخ المراغى على الشيخ عبد المتعال ، ونتج عنه حرمانه من بعض حقوقه في كلية اللغة العربية(١٨) .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٢٤

(١٧) نفس المرجع ، ص ٢٢٨

(١٨) نفس المرجع ، ص ٢٣١

دخول الحزبية الأزهر :

وفي غضون ذلك كانت الحزبية قد دخلت الأزهر وانقسم الى حزبين كبيرين ، حزب الصعايدة ويقف مع الشيخ المراغى ، وحزب البحاروه وينتصر لبعض الشيوخ الآخرين من البحاروة كالشيخ الظواهري وغيره وان كان هذا الحزب اقل نفوذا واقل تماسكا عن حزب الصعايدة لأن الصعايدة من طبيعتهم التماسك والتناصر لبعضهم بالاضافة الى أن حزبهم يرأسه شيخ يعتبر من دهة العالم (١٩) وهو الشيخ المراغى .

بجانب هذا لاذ كل فريق من الفريقين بسلطة قوية ، فكان الشيخ الظواهري وحزبه يأخذ ناحية الملك ويود أن يكون الأزهر تابعا للملك وعلى ذلك الفى الشيخ الظواهري القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ م للمحافظة على تبعية الأزهر للملك وابعاده عن سلطة الاحزاب ، واما الحزب الآخر وهو حزب الشيخ المراغى فكان يعتمد فى صراعه على حزب الاحرار الدستوريين وكان رئيسه محمد محمود باشا صديقا للشيخ المراغى وكان الانجليز يدعمون هذا الحزب لمقاومة الملك وأنصاره فى البلاد ، وكان الانجليز يريدون أن يحرموا الملك من الهيمنة على شئون الأزهر حتى لا يدعم سلطانه بالاعتماد على رجال الدين ، وكان الانجليز قد عرفوا الشيخ المراغى أثناء وجوده بالسودان ، وقوى الشيخ المراغى صلته بهم وبحزب الاحرار الدستوريين وعن طريق صلته بهؤلاء وهؤلاء وصل الى منصب شيخ الأزهر فى كلتا الحالتين ، وقد غير الشيخ المراغى موقفه من القصر أيام الملك فاروق وذلك تبعا لتغير الأجواء السياسية .

وعند عودة الشيخ المراغى فى المرة الثانية سنة ١٩٣٥م بدأ فى مناوأة سلطة الملك على الأزهر مستغلا فرصة مرض الملك ومعتندا فى ذلك على الاحرار الدستوريين وعلى الانجليز ، فبدأ يسعى الى نقل حقوق الملك فى

(١٩) كتب حاكم السودان أيام وجود الشيخ المراغى به ، الى وزارة الخارجية الانجليزية قائلا : ان الشيخ المراغى يعد من دهة العالم ، انظر على عبد العظيم مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ٣٩ .

الأزهر الى رئاسة مجلس الوزراء ، وهذا التغيير الذى اراده فى الأزهر هو أهم تغيير فى قانون مسنة ١٨٣٦ ، وعندما ألغى الشيخ الظواهرى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك الحكومة مع الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين نص صراحة على هذا الالغاء فى قانون بأن قال فى المادة ٩٩ : « وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية ، وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد(٢٠) .

وعندما أراد الشيخ المراغى إعادة القانون رقم ١٥ السالف لم ينص صراحة فى قانونه على هذه الاعادة بل اتخذ فى ذلك طريقة الغاء الالغاء على حد تعبير الأزهريين ، فقد اعتبر أنه اذا ألغى قانون الشيخ الظواهرى اطلاقاً فإنه بذلك يلغى اثر الغاء قانون الشيخ الظواهرى لالغاء القوانين رقم ١٥ وبذلك يعتبر أن هذا القانون قد عاد الى الوجود مرة ثانية ، لاقرار سلطة الحكومة فى اختيار شيخ الأزهر دون الملك . وكان هذا الالغاء الذى لم ينص عليه سبباً فى الاختلاف بين الحكومة والملك سنة ١٩٤٣. عندما تغيرت الظروف السياسية ، فعقب تولى مصطفى النحاس الوزارة بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وأرغم الملك على ذلك أراد مصطفى النحاس اخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر قامت ثورة جامعة فى الأزهر .

ثورة الأزهر على الشيخ المراغى :

على الرغم من أن الشيخ المراغى فى عهده الثانى بالمشيخة قد آثر أن يسالم أهل الأزهر ، ولذلك لم يطالبهم هذه المرة بفتح باب الاجتهاد كما طالبهم فى عام ١٩٢٨ ، على الرغم من ذلك الا أنه لم يهنأ فى منصبه كما أراد ، بل لقى منهم معارضة شديدة وثاروا عليه ثورة أعنف مما كان من قبل وذلك بسبب تدخل السياسة فى الأزهر ، ومحاولة السياسة الاستعانة بالأزهر لنصرة فريق على فريق ، وثورة سنة ١٩٤٣ ترجع الى غضب مصطفى النحاس باشا على الشيخ المراغى فقد اتهم النحاس المراغى بالتدخل فى

(٢٠) انظر : نص المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠

الشئون السياسية لمصلحة حزب الأحرار الدستوريين وأنه حرض طلبية الأزهر للتصويت لأعضاء هذا الحزب فى الانتخابات البرلمانية التى تمت سنة ١٩٣٨ ، وفى غضون ذلك ثار الطلبة على الشيخ المراغى بسبب الإلغاب السياسية أيضا وتعرض الشيخ المراغى أثناء ثورة الطلبة الى التهجم عليه فى مكتبه وهو يباشر عمله ، فقد اقتحم الطلبة عليه مكتبه فى حضوره وتدخل البوليس وأسفرت المعركة عن جرح وقتل عدد من الطلاب ومن رجال البوليس (٢١) فاستقل النحاس هذه الثورة وطلب من الشيخ المراغى أن يستقيل فقدم استقالته للنحاس باشا ولم يقدمها للملك ، فكان ذلك سببا فى إعادة موضوع تبعية الأزهر للملك أم للحكومة ، وتساءلت الجهات الحكومة عما اذا كان الشيخ المراغى قد أعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ أم أنه لم يعده ، ومن ثم ترك مركز الشيخ المراغى معلقا نحو عشرة شهور وبقي الشيخ بمنزله بحلول لا يباشر عمله فى الأزهر .

وقال النحاس باشا ان من حقه قبول استقالة شيخ الأزهر لأن الشيخ المراغى قد أعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بسبب الفاء للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كان قد الفى هذا القانون فالفاء الإلغاء يعد إعادة واستدل النحاس على هذا بأن الشيخ المراغى يغير ذلك بدليل أنه قدم استقالته لرئيس الوزراء وليس للملك وفى هذا اعتراف صريح منه بأنه يرى أن رئيس الوزراء هو الجهة المختصة بالتعيين وقبول الاستقالة ، والا فانه كان فى استطاعته تقديم استقالته للملك .

أما الجهات الملكية فردت على قول النحاس بأن الفاء الإلغاء لا يعتبر إعادة الا اذا كان النص صريحا ، لأن الشيخ المراغى لم ينص صراحة فى قانونه الجديد الذى أصدره لاعادة تنظيم الجامع الأزهر سنة ١٩٣٦ على أن تعيين شيخ الأزهر يكون من مهام الحكومة وليس من مهام الملك وإنما اكتفى بإلغاء النص الذى يجعله من حق الملك ، وظل الأمر على ذلك حتى ترك

النحاس الوزارة فى أواخر عام ١٩٤٤م (٢٢) فبدأ الشيخ المراغى بياشر مهام منصبه مرة أخرى بإشارة من الملك الى أن وافته منيته فى الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٦٤ هـ الموافق ٢٢ من أغسطس ١٩٤٥ (٢٣) بعد أن شهدت فترته كثيرا من ثورات الطلاب العاصفة وازداد تدخلهم فى شئون الدراسة وكان لهذا التدخل نتائج السيئة فى سير الدراسة فكثيرا ما كانت تعطل الدراسة فى الأزهر بل وتلفى الامتحانات بسبب هذه الاضطرابات وتداخل السياسة والاحزاب فى الأزهر .

تطور الجو العلمى بالأزهر :

توفى الشيخ محمد مصطفى المراغى فى ١٤ من رمضان سنة ١٣٦٤ هـ (٢٢ أغسطس ١٩٤٥ م) (٢٤) ، فتولى مشيخة الأزهر بعده الشيخ مصطفى عبد الرازق ، وكان أكثر المأما بالثقافة الحديثة لأنه ذهب الى غرنسا بعد حصوله على شهادة العالمية من الأزهر وحصل على الثقافة الغربية من السربون فى مجال الفلسفة والعقائد وعمل استاذا بجامعة القاهرة ، ولقد قاوم كبار العلماء بالأزهر تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر لأن من يعين فى هذا المنصب يجب أن يكون عضوا فى جماعة كبار العلماء ومن يعين فى هذه الهيئة ينبغى أن يكون قد باشر التدريس بالأزهر أو تولى وظائف فى القضاء الشرعى ، فتم اصدار قانون جديد يقضى بأن يكون التدريس بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة) مساويا للتدريس فى الكليات الأزهرية فأذعن معظم علماء الأزهر لذلك (٢٥) لأنها كانت رغبة الملك .

(٢٢) مذكرات الأحمدي الظواهري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٥ — ٣٤٧

(٢٣) أبو الوفا المراغى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١

(٢٤) المرجع السابق نفس المكان .

(٢٥) على عبد العظيم ، مرجع ذكره ، ج ٢ ص ٨٦

ولقد باشر الشيخ مصطفى عبد الرازق مهام منصبه فى وقت تغير فيه الجو العلمى فى الأزهر الى الأحسن بشهادته هو فقال فى مقدمة كتاب « تاريخ الأخلاق » للشيخ محمد يوسف موسى ، تحت عنوان : « تطور الجو العلمى للأزهر » !

« منذ أكثر من عشرين عاما كنت سكرتيرا لمجلس الأزهر الأعلى والسكرتير العام للمعاهد الدينية ، وكنت بحكم منصبى متصلا بمناهج التعليم فى الأزهر وما يقرر تدريسه من الكتب وأذكر أنه فى ذلك العهد كان قرار تدريس كتاب : « تهذيب الأخلاق » لابن مسكويه فى بعض السنين الدراسية ، وسرنى ذلك لأنى كنت أحب أن تجد كتب الفلاسفة الاسلاميين منفذا الى المعهد الاسلامى الأكبر ، ولم يمض زمن طويل حتى علمت أن المدرسين والطلاب شكوا من تدريس رسالة ابن مسكويه بحجة أنها تتضمن من الآراء والمذاهب ما يعتبر فلسفة ينبغى أن ينتزه عنها الأزهر الشريف ، وحل محل كتاب « تهذيب الأخلاق » رسالة صنعها بعض مدرسى الأزهر تتضمن آثارا وحكما ومواعظ تحث على مكارم الأخلاق وتنتهى عن مساوئها ، وحاولت جهدى أن أدافع عن ابن مسكويه وعن كتابه فلم يجد مسعاى شيئا ، وكادت تثار حول سمعتى الدينية شبهات كان لها حينذاك خطرها ، وقد اطلعت أخيرا على كتاب للأستاذ الفاضل الشيخ محمد يوسف موسى اسمه « تاريخ الأخلاق » .. والكتاب عرض لطيب لتاريخ الأخلاق فى الشرق القديم ، وعند الاغريق فى العصور المختلفة ، وفى القرون الوسطى ، وفى الفلسفة الحديثة وفى الاسلام عند الفلاسفة وغير الفلاسفة .

« عادت بى الذاكرة حين راجعت فصول هذا الكتاب الذى يؤلفه مدرس الأخلاق بكلية أصول الدين الى ما كان من حديث مسكويه فأدركت مبلغ ما حدث من التغير فى الجو العلمى للأزهر فى أقل من ربع قرن من الزمن ، ورجوت أن يكون ذلك آية من آيات الحرية الفكرية فى البحث

العلمى التى التمس المصلحون شيئا منها للأزهر الشريف منذ زمان ،
ووجدوا فى سبيل مسعاهم أذى كثيرا « (٢٦) .

نعم كان الأزهر فى سنة ١٩٤٥ قد انضحت فيه آثار الإصلاح
وتعددت به التخصصات ، وأدخلت دراسة العلوم الحديثة بطريقة موسعة
فى الكليات الثلاث كالفسفة والمنطق والأخلاق والتاريخ ودراسة اللغات
الأجنبية كالفرنسية والانجليزية والفارسية والعبرية ، وأصبحت جامعة
الأزهر لا ترى غضاضة فى الاستعانة بالاساتذة النابهين فى هذه العلوم من
جامعة القاهرة ، ولم يكتف الأزهر بذلك بل انفتح على الثقافات الغربية
والجامعات الأوربية فأرسل البعثات الى جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا .

ولا شك أن هذا الانفتاح على ثقافة العالم الغربى سيجعل مثقوى
الأزهر يقفون على مدى ما وصل اليه الفكر العالمى من تقدم ورقى فى مجال
دراسة المواد المتصلة بعلوم الأزهر ، وفى مجال آخر هو المجال العلمى
والخاص بالعلوم العملية ، ولا شك أن طلاب البعثات الى أوربا سينتفعون
بمناهج البحث التى تقدمت تقدما ملحوظا فى جامعات الغرب .

وكان ممن أرسلهم الأزهر فى بعثات الى ألمانيا سنة ١٩٣١ الدكتور
محمد محمد البهى فحصل على الدكتوراه فى الفلسفة وعلم النفس من
جامعتى هامبرج وبرلين ، والدكتور محمد الله ماضى فحصل على الدكتوراه
فى التاريخ الإسلامى وعلم الاجتماع من جامعتى هامبرج وبرلين . وفى سنة
١٩٣٥ سافر الى ألمانيا أيضا الدكتور على حسن عبد القادر ، فحصل على
الدكتوراه من جامعة برلين فى تاريخ التشريع .

كما أرسل الأزهر مجموعة من النابهين الى إنجلترا ، وفى سنة ١٩٣٥
مسافر الى إنجلترا الدكتور محمود حب الله فحصل على الدكتوراه فى
الفلسفة وعلم النفس من جامعة لندن ، وفى سنة ١٩٥٠ سافر الى إنجلترا

(٢٦) انظر تقديم الشيخ مصطفى عبد الرازق لكتاب «تاريخ الأخلاق»
للشيخ محمد يوسف موسى ، وانظر أيضا : منصور رجب ، مرجع سبق
ذكره ٥ ، ص ٨٣ — ٨٤

أيضا الدكتور بدوى عبد اللطيف فحصل على الدكتوراه من جامعة كمبرج فى الدراسات الاستشراقية . وسافر الى انجلترا كل من الاساتذة محمد عبد الرحمن بيصار وسليمان دنيا واحمد ابراهيم مهنا ومحمد محمد عبد الرؤوف ومحمد ابو الخير زكى وابراهيم عبد الحميد .

وفى غضون ذلك ارسل الأزهر مجموعة من طلائع مثقفيه الى فرنسا فى سنة ١٩٣٥ منهم الدكتور عبد الرحمن تاج الذى حصل على الدكتوراه من السربون فى تاريخ الأديان ، والدكتور محمد محمد الفحام الذى حصل على الدكتوراه من السربون أيضا فى النحو العربى ، والدكتور عفيفى عبد الفتاح الذى حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من السربون ، والدكتور عبد الحليم محمود وحصل على الدكتوراه فى التصوف الإسلامى من السربون ، والدكتور محمد يوسف موسى حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من السربون ، (٢٧) وغيرهم ممن انتفع الأزهر بعلمهم وفضلهم وشغلوا مناصب عليا بالأزهر فتحرر بفضلهم الفكر الأزهرى من القيود . وبالجمله فان الفكر الأزهرى بدأ يتحرر من سلطان الجود وأخذ كثير من علمائه يتجه اتجاها طيبا الى التأليف فى العلوم التى عادت الى الأزهر حديثا كالتاريخ والفلسفة والمنطق وغيرها .

وعندما تولى الشيخ عبد المجيد سليم مشيخة الأزهر فى ٢٦ من ذى الحجة سنة ١٣٦٩ هـ الموافق ٨ من أكتوبر ١٩٥٠ ، كانت مشكلة الكتب القديمة قد اتضحت وبرزت الضرورة فى تغيير هذه الكتب فنراه يؤكد فى منهجه فى اصلاح الأزهر على ضرورة مراجعة الكتب القديمة المقررة للدراسة فى الأزهر وابقاء الصالح منها ، وابعاد ما لم تثبت صلاحيته . ونادى بتشجيع حركة التأليف والتجديد عن طريق الجوائز العلمية وغيرها

(٢٧) انظر : الأزهر تاريخه وتطوره ، مرجع سابق ذكره ،

ص ٣١٥—٣١٧

حتى يتصل حبل العلم ، وتوجيه العلماء الى وضع بحوث فى الفقه والتشريع
تساير الروح العلمى الحاضر (٢٨) .

وكان رحمه الله اول من نادى باعادة تنظيم الجامعة الازهرية تنظيميا
يتفق مع خطر رسالتها ويساعدها على أداء رسالتها الاسلامية ، وكان ذلك
ارهاصا للتغييرات الكبيرة التى شملت الأزهر باصدار القانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٦١ ، وسنفرده له بحثا خاصا به ان شاء الله والله من وراء القصد
يهدى ويعين .

* * *

(٢٨) من حديث له نشرته صحيفة الاهرام فى ١٠/١٠/١٩٥٠ وانظر
أيضا على عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ص ١١١ ، وعبد المتعال
الصعيدى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

وثائق خاصة بالأزهر

وثيقة رقم ١ :

اذن تدريس

« اعلان من حضرة شيخ الجامع الأزهر حالا صورته :

انه بناء على المكاتبة الواردة لهذا الطرف من حضرة الشيخ عبد الواحد الحنفى مذهباً بن محمد بن ابراهيم من ناحية وراق الحضر بمديرية الجيزة من أهل العلم بالجامع الأزهر بطلب الاذن له بالتدريس لكونه تلقى الاحد عشر علماً المعتاد تلقاها فيه بعد أجر المقتضى عن ذلك حسب القانون الصادر عليه الأمر العالى لرياسة مجلس النظائر بتاريخ ٦ جماد أول سنة ١٣٠٥ هـ نمرة/١ وعلى الاستعلام الصادر بهذا الطرف في ٣ رجب سنة ١٣٠٥ عما تلقاه حضرة الشيخ الموصى اليه من الكتب معقولا ومنقولا وهل هو الآن فيه اهلية واستعداد للتدريس بالجامع الأزهر وهل هو حسن السير حميد السيرة ممن يوثق به في مثل ذلك من حضرات علماء الأزهر المدرسين وادا الشهادة ممن لهم من حضرات افاضل العلماء المدرسين بالأزهر بأنه قد تلقى الكتب المذكورة في عرضه على حضرات العلماء للمدرسين بالأزهر وان فيه اهلية ولياقة واستعداد للتدريس بالجامع الأزهر وأنه حسن السير حميد السيرة وعقد المجلس المركب من حضرات كل من الأستاذ الشيخ عبد القادر الرفاعى والشيخ حسين الطرابلسى الحنفيين والشيخ أحمد شرف الدين المرصفى والشيخ عبد الرحمن الشربينى الشافعيين والشيخ سليم مطر البشرى والشيخ حسن داود العدوى المالكيين المنتخبين للامتحان واجر الامتحان حضرة الشيخ عبد الواحد محمد الورافى المذكور بحضورنا في الاحد عشر علماً المعينة بالقانون المشار اليه وادا الشهادة الانتهاية من حضراتهم في يوم الاربع ٨ رجب سنة ١٣٠٥ باتحاد الآراء بأن له وقوفا معتبرا على الاحد عشر علماً المدونة بقانون الامتحان وان له ملكة تامة فبذلك يقتدر بها على الفهم والتفهم فيها ويستحق ان يكون من أهل الدرجة الأولى قد اذنا لحضرته بالتدريس بالجامع الأزهر وفوضنا له تدريس الكتب المتداول قراءتها بالجامع الأزهر على التدريج وبذلك صار معدوداً من مدرسى الجامع الأزهر وقد تحرر له هذا الاعلان للمعلومية وحفظاً لهذا الأمر المهم كفسانا الله تعالى واياه شر ما يهيم .

« ولما ان كتب لنظارة الداخلية في ٩ رجب سنة ١٣٠٥ نمرة ٤٨ بالعرض عن ذلك للاعتاب الفخيمة الخديوية للاستحصال على البيورلدى العالى من لدن المراحم السنية من الدرجة الأولى باسم حضرة الشيخ عبد الواحد محمد المذكور فورت افادتها رقم ٢٤ شعبان سنة ١٣٠٥ نمرة ١٠٣ ومعها بيورلدى عالى باسم حضرته مؤرخ ١٩ شوال ١٣٠٥ مؤذنا بأنه من ارباب الدرجة الأولى صار تسليم البيورلدى لحضرته لحفظه وهذا بطرفه وقد تأثر بيقيد ذلك بدفانتر الجامع الأزهر حفظا لما صار ونسأله تعالى التوفيق لاقوم طريق وحسن الختام بجاء المصطفى عليه الصلاة والسلام(١) » .

* * *

وثيقة رقم ٢ :

صورة الأمر العالى الصادر لنظارة الداخلية

عن تعديل درجات كساوى التشريف(٢)

بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣١٢ ٣١ يناير سنة ١٨٩٥ نمرة ٣

مبلغ للمشيخة من الداخلية بافادة مؤرخة ٧ شعبان ١٣١٢ نمرة ٢١

نص :

« عرض على مسامعنا مكاتبة نظارة الداخلية الواردة لديواننا العربى بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٩٥ نمرة ٥/ المشتعلة على انه بالنظر لكون قرار المجلس الخصوصى المختص بكساوى تشريفات حضرات العلماء الصادر عليه أمر عالى في ٥ جماد آخر ١٢٩٠ هـ مقتضاه حصر هذه الكساوى في مائة كسوة فقط على حسب المعين بالقرار المشار اليه وكان العدد المقرر لكساوى الدرجة

(١) انظر : سجل ٧ ص ٧ من سجلات الأزهر بدار الوثائق القومية .

(٢) أنظر دفتر رقم ٦ الخاص بكساوى التشريف من ١٨٩٥ قبل التعديل حتى صدور التعديل الى سنة ١٩١٠ وبه أسماء أصحاب كساوى التشريف وصفاتهم العلمية بعد أخرى ومصدر بصورة الأمر العالى المذكور بهعليه .

الأولى قليلا بالنسبة للموجودين الآن من حضرات العلماء المرشحين لهذه الدرجة قد رُؤى تعديله بأن تكون كساوى الدرجة الأولى خمسة عشر كسوة والثانية خمسة وثلاثين كسوة والثالثة خمسين بحيث أن إجراء هذا التعديل لا يترتب عليه مس الدرجات الحائز لها حضرات العلماء والحالة هذه بل تبقى على ما هي عليه الآن وكلما انحل شيء يراعى عند التوجيه أن يكون عدد كل درجة مطابقا للتعديل المذكور بلا زيادة وأنه لهذا وما تقرن بمجلس النظام بجلسته يوم ٢٤ يناير ١٨٩٥ من الموافقة على ذلك مرغوب استحصال ما تعرضه ارادتنا وقد وافق لدينا اعتماد التعديل المذكور والعمل بمقتضاه على الصفة التي ذكرت آنفا واصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للإجراء بموجبها » .

* * *

وثيقة رقم ٣ :

نظام مشايخ الأروقة

بالأزهر

قرار مجلس إدارة الأزهر رقم ١٧

جلسة يوم الأحد ٢١ شعبان سنة ١٣١٤ هـ (٢٤ يناير ١٨٩٧ م)

« انعقدت جلسة (مجلس إدارة الأزهر) بمنزل صاحب الفضيلة الأستاذ الأعظم شيخ الجامع الأزهر يوم الأحد ٢١ شعبان ١٣١٤ الساعة ثمانية عشرين من النهار بحضور صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ (حسونة النواوى) شيخ الجامع بصفة رئيس وحضرات الأستاذ الشيخ (سليم البشرى) المالكي والأستاذ الشيخ (مصطفى عز الشافعى) والأستاذ الشيخ (يوسف النابلسى) الحنبلى والشيخ (عبد الكريم سلمان) بصفة أعضاء والأستاذ الشيخ (محمد عبده) عضو وكاتب سر وتداول في وضع نظام المشايخ الأروقة والحارات

بالجامع الأزهر ، وبعد الاطلاع على المادة (٧) من قانون الأزهر الصادر عليه الأمر العالى بتاريخ ٢٠ محرم ١٣١٤ قرر : **أولاً :** أن يكون شيخ الرواق أو الحارة فى الجامع الأزهر من علمائه ولا بد أن يكون من أهل الرواق أو الحارة التى يعين شيخاً عليها فان لم يوجد من أهله أو ملها عالم أو وجد ولكنه لا يصلح للمشيخة فيعين عالم من أهل رواق آخر أو حارة أخرى يكون اقرب اليه أو اليها وهذا اذا لم يكن هناك شرط واقف أو كان أهل الرواق من غير أهل القطر المصرى **ثانياً :** أن ينفذ شيخ الرواق أو الحارة بجميع ما نص عليه فى اللوائح المصدق عليها من مجلس النظائر بتاريخ ٧ محرم ١٣٠٣ (٥) أكتوبر ١٨٨٥) فى تقييد أسماء الطلبة وملاحظتهم فى سفرهم ورجوعهم وترتيب الدرجات فى الانتظار ونحو ذلك **وثالثاً :** على كل شيخ رواق أو حارة ان ينشئ دفترًا يقيّد فيه أسماء الطلبة التابعين لجهته وتواريخ مبدأ اشتغالهم وتواريخ سفرهم وحضورهم اثناء السنة وسائر ما نص عليه على اللائحة المذكورة ويحرر هذا الدفتور فى أول كل سنة دراسية وتختتم هذه الدفاتر بختم مجلس الادارة **رابعا :** مشايخ الأروقة والحارات مسئولون بأنفسهم عن آداب الطلبة ما داموا فى الرواق أو الحارة وعليهم أن يفصلوا فى المنازعات الخفيفة التى لا تحتاج أن ترفع لمشيخة الأزهر وان يبلغوا ما يحتاج منها الى ذلك فى اسرع وقت ممكن واذا بلغهم عن واحد من الطلبة شىء يخل بسيرته أو بعمله فى الطلب فعليهم تحقيقه وابلاغه لمشيخة **خامساً :** على مشايخ الأروقة والحارات ان يبلغوا ما يرد من الأساتذة متعلقا بمغيب الطلبة عن الدروس أو ما يقع منهم فى اثنائها من المخالفات وأن يبلغوه الى مشيخة الجامع فى اوقاته **سادساً :** على مشايخ الأروقة والحارات ملاحظة الطلبة فى اداء وظائفهم المفروضة فى شروط الواقفين كقراءة القرآن ونحوها **سابعاً :** مشايخ الأروقة والحارات مكلفون بتحصيل ايرادات الأوقاف فيما له أوقاف وتوزيعها على المستحقين واجراء العمارات فى اعيان الوقف وتسيديم حساب عن جميع ما يحروته من ذلك فى كل سنة الى حضرة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر ليعت به الى ديوان الأوقاف **ثامناً :** على مشايخ الأروقة والحارات اجابة المشيخة فيما يتعلق بمسائل

القرعة العسكرية وغيرها مما يحتاج الاستعلام منهم فيه **تاسعا** : على مشايخ الأروقة والحارات اتباع أوامر حضرة شيخ الجامع وقرارات مجلس الإدارة في جميع ما يكلفون به من الأعمال المتعلقة بالأروقة والحارات التي هم مشايخ عليها **عاشرا** : على شيخ الرواق أو الحارة أن يراقب بنفسه رواقه أو حارته بعد الفراغ من دروسه التي يلقبها في بقية النهار وعليه أن يراقب بنفسه أو من يستنبيه ليلا من ببيت في رواقه أو حارته **حادى عشر** : إذا تغيب شيخ الرواق أو الحارة بسفر أو مرض وكان له وكيل رسمي قام مقامه في جميع الأشغال وإن لم يكن له وكيل رسمي انتخب قبل مغيبه من ينوب عنه مدة غيابه وأخبر بذلك مشيخة الجامع بتغيبه **الثانى عشر** : حكم المادة الأولى في **الرابعة عشر** : من خالف من مشايخ الأروقة والحارات وولائهم في غيبتهم ووكيل هذا القرار يسرى على من يعين من مشايخ الأروقة والحارات من وقت صدوره رواق الحنفية فإن جميع الأحكام المذكورة فيها تنسأط بوكيل مشيخة الرواق **الثالث عشر** : يستثنى من أحكام المادة الثانية وجميع المواد التي بعدها شيخ مشيخة رواق الحنفية حكما من أحكام هذا القرار جرت عليه أحكام المادة الثالثة والحمد لله من قانون الجامع الأزهر ويعلن ذلك لمشايخ الأروقة والحارات (٢) *

* * *

(٣) انظر سجل محاضر مجلس إدارة الأزهر رقم ١ ص ٤٢ الجلسة
بعالية من وثائق الأزهر بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

وثيقة رقم ٤ :

نص وثيقة بخط الامام الشيخ محمد عبده
خاصا بعقاب صادر عن مجلس ادارة الأزهر
لطالب من طلبة رواق الشوام بالأزهر

جلسة الخميس ٤ ذى الحجة سنة ١٣١٤ هـ قرار رقم ٢٣ لسنة ١٨٩٧ م *

النص :

« في يوم الخميس ٤ ذى الحجة سنة ١٣١٤ انعقدت جلسة مجلس ادارة الأزهر بمحل ادارتها الساعة ثلاثة عربى من النهار بحضور صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ (حسونة النسواوى) شيخ الجامع الأزهر وحضرات : الأستاذ الشيخ (سليم البشرى) والأستاذ الشيخ (مصطفى عز) والأستاذ الشيخ (يوسف النابلسى) والأستاذ الشيخ (عبد الكريم سلمان) اعضاء والأستاذ الشيخ (محمد عبده) كاتب سر وتليت الافادة الواردة من حضرة الأستاذ شيخ رواق الشوام بالأزهر الى فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر بتاريخ ٣ الحجة سنة ١٣١٤ هـ بشأن الشيخ (ابراهيم الدباغ) الذى هو من طلبة رواق الشوام بالأزهر فتبين من الافادة المذكورة ان هذا الطالب سىء السيرة وأنه دخل الأوبرة الخديوية ، وصدر منه فيها أعمال غير لائقة بأهل العلم وقد ثبت عليه ذلك ثبوتاً كافياً لم يبق معه للريب مجال ، كما وأنه تحقق سوء سلوكه السابق ولم يرتدع لما صدر عليه من الأحكام فبعد الاطلاع على المائدة (٤) من قرار مجلس الادارة الصادر فى ٢٩ ش سنة ١٣١٤ هـ بشأن آداب الطالب والأستاذ تقرر باتحاد الآراء أن يقطع كل ما للشيخ ابراهيم الدباغ المذكور من الاستحقاق فى رواق الشوام فتأعسا مؤيدا ومحوا اسمه من دفاتر الأزهر - وانتهت الجلسة الساعة خمسة عربى من النهار .

كاتب سر الجلسة

رئيس الجلسة (٤)

(٤) نقلاً عن سجل محاضر مجلس ادارة الأزهر رقم ١ من سجلات وثائق الأزهر بدار الوثائق القومية بالقاهرة *

وثيقة رقم ٥ :

**نظام للسكنى برواق الشوام
بالجامع الأزهر**

**قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٠٥ م/ ١٣٢٢ هـ
من قرارات مجلس إدارة الأزهر**

قرار صورته

« بجلاسة ادارة الأزهر المنعقدة بتاريخ ٧ الحجة ١٣٢٢ هـ (١١ فبراير سنة ١٩٠٥) عرضت الكتابة المقدمة الى مشيخة الأزهر من حضرة وكيل رواق الشوام ومشروع النظام الذى وضعه لكيفية السكنى بالرواق المذكور مبعده تلاوته بالمجلس وزيادة ما لزمته زيادته عليه وبعد الاطلاع على المادة السابعة من قانون الجامع الأزهر والتحقق من عدم وجود شرط واقف فى الرواق يمكن الرجوع اليه فى مثل ذلك تقرر تقرير هذا النظام المشتغل على (١٤) مادة والعمل بما اقتضاه .»

نظام للسكنى برواق الشوام بالجامع الأزهر

المادة الأولى :

مستحقو السكنى فى هذا الرواق هم المدرسون وطلبة العلم من الشوام بشرط ان يكونوا مولودين فى بلاد الشام من أب شامى وان لا يكون لأحدهم زوجة فى مدينة مصر (القاهرة) وضواحيها التابعة لها فى الادارة وليس لمن فقد أحد هذه الشروط حق فى السكنى بالرواق .

المادة الثانية :

يقدم فى السكنى من أهل الرواق الأول فمن بعده بحسب تاريخ قبدهم فى سجلات الأزهر أو دفتر الرواق .

المادة الثالثة :

إذا تزوج أحد الساكنين أو كان متزوجاً وأحضر زوجته به مصر أو ضواحيها سقط حقه فى السكنى فان خلا بعد من الزواج أو أسكن زوجته فى غير مصر

وضواحيها واراد أن يسكن في الرواق لزم أن يقدم طلبا بذلك لحضرة شيخ
الرواق ومتى تحقق لديه خلو الطالب من ذلك المانع اذن كتابة بقيده أو منتظر
من تاريخ الاذن •

المادة الرابعة :

مستحق السكنى لا يملك الانتازل عن استحقاقه لغيره مطلقا وان تنازل
فقبل منه ويصرف استحقاقه الى من هو تحت الدور واذا اراد بعد ذلك أن
يسكن في الرواق فعليه أن يقدم طلبا لحضرة شيخ الرواق فيأذن الشيخ
بقيده أول منتظر من تاريخ الاذن •

المادة الخامسة :

إذا استحق أحد الطلبة السكنى في الرواق وادعى عدم احتياجه اليها
وقتئذ ثم بعد مدة طلب السكنى فلا يجوز اخراج من سكن في محله وانما
يكون هو أول منتظر من تاريخ الاذن بقيده •

المادة السادسة :

تكون معاملة السكان في الرواق في السفر والحضور منه والانتقطاع ونحوها
كمعاملتهم في الجارية •

المادة السابعة :

لا يباح لأحد من السكان أن يبيت معه أحدا ولا من سكان اودة اخرى •

المادة الثامنة :

ممنوع قطعاً وضع أسلحة من أى نوع كانت في الأود وكذلك جميع
الماود والقاذبة للالتهاب •

المادة التاسعة :

ليس لأحد أن يضع دواليب بباب السلم أو بالطرق أو بالفسحات بل
لا يجوز وضع أى شئ ينشأ عنه مزاحمة السكان •

المادة العاشرة :

غسل الملابس والأواني والطبخ في الأود والفسحات والطرق ممنوع ويمنع
كذلك كل عمل ينشأ عنه تقذير البلاط والحيطان أو الشبائيك أو ائتلاف أى شئ
من مشتملات الأماكن •

المادة الحادية عشرة :

كل من أتى شيئاً مما منع في هذا النظام أو خالف حكماً من أحكامه
يحرم من السكنى في الرواق (تقرر بالاعلبية) .

المادة الثانية عشرة :

الخزن المزمع انشاؤها في أود الدور الأرضى من الرواق تكون للخالفين من
سكنى الأود وتصرف للأول منهم فمن بعده على ترتيب تواريخ قدومهم الى
الرواق وقيدهم في الدفاتر ومتى استحق أحدهم السكنى في الأود أخذت منه
الخزنة وأعطيت لمستحقها على هذا الترتيب .

المادة الثالثة عشرة :

ينشأ دفتر في الرواق يقيد فيه الأود بعدد متسلسل وأسماء الساكنين
في كل منها ويقيد فيه أيضاً عدد الخزن (متى وجدت) وأسماء مستحقها
كذلك .

المادة الرابعة عشرة :

على حضرة شيخ رواق الشوام أن يعمل بهذا النظام وأن يعلم به أهل
الرواق من وقت وصوله اليه (هـ) .

* * *

(هـ) انظر دفتر قيد قرارات مجلس إدارة الأزهر من سنة ١٣١٢ —
١٣٢٣ هـ ١٨٩٥ — ١٩٠٥ م ص ١٤٤ — ١٤٥ من وثائق الأزهر بدار الوثائق
القومية بالقاهرة .

وثيقة رقم ٦ :

قرار بتعيين الشيخ حسين الطرابلسي
شيخا لرواق الشوام بعد وفاة الشيخ عبد القادر الرافعي
سنة ١٩٠٥ م

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٠٥ من قرارات مجلس ادارة الأزهر

قرار صورته

« اجتمع مجلس ادارة الأزهر في يوم ٨ شوال سنة ١٣٢٣ هـ (من ديسمبر ١٩٠٥ م) للنظر في تعيين شيخ لرواق السادة الشوام بالجامع الأزهر بدل شيخه المتوفى ، فبعد الاطلاع على المادة السابعة من قانون الجامع الأزهر الصادر عليه لأمر العالي بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٣١٤ هـ وعلى المادة الأولى من قرار المجلس الصادر سنة ١٣١٤ هـ بشأن مشايخ الأروقة والحارات بالأزهر ولما يعلم المجلس في حضرة الأستاذ الشيخ (حسين الطرابلسي) أنه من علماء هذا الرواق وأعلمهم وأنه معروف بالتقوى والصلاح وحسن الادارة ، وأنه يحافظ على الحق في كل أعماله .

فلهذا قرر المجلس باتحاد الآراء (عدا حضرة الشيخ محمد حسنين العدوي فإنه لم يحضر لمرضه) تعيين حضرة الأستاذ الشيخ (حسين الطرابلسي) اليومي اليه شيخا على رواق الشوام المذكور وعلى قلم كتاب الأزهر تنفيذ هذا القرار « (٦) .

* * *

(٦) نقلا عن سجل قرارات مجلس ادارة الأزهر السنة ١٩٠٥ ص ١٥٥
من سجلات مجلس ادارة الأزهر بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

وثيقة رقم ٧ :

ارادة سننية

لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هـ
(٢٧ مايو ١٩١١) بتعيين بعض الأعضاء من خارج الأزهر الأعلى نمرة / ٤
وهذا نصها :

« علمت مكاتبة عطوفتكم المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١١ نمرة ١٣ الواردة
للديوان العربى الخديوى وبناء على ما قرره مجلس النظار تطبيقا لنص المادة
التاسعة من القانون نمرة ١٠ الصادر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩١١ الخاص
بالجامع والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية قد وافق لدينا اعتماد تعيين
أصحاب السعادة (أحمد فتحى زغلول باشا) وكيل الحقانية و (اسماعيل صدقى
باشا) وكيل الداخلية و (أحمد ذهنى باشا) الذى كان ناظر مدرسة
المهندسخانة أعضاء في مجلس الأزهر الأعلى وإصدرنا هذا لعطوفتكم للاجراء
بمقتضاها .

(جزء ١ من مجموعة المحاضر) ص ٢ .

وكان انعقاد المجلس بدار مشيخة الأزهر (برئاسة شيخ الأزهر) وعضوية
(الشيخ بكرى عاشور الصرفى مفتى الديار المصرية) وشيخ السادة الحنفية
والشيخ (سليمان العبد) شيخ السادة الشافعية والأستاذ الشيخ (هارون
عبد الرازق) نائب شيخ السادة المالكية والشيخ (أحمد البسيونى) شيخ
السادة الحنابلة وأصحاب السعادة (أحمد شفيق باشا) مدير عموم الأوقاف
و (أحمد فتحى زغلول باشا) وكيل نظارة الحقانية و (أحمد ذهنى باشا)
ناظر مدرسة المهندسخانة سابقا .

(جزء / ١ السنة ١٣٢٩ هـ ص ٣) (٧) .

(٧) نقلا عن الجزء الأول من محاضر جلسات المجلس الأعلى للأزهر
المخطوطة ص ٢ - ٣ دار الوثائق القومية بالقاهرة .

قرار
مجلس الأزهر الأعلى

بشأن

الوظائف التي تمنع أصحابها من الاشتغال بطلب العلم
والتي لا تمنع

نص :

« عرضت هذه المسألة على المجلس في جلسته المنعقدة في ١٩ ربيع الأول ١٣٣٥ هـ ١٣ يناير سنة ١٩١٧ وكانت قد بحثت في لجنة تطبيق شروط الواقفين التي كانت يرأسها محمد بخيت مفتي الديار المصرية وعضوية عبد الرحمن قراعه وكيل الأزهر ومخير المعاهد الدينية وأحمد إدريس العضو بالمحكمة العليا لشرعية ومحمد نجاتي مفتي وزارة الأوقاف ومحمد الطوخى من هيئة كبار العلماء وكان بحثها في جلسة ٣٠ المحرم ١٣٣٥ - ٢٦ نوفمبر ١٩١٦ ، وقد صدق المجلس على محضر الجلسة بشأن الوظائف التي تمنع أصحابها من الاشتغال بطلب العلم والتي لا تمنع على الوجه التالي :

أولا : الذين من شأن وظائفهم وحرفهم أن تمنعهم عن الاشتغال بطلب العلم هم : المحامون (كانت اللجنة قد رأت عدم منعهم ولكن المجلس عدل فيها ورأى منعهم) محررو الجرائد - مصححوا المطابع - المدرسون بالمدارس (كانت اللجنة قد رأت عدم منعهم ورأى المجلس منعهم) والشاغنون لوظائف كتابية مطلقا - مغيرو الكتبخانة - الملاحظون ورئيسهم وجندى الأزهر ، وغيرهم من الخدمة السائرة - فقهاء وعرفاء الكتاتيب بالأزهر وغيره . الوعاظ المنتفقون في البلاد . نقباء الجرايات - دوايو المساجد - خدمة السبل السبيلية (الكناسون بالأزهر . الملأون - خدمة دورة المياه - أصحاب الدكاكين (المحترفون) أئمة المساجد والمؤذنون والميقاتيون بالمساجد غير الأزهر وما جاوره وما الحق به . غراشو المساجد . الوقادون .

ثانياً : الذين ليس من شأن وظائفهم أن تمنعهم عن الاشتغال بطلب العلم هم : أئمة المساجد والمؤذنون والميقاتيون بالأزهر وما جاوره وما الحق به - مشايخ التكايات ومشايخ الأضرحة - معلمو الخط في الأزهر • خطباء المساجد • قراء السورة - قراء المكارى والدلائل - المدرسون للعامة (في غير أوقات الدروس المعتادة بالأزهر) معلمو فنى التجويد والقراءات - مشايخ ووكلاء الأروقة - جياة الأروقة - المأذنون - مغيرو الكتب بالأروقة (إذا كان التغيير أسبوعياً) • ويشترط في كون كل واحد من هذا الفريق طالب علم يستحق ما يستحقه طلبة العلم بالأزهر أن يشتغل بالحضور وأن يطبق عليه قرار مجلس الأزهر الأعلى الصادر بتاريخ ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٣٣ هـ (١٧ أبريل سنة ١٩١٥) •

وقرر مجلس الأزهر الأعلى أن يزداد بعنوان ثالثاً : ما يأتى :

ثالثاً : « لا تسرى أحكام هذا القرار على من بيدهم شيء الآن من أفراد الفريق الأول فانهم يستمرون على أخذ ما يجرى صرعه اليهم حتى ينقطعوا بسبب من الأسباب ولكن الذين يخلفونهم في وظائفهم لا يأخذون شيئاً من الجرايات ما لم يكونوا داخلين في الفريق الثانى » •

وقد صرح فضيلة الأستاذ الرئيس بأن عمل شيوخ الأزهر والمفتين السابقين كان على هذا سيما وأن بعض أوقاف الجرايات في الأزهر مطلق من كل قيد (٨) •



(٨) انظر : محضر المجلس الأعلى للأزهر بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٣٥ هـ (١٣ يناير ١٩١٧ م) بسجلات محاضر وقرارات المجلس ، دار الوثائق القومية بالقاهرة •

وثيقة رقم ٩ :

إجازة علمية باسم الشيخ عبد القادر الرافعي شيخ رواق الشوام
بالأزهر قبل قانون الامتحان وهي بتاريخ ١٢٧٥ هـ

النص :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أسمه مبتدأ كل خير ذي بال ، وفعله البديع المتقن وأردا
على غير مثال • ارتفعت نحو بابيه أكف الطالبين • وانتصبت في خدمة
جنابه أقدام المصلين • فإضاف إليه مرفوع • والمجورور نحوه عن كل سوء
مدفوع ليس له في أفعاله المحكمة من مضارع • ولا في أمره المجزوم من مانع •
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي جعل طلاب العلم فريضة
كما ورد في الخبر • وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي فاز من اقتضى من
هداه الأثر • صلى الله عليه وعلى آله فرسان الكلام في ميادين المقال • وعلى
أصحابه الذين كسروا بحروف سيوفهم جيوش الكفر والضلال واختتم فاضل
كتابا واجيز • وانتصب حاله من بين أقرانه على التمييز وسلم تسليما كثيرا •
وعظم تعظيما كبيرا •

فإن محمد شيمت بروق صحابته • وسميت بالسيادة والذباة اموره في
بدايته ونهايته • وبلغ في العلم والدين مرتبة عالية بارعة • حتى أصبح في
العلم والدين في عصره باقعة • قد اينعت ثمرات فضلة فأصبحت دانية
القطوف • وتجلت عرائس فضله فظهر بدرها بلا كسوف • الشيخ العالم
العلامة اللوذعي الفهامة • الفاضل الأمجد والكمال الأوحد السيد عبد القادر
الشهير بالرافعي • الراغب في خدمة الكتاب والسنة • أنار الله له في دجا الشك
ملكه • وجعله من العلماء العاملين في سلهم سلكه • إذ حق لفهمه الصائب
وفكره الثاقب أن يكون ابن جلا • وأن يشار إليه بالبنان بين الفضلاء • وقد
سمع الأسانيد أنساب الكتب واهتم لذلك الفضلاء النجب • فالتمس من الفقير
أحمد بن أحمد السياسي العمري الشهير لقبه الكريم بمنة الله • أن يجيزه

بالسند الذى أملاه • وأجازه به شيخه الهمام الفاضل والامام الكامل شيخ
الطريقة والحقيقة القطب الواصلى الشيخ محمد البهى المالكى الشاذلى •
وهو أخذ عن شيخه الهمام الفاضل والامام الكامل الشيخ يوسف الشيبانى
الضرير الذى ان ليس له فى الحفظ من يظير •• ثم سلسلة شيوخه الذى أخذ
عنهم الى أن قال :

« وهذا آخر ما أملاه علينا شيخنا من الأسانيد المرضية للعلوم النافعة
الشرعية ولنا أسانيد سوى ما ذكرناه عن أسيان بلغوا من الفضل منتهاه •
وفى الذى ذكرناه الكفاية فى الاسناد • وبه يحصل السر والامداد • واجزت للمجاز
المذكور • ضاعف الله له الأجور أن يروى ما لى عن رواية بشرطه المعتبر عن
ذى الدراية وأن يدرس ويقرأ ما أراد • والله الموفق للصواب والسداد •
ووصيتى له أن يراعى حدود الشريعة وسنة النبى عليه الصلاة والسلام ويلزم
تقوى الله ذى الجلال والإكرام • ونسأل الله أن يجعله من العلماء العاملين
وأن ينفعه بما علمه يوم الدين وكانت الاجازة فى سنة ١٢٧٥ هـ من هجرة من
له العز والشرف صلى الله عليه وسلم تابعين من خلف وسلف • أمين والحمد
لله رب العالمين •

أملاه الفقير الى اله أحمد الشهير لقبه الكريم

يمنة الله حفظه الله (٩) •

* * *

(٩) انظر : نص هذه الاجازة فى كتاب محمد رشيد الرافعى « ترجمة

عبد القادر الرافعى » ص ٣٥ — ٤٨ •

**صورة البيورلدى العالى الصادر للعلماء المتخرجين
فى سنة ١٣٢٩ الداخلة فى سنة ١٣٣٠ هـ**

« العلامة المحقق والفهامة المدفق حضرة الشافعى مذهبيا
من اهالى مركز بمديرية دامت فضائله قد عرض
علينا شهادة من قدوة الاعلام حضرة شيخ الجامع الأزهر بأنه صار امتحانكم
بمجلس مشكل من فضيلة الشيخ عبد الحكم عطا المالكى بصفته رئيسا ومن
حضرات العلماء الأغاضل والسادة ذوى الفضائل الشيخ أحمد الدليشانى والشيخ
والشيخ على رضوان النحراوى الحنفين والشيخ على عبد اللطيف والشيخ
محمد عليان الشافعيين والشيخ حسان عبد الرحيم والشيخ عبد المقصود
وعبد الخائق المائكين وأحسنوا الشهادة لكم فيما هو مقرر من العلوم وأقروا
باستحقاقكم لدرجة العالمية على ما تحقق لديهم وكان ذكركم مما يسر الخواطر
ويقر النواظر ويدعو الى حسن الالتفات لكل من تحلى بذلك الصفات فشكرنا
لكم هذا التقدير الجليل وقابلناه بالثناء الجميل حيث كان من أجل النعم
المهمة لاصلاح الوطن وصلاح الأمة لنشر أنوار أنواع العلوم والفنون اذ بها
تستنير الأفكار وتزول الشبهة والظنون لا سيما علم الشريعة المقدسة الطاهرة
الذى هو عنوان سعادة الدنيا والآخرة اذ به تعظيم العبادات وتنظيم المعاملات
ومن المعلوم ان المواظبة على التدريس والافادة يوجب للعلم البركة والزيادة ومع
العفة والورع يزداد بهاؤه وبكمال تهذيب النفس وشرف الأخلاق ويشرق
ضياؤه وكما تبين لحضرتكم السبق فى هذا المضمار وسلكتكم سبيل المحامد
لكسب الفخار أصدرنا هذا المرسوم لفصيلتكم معلنا بدرجة العالمية لتديموا
شكر المنعم فله الحمد فى الأولى والآخرة » .
١١ ربيع أول سنة ١٣٣١ هـ (١٠) .

(١٠) انظر : سجل رقم ٢ به قوائم الطلبة الناجحين فى شهادة العالمية
للمصريين والوافدين من سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) حتى سنة ١٣٤٥ هـ وبه
نماذج لشهادات العالمية وصور لاذن التدريس .

صورة اذن التدريس

« بناء على نجاحكم في امتحان شهادة العالمية بالجلسة المنعقدة بمشيخة
الجامع الأزهر في سنة ١٣٢٩ - ١٣٣٠ هـ الدراسية وصدور البيور لدى العالي
المؤرخ في ١١ ربيع أول سنة ١٣٣١ هـ وباستحقاقكم درجة العالمية قد اذنا
حضرتم بالتدريس في الجامع الأزهر وفي غيره من أماكن التدريس في القطر
المصري نسأله تعالى التوفيق والهداية لأقوم طريق » .

عدد الناجحين	ترتيب صاحب هذه الشهادة
()	() (١١)

* * *

وثيقة رقم ١٢ :

صورة البراءة السلطانية التي منحت للعلماء المتخرجين من الأزهر

سنتى ١٣٣١/١٣٣٢ هـ الدراساتيتين في تاريخ واحد

بسم الله الرحمن الرحيم

من حسين كامل سلطان مصر بعناية الله تعالى

الى حضرة العلامة الشيخ الشافعى من مديرية

رفع اليها حضرة الأستاذ الأكبر صاحب الفضل الأوفر شيخ الجامع
الأزهر الشريف ورئيس المجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية
ما قرره ذلك المجلس المبارك في ٦ شعبان ١٣٣٣ هـ من استحقاقكم لدرجة
العالمية في الامتحان النهائى بالجامع الأزهر الذى أجرى في سنة ١٣٣٣ .

(١١) سجل رقم ٢ من سجلات الأزهر بدار الوثائق القومية بالقاهرة
(للطابة من سنة ١٣٢٩ - ١٣٤٥ هـ) .

وبناء على ذلك أصدرنا براءتنا السلطانية هذه من ديواننا العالى
السلطانى بمنحكم درجة العالمية مع حقوقها التى تخولها لكم القسوانين
والأوامر السنية والله ينفع الناس بعلمكم ويوفقكم لما فيه الخير من فضله •

تحريرا بسرأى عابدين السلطانية فى اليوم الثامن شهر ربيع الأول لسنة
الف وثلاثماية وأربعة وثلاثين من هجرة خاتم المرسلين •

سجل بالديوان العالى السلطانى
رئيس الديوان العالى (١٢)

* * *

وثيقة رقم ١٣ :

صورة البراءة السلطانية

المنوحة لنجاحى الدفعة الأولى من امتحان ١٣٣٥ دراسية

بسم الله الرحمن الرحيم

براءة سلطانية بمنح درجة العالمية (غير النظاميين)
(من فؤاد) سلطان مصر بعناية الله تعالى

الى حضرة العلامة الشيخ المذهب من رفع
الىنا حضرة الأستاذ الأكبر صاحب الفضل الأوفر شيخ الجامع الأزهر الشريف
ورئيس المجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ما قرره ذلك

(١٢) انظر سجل رقم ٢ لسنة ١٣٢٩ هـ حتى سنة ١٣٤٥ هـ عن سجلات
الأزهر بدار الوثائق القومية •

المجلس المبارك في ١٩ شعبان سنة ١٣٣٦ هـ من استحقاقكم لدرجة العالمية في الامتحان النهائي بالجامع الأزهر الذي أجرى في سنة ١٣٣٦ هـ .

وبناء على ذلك أصدرنا براءتنا السلطانية هذه من ديواننا العالى السلطانى بمنحكم درجة العالمية مع حقوقها التى تخولها لكم القوانين والأوامر المتبعة والله ينفع الناس بعلمكم ويوفقكم لما فيه الخير من فضله .

تحريرا بسرأى رأس التين السلطانية بغير الاسكندرية في اليوم السادس والعشرين من شهر رمضان لسنة ألف وثلثمائة وست وثلاثين من هجرة خاتم المرسلين .

عدد

سجل بالديوان العام السلطانى ()
رئيس الديوان العالى السلطانى
امضاء/

براءة العالمية غير النظامية لسنة ١٣٣٦ هـ .

والتي صدرت بتاريخ ١٢ محرم ١٣٣٧ هـ بنص البراءة السلطانية السالفة التى منحت لطلاب الدفعة الاولى (بعاليه) (١٣) .

* * *

(١٣) انظر : سجل رقم ٢ سالف الذكر من سجلات الأزهر — دار الوثائق القومية .

صورة البراءة السلطانية

**التي منحت للتاجين في امتحان شهادة العالمية سنة ١٣٣٩ دراسية
(غير النظامية) السابق رسوبهم في امتحان ١٣٣٦ دراسية**

بسم الله الرحمن الرحيم

من فؤاد سلطان مصر بعناية الله تعالى .

الى حضرة العلامة الشيخ من مركز المديرية
رفسح الينا حضرة الأستاذ الأكبر صاحب الفضل الأوفر شيخ الجامع الأزهر
الشريف ورئيس المجلس الأزهر للأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ما
قرره ذلك المجلس ايلمارك في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٣٩ هـ من استحقاقكم
لدرجة العالمية في الامتحان النهائي بالجامع الأزهر الذى أجرى في ١٣٣٩ هـ .

وبناء على ذلك أصدرنا براءتنا السلطانية هذه من ديواننا العالى
السلطانى بمنحكم درجة العالمية مع حقوقها التى تخولها لكم القوانين والأمر
المتبعة والله ينفع الناس بعلمكم ويوفقكم لما فيه الخير من فضله .

تخريرا بسرأى عابدين السلطانية بمحروسة مصر في اليوم الخامس عشر
من شهر جمادى الثانية لسنة ألف وثلاثمائة وتسع وثلاثين من هجرة خاتم
المرسلين .

سجل بالديوان العالى السلطانى

رئيس الديوان العالى السلطانى (١٤)

(١٤) انظر : سجل رقم ٢ من سجلات الأزهر الخاصة بالطلبة من سنة
١٣٣٩ - ١٣٤٥ هـ دار الوثائق القومية .

**صورة الشهادة التي منحت للناجحين من الغرباء
سنة ١٣٤٠ - ١٣٤١ دراسية**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه •

قال تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » وقال صلى الله عليه وسلم :
« الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب » •

الجامع الأزهر الشريف
شهادة العالمية للغرباء

قد نال الشيخ العالم الفاضل من ناحية شهادة العالمية
الخاصة بالغرباء التي قررها مجلس الأزهر الأعلى وذلك بعد أن أدى الامتحان
بنجاح في الفقه - التفسير - الحديث - مصطلح الحديث - التوحيد - النحو -
الصرف - المعاني - البيان - البديع - المنطق •

وانا نوصيه بتقوى الله تعالى وارشاد الخلق الى ما فيه صلاح
دينهم ودنياهم •

تحريرا في ٢٥ رجب ١٣٤٢ هجرية

شيخ الجامع الأزهر
ورئيس مجلس الأزهر الأعلى
(ختم) (١٥)

(١٥) نقلا عن سجل رقم ٢ من سجلات الأزهر الخاص بالطلبة من سنة
١٣٢٩ - ١٣٤٥ هـ دار الوثائق القومية •

وثيقة رقم ١٦ :

صورة الشهادة الأهلية في ١٣٤٢ هـ

(غرباء)

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قال تعالى :

« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لينفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وقال صلى الله عليه وسلم :

• من يرد الله به خير يفته في الدين
الجامع الأزهر الشريف
شهادة الأهلية للغرباء

قد نال الشيخ بن من ناحية شهادة الأهلية
الخاصة بالغرباء التي قررها المجلس الأعلى للأزهر وذلك بعد أن أدى الامتحان
بنجاح في علوم (كذا) وأنا نوصيه بتقوى الله تعالى والاستزادة من العلم
النافع حتى يبلغ درجة العلماء .

تحريرا في ٢٥ رجب سنة ١٣٤٢ هجرية

شيخ الجامع الأزهر
ورئيس مجلس الأزهر الأعلى
(ختم) (١٦)

(١٦) نقلا عن سجل رقم ٢ من سجلات وثائق الأزهر بدار الوثائق
القومية بالقاهرة وهو خاص بتقيد الحاصلين على شهادة العالمية من الأزهر
في المادة من سنة ١٣٢٩ حتى سنة ١٣٤٥ هـ .

وثيقة رقم ١٧ :

كتب الدراسة سنة ١٣٣٠ هـ للسنة الثانية

عدد الحصص

٥	الحنفية	فقهه : متن القدوري
٥	شافعية	شرح ابن قاسم الغزل على متن أبي شماع
٥	مالكية	شرح أبي الحسن على الرسالة
٥	للحنابلة	شرح دليل الطالب
٣		اخلاق : القسم الثاني من بداية الهداية
٥		نحو وصرف : شرح الأزهري و متن المقصود
٣		التوحيد : رسالة الشيخ عيش
		خط واملاء وحساب : كتاب الدور البهية من أوله الى خواص الاعداد
		حصة ٢ ١ ٣

السنة الثالثة

٦	الحنفية	فقهه : شرح ملا مسكين
٦	شافعية	شرح الخطيب من أوله الى فصل الصلح
٦	مالكية	الشرح الصغير من أوله الى باب البيوع
٦	حنابلة	لأنصف الأول من شرح زاد المستطيع
٥		نحو وصرف : شرح القطار و متن تصريف الغزى
٣		منطق : شرح شيخ الاسلام على الياعوجي
		واملاء وخط وحساب (من خواص الاعداد الى المقاييس
		من الدرر البهية)

عدد الحصص

٢		جغرافيا : كتاب النخبة الأزهري في افريقيا اجمالا
		سيرة نبوية : اعلام النبى للماوردي

السنة الرابعة

٦	فقسه : باقى شرح ملامسكين ثم شرح السروجية	حنفية
٦	شرح الخطيب من فصل الصلح الى آخر	شافعية
	الشرح	
٦	الشرح الصغير من باب البيوع الى آخر	مالكية
	الشرح	
٦	اليصف الثانى من شرح زاد المستقنع	حنابلة
٣	توحيد : شرح الدردير على الخريدة	
٥	نحو وصرف : شرح ابن عقيل	
٣	منطق : مختصر السنوسى متناقض	
٣	حساب : كتاب الدرر البهية من المقاييس الى الشبه والتناسب	
	جغرافيا : كتاب النخبة الازهرية مصر وبلاد العرب ،	
٢	تفصيلا وآسيا اجمالا	

السنة الخامسة

عدد الحصص

٦	فقسه : شرح الدرر من اوله الى كتاب العتاق	حنفية
٦	شرح التحرير من اوله الى كتاب البيوع	شافعية
٦	الشرح الكبير من اوله الى باب الايمان والنذر	مالكية
٦	الربيع الاول من شرح المنتهى	حنابلة
٣	حديث : كتاب الأربعين النووية ثم مختصر ابن أبى حمزة	
٥	نحو وصرف : شرح الأشمونى من اوله الى النعت	
	حساب : كتاب الدرر البهية من الشبه والتناسب لغاية	
٣	التوقيفات اللغزيمان	
٢	جغرافيا : كتاب النخبة الازهرية باقى المقارنات اجمالا	
٣	توحيد : شرح عبد السلام على الجوهرة	

السنة السادسة

- ٦ **فقهه** : حكمة التشريع - شرح الدرر من كتاب حنفية
لاخر الشرح
- ٦ شرح التحرير من كتاب البيوع لاخر الشرح شافعية
- ٦ الشرح الكبير من باب الايمان والتدور الى السلم مالكية
- ٦ الربع الثانى من شرح المنتهى حنابلة

عدد الحصص

- ٣ تفسير : كتاب النسقى من أوله لاخر سورة البقرة
- ٣ مصطلح : شرح ابن حجر على النخبة
- ٥ نحو وصرف : شرح الأشموني من النعب لاخر الشرح
- ٣ انشاء : منتخبات من كتاب اجمالى لأبى على الغالى
- ٢ مبادئ الهندسة : كتاب المبادئ والغايات

السنة السابعة

- ٣ حديث : كتاب البخارى من أوله الى التهجر بالليل
- ٥ معانى : شرح السعد من المقدمة لاخر المعانى
- ٢ عروض وفائدية : متن الكافى ومنظومة الصياد
- ٣ انشاء : منتخبات من كتاب الامالى لأبى على الغالى

عدد الحصص

- ٦ فقهه : شرح الهداية من أوله الى كتاب الرضاع حنفية
- ٦ شرح المنهج من أوله الى كتاب الزكاة شافعية
- ٦ الشرح الكبير من السلم الى آخر الشرح مالكية
- ٦ الربع الثالث من شرح المنتهى حنابلة
- ٣ تفسير : النسقى من سورة آل عمران لاخر سورة الانعام

السنة الثامنة

- ٦ **فقّه** : شرح الهداية من كتاب الرضاع الى كتاب
الشركة حنفية
- ٦ شرح المنهج من كتاب الزكاة الى كتاب الصلح شافعية
- ٦ شرح مجموع الأمير من أوله الى باب الايمان
حنابلة والندور
- ٢ **توثيقات** : كتاب مباحث المرافعات وصور التوثيقات
- ٣ **تفسير** : النفسى من سورة الاعراف لآخر سورة الكهف
- ٣ **حديث** : كتاب البخارى من التهجر بالليل الى بدء الخلق
- ٥ **بيان وبديع** : شرح السعد من البيان لآخر الشرح
- ٣ **تاريخ** : التاريخ العام من أول الخليقة للفتح الاسلامى
بالاختصار

السنة التاسعة

عدد الحصص

- ٦ **فقّه** : شرح الهداية من كتاب الشركة الى باب
اقرار المريض حنفية
- ٦ شرح المنهج من كتاب الصلح الى كتاب الطلاق شافعية
- ٦ شرح مجموعة الأمير من باب الايمان والندور
الى السلم مالكية
- ٦ النصف الأول من شرح المستفتح حنابلة
- ٣ **أصول** : النفسى من سورة مرسوم لآخر سورة ياسين
- حديث** : كتاب البخارى من بدء الخلق الى تفسير
القرآن وفوائده
- ١ **آداب البحث** : متن الولدية

السنة العاشرة

- ٦ **فقسه** : شرح الدهاية من باب اقرار المريض
الشرح
٦ شرافة من كتاب الطلاق الى آخر
الشرح
٦ شرح مجموعة الأمير من السلم لآخر الكتاب
٦ النصف الثاني من شرح المستفتح
٤ **أصول** : شرح جمع الجوامع من مبحث الحروف
الى كتابة الاجماع
٣ **تفسير** : النسخة من سورة الصافات الى آخر
القرآن الكريم
حديث : كتاب البخارى من تفسير القرآن
٢ لآخر الكتاب وضع شرح الرسالة العصرية

السنة الحادية عشر

عدد الحصص

- أصول الفقه** : شرح جمع الجوامع من كتاب الاجماع
٥ لآخر الشرح
١ **أخلاق** : الربع الثالث من كتاب الاحياء للغزالي ملخصاً
٥ **توحيد** : العقائد النسفية
٤ **منطق** : شرح القطب على الشمسية من اوله الى مبحث التناقض
٢ **تاريخ** : من الفتح الاسلامى الى الآن

السنة الثانية عشر

- ١ **أخلاق** : الربع الرابع من كتاب الاحياء للغزالي ملخصاً
٥ **توحيد** : التهذيب

منطق : شرح القطب على الشمسية من مبحث التناقض

٤ لآخر الشرح

جبر : كتاب القواعد الجلية من اوله الى نهاية المعادلة

٥ ذات الدرجة الأولى

مواعيد تلقى الدروس سنة ١٣٣٠ هـ

الحصة الأولى : تبتدىء قبل الشروق بنصف ساعة على الأقل ، ويدرس فيها علم التفسير في أيام السبت والأحد والاثنين وعلم الحديث في أيام الثلاثاء والاربعاء والخميس والتوحيد والأخلاق .

الحصة الثانية : تبتدىء بعد الشروق بساعة على الأقل ، ويدرس فيها علم الفقه كل أيام الأسبوع .

الحصة الثالثة : تبتدىء عقب صلاة الظهر ، ويدرس فيها فن الأصول في أيام السبت والأحد والاثنين ، ويوم الاربعاء علوم الوضع والنحو والصرف والبلاغة .

الحصة الرابعة : تبتدىء بعد صلاة العصر ، ويدرس فيها علم التاريخ والجغرافيا والحساب وفن الانشاء والعروض والقوافي والتوثيقات الشرعية والخط والاملاء والجبر (١٧) .

(١٧) منقولة عن سجل سنة ١٣٣٠ هـ لتسجيل النظام الدارسي للأزهر ، وبهذا السجل أماكن الدراسة ومواعيد الدروس وكتب الدراسة بعد قانون تطوير الأزهر رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، وليس لهذا السجل رقم شأنه شأن كثير من سجلات الأزهر ، لان جلدته منزوعة ، ويوجد على اول صفحة منه رقم ١ بقلم الرصاص الأزرق ، وقد اعتنينا بنقل هذا النظام بدقة حفظا له من الضياع .

وثيقة رقم ١٨ :

لجنة

تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المشكلة بناء
على قرار مجلس إدارة الأزهر الصادر في ٤ ربيع
الثاني ١٣٣٩ هـ (١٤ ديسمبر ١٩٢٠ م)

- | | | |
|-----|---------------------------|--------|
| ١ - | الشيخ عبد الحكم عطا | رئيسا |
| ٢ - | الشيخ محمود حمودة | عضوا |
| ٣ - | صاحب العزة محمود بك سامي | عضوا |
| ٤ - | الشيخ هبة الله عبد الوهاب | كاتبها |

وقد اجتمعت اللجنة بدار مشيخة الأزهر الساعة ٤ افرنجي بعد عصر
يوم الاربعاء ١٩ ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ (٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ م) وتباحثت
اللجنة في المهمة المنوطة بها وراأت قبل المضي في عملها أن تتقف على آراء حضرات
المدرسين في النقاط الآتية :

أولا : أن يبين كل مدرس عدد الحصص التي تكفي لدراسة كل كتاب مكلف
بتدريسه هذا العام باعتبار أن كل حصة ساعة ونصف في العلوم الشرعية
والعربية وساعة واحدة في باقي العلوم .

ثانيا : ذكر ما يكون لدى المدرس من الملاحظات العامة على مواد الفناون
وان يشفع كل رأى يبيده بما لديه من الأسباب على أن تصل هذه البيانات
وقررت اللجنة أيضا اعداد ما يأتي :

أولا : نسخة من مشروع اصلاح الأزهر وضعه المرحوم المغفور له
زعاول باشا .

ثانيا : نسخة من أعمال مجلس إدارة الأزهر في عشر سنين التي وضعها
المرحوم المغفور له الشيخ عبد الكريم سلمان وطبعها مكتبة المنار .

ثالثاً : صورة من محاضر مجلس شورى القوانين المدون بها مناقشات المجلس في بحثه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ .

رابعاً : صورة من محاضر مجلس شورى القوانين المدون بها مناقشات المجلس في بحثه قانون مدرسة القضاء الشرعى .

خامساً : نسخة من قانون (١٩٠٧) مدرسة القضاء الشرعى ومناهج الدراسة بها .

سادساً : مناهج العلوم والمقررات تفصيلاً في كل سنة دراسية من منى القسمين الأول والثانى مع بيان الحصص المقررة لكل من منها اسبوعاً وانقضت الجلسة بعد المغرب الساعة ٥ مساءً بحمد الله وشكر نعمائه .

الكاتب عضو عضو رئيس اللجنة (١٧)

* * *

(١٧) نقلاً عن سجل قرارات مجلس إدارة الأزهر لسنة ١٩٢٠
(١٣٣٩ هـ) بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

وثيقة رقم ١٩ :

اجمالي تعداد طلاب الأزهر سنة ١٣٠٥/٤ هـ
وبيان مذاهبهم في كل رواق وحارة (١٩)

الحنابلة	مالكية	شافعية	جملة	الحارة والرواق
١١٤٩	٣٤٦	٥٣	١٥٤٨	رواق الصعايدى
	٦١	٧	٦٨	رواق الأتراك
٥٨	٥١	٩٢٩	١٠٣٨	رواق معمر
٩٧			٩٧	رواق المغاربة
١٥٠	٦	٤٥	٢٠١	رواق القيمة
١٠٢	٤٣	١٩	١٦٤	رواق الابتغاوية
٢٦٨	٢٢	١٨٥	٤٨٥	رواق القشنة
٣	٨	٣٥٦	٣٦٧	رواق الشرافوة
١٤٥	٦٦	٢٩	٢٤٠	رواق البحاروة
	٢٩٨	٠٠	٢٩٨	رواق الحنمية
٢٠	٠٠	٠٠	٢٠	رواق الحنابلة
٤	٦	٤٦	٥٦	رواق القطيرسيه
٣٥	٠٠	٠٠	٣٥	رواق البرابرة
٠٠	٤	٠٠	٤	رواق السلمانية
٠٠	١٣	٠٠	١٤	رواق السنارية
٠٠	٠٠	٨	٨	رواق الأكراد
٠٠	١	٠٠	٨	رواق الجبرت
١١	٠٠	٠٠	١١	رواق البرناوية
٠٠	٠٠	٤	٤	رواق الحرميين
٠٠	٤	٠٠	٤	رواق صليح
٠٠	٠٠	١	١	رواق الجاوية
٠٠	٠٠	٢	٢	رواق البغادة
٠٠	٣	١	٤	رواق الخنود
٠٠	٠٠	١١	١١	رواق اليمن
٠٠	٥	٠٠	٥	رواق دارفور

تابع وثيقة رقم ١٩ :

الرواق	حنابلة	مالكية	حنفية	شافعية	جملة
(الشوام)	٠٠	٠٠	٨٢	٤٩	١٣١
حارة الزرافنة	٠٠	١٠١	١٠٧	٧٩	٢٨٧
حارة البشاشه	٠٠	١٠١	٤٨	٣٢٥	٤٧٤
الجزاويه	٠٠	٦٣	١٢	٤٨	١٢٣
حارة البجيرمية	٠٠	٢٦	١٤	١٢٨	١٦٨
حارة المناصرة	٠٠	٠٠	٤	٣٦	٤٠
حارة العفيني	٠٠	٣٣	٣٩	٧٤	١٤٦
حارة النمامرة	٠٠	٦	٣	٣٧	٤٦
الزهار	٠٠	٤٧	٨	١	٥٦
السليمانية	٠٠	٠٠	٣	١٧	٢٠
الممشا	٠٠	٣١	٦	٢٨	٦٥
الاجاهره	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢	٢٢
الشموانية	٠٠	٨	٣	١٩	٣٠
الواطية	٠٠	٧	١	٠٠	٨
زاوية الجومرية	٠٠	١٤	٢	١٩	٣٥
زاوية العميان	٠٠	١٨	١٠	١٩٧	٢٢٥
بمجموع تمسداد	٢٠	٣٥٠٠	١٢٧٤	٢٧٨٥	٦٧٤٣
الجامع الأزهر					
سنة ١٣٠٤					
شوالية (١)					

١٣٠٤

(١٩) انظر سجل — شوالية ص ٢٠٠ الصفحة الأخيرة من

١٣٠٥

السجل رقم ٩

مشايخ الأورقة
في عام ١٣٠٤ هـ (٢٠)

م	اسم الرواق	شيخ الرواق	م	اسم الرواق	شيخ الرواق
١	للصعايدة	اسماعيل الحامدي	٢١	جاريه	عمر عبد القادر علي
٢	الأتراك	رائد أفندي	٢٢	بفاده	عيسى علي بجر
٣	ممر	أحمد حسن الفويسني	٢٣	ين	فتح الله عبد الله عبد الكريم
٤	معاربة	محمد التاجوري	٢٤	هنود	مصطفى آدم عبد الله
٥	القيمة	أحمد الرفاعي	٢٥	دار فور	عبد الرحمن محمد عبد الرحمن
٦	ابتغاوية	سليم البشري	٢٦	شوام	محمد مدوخ
٧	فشينة	محمد ممتوق	٢٧	ح. زرافنة	حسن زغلول
٨	شراقوه	ابراهيم الطواهي	٢٨	بشاشة	موسى المرصفي
٩	بحاروه	محمد حديش	٢٩	جيزاوية	أحمد الجيزاوي
١٠	حنفية	محمد محمد النسا	٣٠	بيجيرمية	محمد فتوح البيجيرمي
١١	حنابلة	يوسف السالي	٣١	عفيفي	حسن السقا
١٢	طبرسيه	سميد الموحى	٣٢	نفاروه	فترح النفر اوى
١٣	براره	أحمد إبراهيم زياد ساني	٣٣	الزهار	علي حجازي الشجاري
١٤	سايانية	محمد داكبر	٣٤	ح. السلجانية	عبد الوهاب مصطفى
١٥	اكراد	محمد أبو الوفا بن مصطفى	٣٥	جوهريه	محمد أبو العيس
١٦	سنارية	عثمان حمدي بن إبراهيم بن آدم	٣٦	الممشا	سليمان البحار
١٧	جبرت	أحمد محمد نور	٣٧	الاجاهرة	عبد الرحمن الاجمودي
١٨	برناوية	محمد محمد أبو بكر	٣٨	شنوانية	محمد شهاب
١٩	صليح	حسن محمد عبد المطلب	٣٩	الواطية	محمد النضار
٢٠	حرمين	عبد الغني محمد المواني هلي	٤٠	المناصره	
			٤١	العميان	

١٣٠٤

(٢٠) سجل سنة — هـ الدراسة من سجلات الأزهر بدار الوثائق القومية .

١٣٠٥

وثيقة رقم ٢١

بيان الخبر المقتضى توريده من طرف السيد محمد الرمالي
الخباز الى الجامع الأزهر وذلك على طرف المرحوم أحمد
بك زكى الرزنامجى من ريع الأطيان الموقوفه على العلماء
والمجاورين بالأزهر فى المدة من ١٣٠٥ — ١٣٠٨ هـ

رغيف	عدد	
١٢٢٥٠	١٧٥	حضرات العلماء والنقيب المشتغلين بالعلم اشتغالا تاما والمفتين
١٢٠٨٤	١٠٠٧	رواق الصعايدة
١٠٨٤٨	٩٠٤	رواق ابن معمر
١٩٩٢	١٦٦	رواق البحاوره
٢٤٠٠	٢٠٠	رواق الفية
٢٦٨٨	٢٢٤	رواق الحنفية
٦٦٠٠	٥٥٠	رواق الفشنية
١٥٦٠	١٣٠	رواق الابتغاوية
٤٤٤٠	٣٧٠	رواق الشراقة
٢٥٢	٢١	رواق الحنابلة
٧٢٠	٦٠	رواق الأتراك
١١١٦	٩٣	رواق المغاربة
١٦٤٤	١٣٧	رواق الشوام
٦٣٦	٥٣	رواق الطبرسية
٤٥٦	٣٨	رواق البرابرة
٤٨	٤	رواق السليمانية
٤٨	٤	رواق الدكارنه صليح
٩٦	٨	رواق الدكارنه دارفور
١٠٨	٩	رواق اليمن
١٠٨	٩	رواق الأكراد
٧٢	٦	رواق الجبرت

رواق الجاوية	٢	٢٤
رواق الهند	٢	٢٤
رواق الحرمين	٤	٤٨
رواق الدكارنه البرناوية	٨	٩٦
رواق السنارية	١٩	٢٢٨
رواق البغادة	٢	٢٤
حارة الزرافنة	٣٠٠	٣٦٠٠
حارة الشبابشة	٤٠٠	٤٨٠٠
حارة البجرمية والمناصرة	١٥٨	١٨٩٦
حارة العففى	١٦٠	١٩٢٠
حارة المشا	٦٦	٧٩٢
حارة الجيزاوية	١٢٥	١٥٠٠
حارة النفاروة	٦٢	٧٤٤
حارة الزهار	٥٠	٦٠٠
حارة الجوهريه	٣٣	٣٩٦
حارة الاجاهرة	٢٢	٢٦٤
حارة الشنوائية	٣٧	٤٤٤
من الواطية	١٤	١٦٨
حارة السليمانية	٢٥	٣٠٠
زاوية العميان	٢٠١	٢٤١٢

الجملة ٨.٤٤٦ ٥٨٥٨

ثمنه ١٤٤٨٠ قرشا و ١١٢ درهما

ثمن كل أقه قرش واحد (٢١) .

(٢١) دفتر قيد كشوفات الخبز والأذونات والوقفيات من (سنة

١٨٨٨ — سنة ١٨٩٠) (١٣٠٥ هـ — ١٣٠٨ هـ) دار الوثائق القومية .

وثيقة رقم ٢٢ :

حصر الجامع الأزهر
أولا — حضرات المدرسين (٢٢)
في سنة ١٣١٧ هـ

حضرات السادة الحنفية السابقين على قوانين الامتحان :
الدرجة الأولى :

عدد

١. حضرة الأستاذ الشيخ حسونه النواوى .
 ٢. حضرة الشيخ عبد الرحمن البحراوى .
 ٣. حضرة الشيخ عبد القادر الرافعى .
 ٤. حضرة الشيخ حسين الطرابلسى .
 ٥. حضرة الشيخ حسن الخليلى .
- (توفى يوم الأربعاء ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣١٨ هـ — ديسمبر سنة ١٩٠٠ م) .
٦. حضرة الشيخ راشد أفندى .

الدرجة الثانية :

عدد

١. حضرة الشيخ محمد عبد الخالق المهدي .
٢. حضرة الشيخ عبد الوهاب الأسيوطى .
٣. حضرة الشيخ مصطفى القطب .
٤. حضرة الشيخ عبد المعطى الخليلى .

(٢٢) سجل : ١٧ أروقة مختلفة (قديم رقم ١) . دار الوثائق القومية .
سنة : ١٣١٧ هـ . وتوجد بعض الملاحظات تجاه بعض الأسماء بالوظائف التى شغلها خارج الأزهر .

١. حضرة الشيخ متولى العاصى .

١. حضرة الشيخ محمد عثرى التيمى .

الدرجة الثالثة :

عدد

١. حضرة الشيخ حسن عبد الله البنا (مفتى مديرية أسيوط) .

حائزين للدرجات بالامتحان :

الدرجة الاولى :

عدد الاسم تاريخ الحصول على الدرجة (※)

١. حضرة الشيخ بكرى محمد عاشور الصدفى :

٢٩ محرم ١٢٨٩ هـ .

١. حضرة الشيخ محمد راضى البجراوى :

٢٤ جأ (جماد أول) ١٢٩٥ هـ .

١. حضرة الشيخ محمد بخيت :

١٩ ر (ربيع أول) ١٢٩٤ هـ .

١. حضرة الشيخ أحمد أبو خطوة :

٩ صفر ١٢٩٣ هـ .

١. حضرة الشيخ عبد الرحمن السويسى :

٢٧ ر (رجب) ١٢٩٣ هـ .

١. حضرة الشيخ عبد الرحمن فوده :

(٢ جماد آخر) ١٣٠٣ هـ .

١. حضرة الشيخ محمد أمين المهدي :

٩ منه ١٣٠٣ هـ .

(※) تركنا الرموز التى ترمز الى الشهور العربية كما وجدناها فى الوثيقة وذلك احتراما للنص الوثائقى وللتعرف على طريقتهم فى الكتابة مع الاشارة الى معانى هذه الرموز بين قوسين .

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
١	حضرة الشيخ محمد راضى البولبنى :	٢٥ القعدة ١٢٩١ هـ .
١	حضرة الشيخ عيسوى نجا الابيارى :	٢٨ ربيع اول ١٣٠٦ هـ .
١	حضرة الشيخ عبد الكريم سلمان :	٢٨ ج (جماد آخر) ١٣١٥ هـ .
١	حضرة الشيخ احمد العزىلى :	٢٧ ربيع آخر ١٢٩٨ هـ .
١	حضرة الشيخ عبد الرحمن عليش :	١١ ربيع اول سنة ١٣١٣ هـ مفتى مديرية القليوبية .
١	حضرة الشيخ محمد أمين حسونه النواوى :	٢٧ محرم ١٣١٧ هـ (شيخ جامع القلعى) .
١	حضرة الشيخ احمد هارون :	١٨ صفر سنة تاريخه .

الدرجة الثانية :

١	حضرة الشيخ محمد عبده :	١٣ جماد آخر ١٢٩٤ هـ مفتى الديار المصرية .
١	حضرة الشيخ ابراهيم الحديدى :	غرة جماد آخر سنة ١٣٠٧ هـ .
١	حضرة الشيخ احمد الدلبشانى :	٢٢ صفر سنة ١٣١٣ هـ .
١	حضرة الشيخ صالح النواوى :	٧ جأ سنة تاريخه (قاضى مديرية الجيزة) .
١	حضرة الشيخ ادريس :	٣ الحجة سنة تاريخه قاضى ثغر اسكندرية .

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
١.	حضرة الشيخ محمود حموده :	١٠ محرم سنة ١٣١٥ هـ .
١.	حضرة الشيخ محمد أحمد الطوخى :	٢ صفر سنة تاريخه مفتش بنظارة الحقانية .
١.	حضرة الشيخ محمد نجاتى البشوتى :	٢٩ رجب سنة ١٣٠٨ هـ مفتى مديرية الجيزة .
١.	حضرة الشيخ على عطا الله الديمى :	٢٤ شعبان سنة ١٣١٢ هـ مفتى مديرية المنيا (نقل لافتى اسكندرية) .
١.	حضرة الشيخ عامر الشاابورى :	٩ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ هـ مفتى مديرية البحيرة (نقل لافتى دقهلية) .
١.	حضرة الشيخ على المغربى :	١٦ شعبان سنة ١٣١٠ هـ عضو محكمة مديرية الغربية .
١.	حضرة الشيخ عبد الرحمن المحلاوى :	١٢ رجب سنة ١٣٠٧ هـ مفتى مديرية الغربية .
١.	حضرة الشيخ داغر ابراهيم الحريقى :	٢٨ جماد اول سنة ١٢٩٤ هـ بمحكمة مصر الكبرى .
١.	حضرة الشيخ عبد الوهاب على عامر :	١٠ صفر سنة ١٣١٦ هـ قاضى ضواحي مصر .
١.	حضرة الشيخ محمد شاكرا الجرجاوى :	٢٥ محرم سنة ١٣١٧ هـ قاضى قضاة السودان .

الدرجة الثالثة :

١.	حضرة الشيخ امين حسن شراره :	٧ محرم سنة ١٣١٥ هـ .
١.	حضرة الشيخ على هانى :	١٠ رجب سنة ١٣١٣ هـ مفتى دمياط (نقل لافتى البحيرة) .

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
١	حضرة الشيخ أحمد هديب :	
		١٠ من محرم سنة ١٣١٥ هـ قاضى مركز بنى سويف .
١	حضرة الشيخ محمد بكر الصدفى :	
		٢٥ من محرم سنة ١٣١٥ هـ قاضى مركز امبابه .
١	حضرة الشيخ محمد ضاحى :	
		٣ صفر سنة ١٣١٥ هـ بالجامع البسوقى .
١	حضرة الشيخ محمد على الطنبشاوى :	
		٦ جهاد آخر سنة ١٣١٣ هـ
		قاضى الواحات البحرية نقل لقضاء مركز دمنهور .
١	حضرة الشيخ على السيسى :	
		١٤ رجب سنة ١٣١٣ هـ قاضى مركز دسوق .
١	حضرة الشيخ ابراهيم عبده :	
		٢٠ شعبان ١٣١٣ هـ مفتى الحدود (نقل لافتاء مديرية المنيا) .
١	حضرة الشيخ أحمد أحمد العطار :	
		٢٥ صفر ١٣١٥ هـ قاضى الواحات الخارجية
		(نقل لافتاء مديرية أسوان) .
١	حضرة الشيخ مصطفى سلطان الفوى :	
		قاضى مركز دمنهور (نقل لافتاء مديرية دمياط) .
١	حضرة محمد اسماعيل البرديسى :	
		٢٨ محرم ١٣١٦ هـ قاضى مديرية بنى سويف .
١	حضرة الشيخ عبد الرحمن قراعة :	
		٧ ربيع أول ١٣١٣ هـ مفتى مديرية جرجا .
١	حضرة الشيخ عبد اللطيف الراعى :	
		٩ القعدة ١٢٩٠ هـ مفتى اسكندرية .
١	حضرة الشيخ عبد الرحمن عشوب :	
		٥ شعبان ١٣١٠ هـ مفتى مديرية المنوفية .

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
١	حضرة الشيخ حنفى جلبى :	١٣ شعبان ١٣٠٩ هـ قاضى مركز طوخ .
١	حضرة الشيخ محمد الشيبى :	٢٩ جماد أول ١٣١٦ هـ عين لقضاء الواحات البحرية بالمنيا .
١	حضرة الشيخ موسى على النواوى :	٢٣ صفر ١٣١٧ هـ عين لقضاء مركز أسوان .
١	محمود خليل الأبهى :	٢٧ صفر ١٣١٧ هـ قاضى سيوا .
١	سرور على :	٧ شعبان ١٣١٧ هـ عين لقضاء مركز سوهاج .

حضرات السادة المالكية

سابقين على قوانين الامتحان :

الدرجة الاولى :

ملاحظات

- ١ — حضرة الأستاذ الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر (١٣١٧ هـ) (شيخ المالكية ١٣٢١)
 - ٢ — حضرة السيد على الببلاوى : (شيخ الأزهر فى سنة ١٣٢١ هـ) .
 - ٣ — حضرة الشيخ أحمد الجيزاوى
 - ٤ — حضرة الشيخ أحمد الرفاعى
 - ٥ — حضرة حسن داود العدوى
 - ٦ — حضرة محمد أبو الفضل الجيزاوى
 - ٧ — حضرة عبد اللطيف الطهوبى
 - ٨ — حضرة أحمد الشريف العدوى :
- توفى يوم الجمعة ٨ فبراير سنة ١٩٠١ الموافق ١٨ شوال سنة ١٣١٨ هـ .

- ٩ — حضرة على الشامي الجيزاوى
- ١٠ — حضرة محمد الروبى الدفناوى
- ١١ — حضرة محمد رمضان السقارى

الدرجة الثانية :

- ١ — على كبوه العدوى
- ٢ — عبد الله الطحاوى
- ٣ — على الشهبوتى
- ٤ — عبد الله راخى الأنفستى
- ٥ — عبد البر أحمد منه الله
- ٦ — رزق خضر البحراوى
- ٧ — محمد محمد عليش
- ٨ — سلمان النجار السنهورى
- ٩ — محمد الباجورى المغربى
- ١٠ — صالح سعيد العدوى
- ١١ — محمد عنتر المطعمى

الدرجة الثالثة :

- ١ — على الازرارى
- ٢ — على حجازى الشماوى
- ٣ — الشيخ محمد نور البررى

حائزين للدرجات بالامتحان

الدرجة الاولى :

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
١	محمد طوموم الشيراباصى :	١٥ محرم ١٢٨٩ هـ .

الاسم	عدد	تاريخ الحصول على الدرجة
٢ — هارون عبد الرازق :		٢٠ ربيع آخر ١٢١٨ هـ .
٣ — ابراهيم بصيلة :		١٦ جماد أول ١٣٠٣ هـ .
٤ — أحمد المصوري :		١١ محرم ١٢٩٣ هـ .
٥ — محمد حسنين العدوى :		٢٤ رجب ١٣٠٥ هـ .
٦ — على حسن البولاتى :		٢٢ جماد آخر ١٣٠٧ هـ .
٧ — أحمد نصر العدوى :		٢٩ رجب ١٣٠٩ هـ .
٨ — عبد الله المعزاوى الطرابلسى :		غاية رجب ١٣١٠ هـ .
٩ — دسوقي عبد الله البدوى :		غرة شعبان تاريخه .
١٠ — بليجى على الفيومى :		١٨ منه .
١١ — محمد ابراهيم السمالوطى :		١٩ جماد آخر ١٣١٣ هـ .
١٢ — الشيخ عبد الفتى محمود :		٢٤ شعبان تاريخه .
١٣ — عبد الحكم عطا النواوى :		٥ الحجه تاريخه .
١٤ — الشيخ مرسى على :		٧ رجب ١٣٠٧ هـ مفتى المالكية بالجامع الأحمدي .

- عدد الاسم تاريخ الحصول على الدرجة
١٥ — مضوى عبد الرحمن السنارى :
٢٠ صفر ١٣١٣ هـ قاضى دنقلة سابقا .

الدرجة الثانية :

- ١ — محمد شقير النواوى :
٢٠ ربيع اول ١٢٩٥ هـ .
٢ — أحمد فايد الرزقائى :
٣ محرم ١٢٩٠ هـ .
٣ — حفناوى السيد الجيزاوى :
٢٤ ربيع آخر ١٢٩٧ هـ .
٤ — على رجب الصالحى :
٢ ربيع آخر ١٣٠٦ هـ .
٥ — على الحولى الخياطى :
١٦ ربيع آخر ١٣٠٣ هـ .
٦ — على جمعه الطمليهى :
غرة جمادى اول ١٣٠٦ هـ .
٧ — خلف على الحسينى :
غاية جماد آخر ١٣٠٦ هـ .
٨ — فتح الباب رمضان الفيومى :
٢٣ رجب ١٣٠٨ هـ .
٩ — محمد عبد الرحمن الغرينى :
٢٢ شعبان ١٣١٢ هـ .
١٠ — حميده محمد العدوى :
١٣ رجب ١٣١٣ هـ .
١١ — على سليمان البولينى :
٩ محرم ١٣١٥ هـ .

الدرجة الثالثة :

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
١ —	محمد راشد :	٨ ربيع أول ١٢٩٣ هـ .
٢ —	أحمد خراشي المدوي :	١٦ جواد أول ١٣٠٧ هـ .
٣ —	خبيس الخولي البحراوي :	١٤ رجب ١٣٠٨ هـ .
٤ —	سيد علي الفيومي :	١٤ رجب ١٣٠٧ هـ .
٥ —	شعيب حسن الفشنى :	٢ شعبان ١٣٠٩ هـ .
٦ —	محمد سلمان عزيز الدين :	٢ ربيع أول ١٣١٣ هـ .
٧ —	عبد الوارث عبد السيد الأقصرى :	٨ منه .
٨ —	محمود خطاب السوبكى :	١١ رجب تاريخه .
٩ —	حسن مشمال :	٢٢ شعبان ١٣١٣ هـ .
١٠ —	حسان عبد الرحيم الحجري :	٢٧ محرم ١٣١٥ هـ .
١١ —	مهران على :	٢٦ صفر ١٣١٥ هـ .
١٢ —	عبد المطلب محمد عامر :	٢٢ صفر ١٣١٦ هـ .

- ١٣ — رفاعى عامر :
٢٣ صفر ١٣١٥ هـ بالجامع الدسوقي .
- ١٤ — يوسف فيوضى :
٦ جماد آخر ١٣٠٦ هـ شرجه .
- ١٥ — محمد محمود الحضراوى العدوى :
٢٣ صفر ١٣١٧ هـ .
- ١٦ — محمد على خلف الحسينى :
٦ شعبان ١٣١٧ هـ .

حضرات السادة الشافعية

سابقين على قوانين الامتحان :

الدرجة الاولى :

- ١ — محمد الأشموتى :
٢ — عبد الرحمن الشربيني :
٣ — سليمان العبد :
٤ — محمد الدهشورى :
٥ — عبد الله الشبراوينى :
توفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٠١ — ٧ القعدة ١٣١٨ هـ .
- ٦ — محمد حسنين الأبريرى :
٧ — محمد سالم العابدى :
٨ — سالم البولاتى :
٩ — ابراهيم الطواهرى :

شيخ الجامع الاحمدى .

الدرجة الثانية :

- ١ — احمد الجمل :
٢ — محمد السيسى :

٣ — سليمان ابراهيم :

٤ — عطية الدلجى :

توفى يوم الخميس ١٨ جادى الأولى سنة
١٣١٨ هـ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٠ م .

٥ — أحمد النشوى :

٦ — موسى المرصفى :

٧ — عبد الرحمن المحلاوى :

الدرجة الثالثة :

١ — ايام مسلم الكفراوى :

٢ — على الأبريرى :

٣ — محمد فتوح البجيرمى :

٤ — محمد النجار :

٥ — محمد مدرخ :

٦ — أحمد الزقيم الأسىوطى :

٧ — عبد الوهاب الخضرى :

٨ — عبد المجيد السنبهى :

٩ — محمد عبد المتعال البهوتى : مقيم ببلده .

حائزين للدرجات بالامتحان

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
-----	-------	-------------------------

الدرجة الاولى :

١ — محمد الرفاعى المحلاوى :

١٢ صفر ١٢٩٤ هـ .

٢ — محمد حسنين البولاقى :

٤ جا ١٢٩٨ هـ .

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
٣ —	نصر الحويبي :	١٨ ج ١٣٠٥ هـ .
٤ —	عبد المعطي الشريشي :	١٦ ر سنة ١٣٠٦ هـ .
٥ —	عبد الحبيد زايد الرحمانى :	١٤ جا ١٣٠٦ هـ .
٦ —	خطاب الدروى :	٢٨ منه .
٧ —	أحمد حسين الطبلأوى :	٢٥ ج ١٣٠٦ هـ .
٨ —	حسن رجب السقا :	٦ رجب سنة ١٣٠٧ هـ .
٩ —	محمد قنديل الهلالى :	١٢ رجب ١٣٠٧ هـ .
١٠ —	محمد على المنياوى :	١٦ رجب ١٣٠٨ هـ توفى يوم الأربعاء ٤ الحجة ١٣١٧ هـ — ٤ أبريل سنة ١٩٠٠ م .
١١ —	يونس موسى العطافى :	٢١ رجب ١٣٠٨ هـ .
١٢ —	سعيد الموجى :	غرة ش سنة ١٣١٠ هـ .
١٣ —	محمد جاد الشيرقاوى :	١٧ منه .
١٤ —	سيد على المرصنى :	١٩ منه ١٣١٠ هـ .
١٥ —	محمد البنا السبكى :	٢٠ شعبان ١٣١٠ هـ .

- عدد الاسم تاريخ الحصول على الدرجة
- ١٦ — محمد الحلبي الضنيني : ٦ ربيع الأول ١٣١٣ هـ .
- ١٧ — محمد علي السبكي : ٦ جا ١٣١٣ هـ .
- ١٨ — بسيوني عسل : ١٢ رجب ١٣١٣ هـ .
- ١٩ — محمد رحيم الفيومي : ٦ الحجة ١٣١٤ هـ .
- ٢٠ — أحمد عبد الغنى النجلى : ٤ ربيع آخر ١٢٩٢ هـ مقيم ببلده .
- ٢١ — محمد قنديل البلتاني : ٣ ش ١٣١٠ هـ .

الدرجة الثانية :

- ١ — محمد البحري : ٢ صفر ١٢٩٠ هـ توفي يوم الثلاثاء ٩ جمادى الأولى سنة ١٣١٨ هـ ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠ م .
- ٢ — محمد الطاهر الشرقاوى : ١٣ ربيع آخر ١٢٩٣ هـ .
- ٣ — محمد النجدي الشرقاوى : ١٧ ربيع آخر ١٢٩٧ هـ .
- ٤ — محمد حفنى المهدي : غاية رجب ١٣٠٣ هـ .
- ٥ — يوسف شلبى الشبراخومي : ٢١ جا ١٣٠٦ هـ .
- ٦ — مصطفى محمد الهياوى : ٢١ ش ١٣٠٦ هـ .
- ٧ — محمد داروز : ٢٣ جا ١٣٠٧ هـ .

الاسم	عدد	تاريخ الحصول على الدرجة
٨ — محمد ماضي الرخاوى :		١٥ ج ١٣٠٧ هـ .
٩ — يوسف المليجى :		٣ ش ١٣٠٩ هـ .
١٠ — محمد فراح الضفنى :		٥ شعبان ١٣٠٩ هـ .
١١ — محمد موسى البجيرى :		٢ ربيع الاول ١٢٩٢ هـ .
١٢ — بدوى أبوزيد :		٢٨ رجب ١٣١٠ هـ .
١٣ — ابراهيم حسن الطيهى :		٢ ش ١٣١٠ هـ .
١٤ — حسن غانم السرسى :		٣ ش ١١٣٢ هـ .
١٥ — على العرينى الشرقاوى :		١٥ ج ١٣١٣ هـ .
١٦ — عبد المنعم المنيسى :		١٧ ر ١٣١٣ هـ .
١٧ — عوض الله المرصفى :		٩ ب ١٣١٣ هـ .
١٨ — محمد يوسف الجروانى :		٢٣ ش ١٣١٣ هـ .
١٩ — محب الدين الدالى :		٧ صفر ١٣١٦ هـ .
٢٠ — أحمد مكي عبد المجيد :		٢٤ صفر ١٣١٦ هـ .

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
٢١ —	محمد يوسف الفيقي :	٢٨ (شوال) ١٢٨٩ بالجامع الأحمدي .

الدرجة الثالثة :

١ —	على الجنائني :	٩ ص ١٢٨٨ هـ .
٢ —	محمد ابراهيم القاياتي :	٢٩ ص ١٢٩٥ هـ .
٣ —	ابراهيم حسن الطباخ :	١٣ ج ١٢٩٨ هـ .
٤ —	عطية ابراهيم العدوي :	غرة شعبان ١٣٠٣ هـ .
٥ —	احمد حجازي الطوخي :	١٧ ج ١٢٩٥ هـ .
٦ —	مصطفى الحكيم :	٢٧ ج ١٣٠٧ هـ .
٧ —	على صقر :	٤ ش ١٣١٠ هـ .
٨ —	سلامة على الفشنى :	٢١ صفر سنة ١٣١٣ هـ .
٩ —	يحيى احمد الخليلى :	٣ ربيع الاول ١٣١٣ هـ .
١٠ —	اسماعيل القهاوى :	٢١ شعبان ١٣١٣ هـ .
١١ —	على محمد الباجورى :	٨ محرم ١٣١٥ هـ .
١٢ —	مبد الله محمد السيبي :	٢٦ محرم ١٣١٥ هـ .

عدد	الاسم	تاريخ الحصول على الدرجة
١٣ —	على عزوز الاشمونى :	٢٧ محرم ١٣١٥ هـ .
١٤ —	على سيد احمد الشرقاوى :	٤ صفر ١٣١٥ هـ بالجامع الدسوتى من ٨ جاسنة ١٣١٧ هـ .
١٥ —	ابراهيم ابو النصر الدفراوى :	٢٧ محرم ١٣١٦ هـ .
١٦ —	محمد سيد دويدار الكفراوى :	٦ صفر ١٣١٦ هـ .
١٧ —	سالم الشقرا :	٨ صفر ١٣١٦ هـ .
١٨ —	محمد عليان المرزوقى :	٢١ صفر ١٣١٦ هـ .
١٩ —	ابراهيم عبد ربه يوسف :	٢٣ صفر ١٣١٦ هـ بالجامع الدسوتى من ٨ جاسنة ١٣١٧ هـ .
٢٠ —	محمد حسن الشافعى :	٢٤ صفر ١٣١٦ هـ .
٢١ —	محمد على ابو النجيا :	٢٤ صفر ١٣١٧ هـ .
٢٢ —	حسين والى :	٤ شعبان ١٣١٧ هـ .
٢٣ —	على ابراهيم السنميشونجى :	٥ شعبان ١٣١٧ هـ .
٢٤ —	عبد الرحمن الدماطى :	٧ رجب ١٢٩٤ هـ بالجامع الاحمدى .
٢٥ —	محمد الشافعى الطواهرى :	٢٦ محرم ١٣١٥ هـ بالجامع الاحمدى .

عدد الاسم تاريخ الحصول على الدرجة
٢٦ — مصطفى تنادى :
٤ شعبان ١٣٠٩ هـ بالجامع الحسوى .

حضرات السادة الحنابلة

درجة أولى :

سابقين على قوانين الامتحان :

١ — حضرة الأستاذ الشيخ يوسف النابلسى شيخ الحنابلة :
توفى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٠١ — ١٩ شوال سنة ١٣١٨ هـ .

حائزين للدرجات بالامتحان :

١ — أحمد البسيونى درجة ثانية :
١٥ جمادى آخر ١٣٠٣ هـ .
٢ — حسين عبد اللطيف درجة ثالثة :
٨ جمادى الأولى ١٣١٣ هـ .



ملخص

**تقرير اللجنة المشكلة من بعض مشايخ الأروقة
برئاسة الشيخ عيسى منون شيخ رواق الشوام للنظر في احكام
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤١ الصادر بتنظيم الأقسام العامة بالأزهر**

« الجامع الأزهر مدرسة اسلامية كبرى لم يحو الوجود له من نظير
يشع نوره على جميع الاقطار الاسلامية فيزيل عنها ظلمة الجهالة بشريعة
الاسلام السمحة . وما يحتاج من العلوم العربية والعقلية — اذانة . من مبدا
تأسيسه لغاية الان ما زالت طلاب العلم تفقد اليه من سائر بلاد المسلمين سواء
القاضى منها والدانى ، فيعرفون من مناهله العذبة الصافية ثم يرجعون
الى بلادهم فيرون به غلة أهلها ، ويكونون سببا في حياتهم حياة طيبة وسعادتهم
الدينية والاخرية .

من أجل ذلك خبى على هؤلاء الطلاب ذوو اليسار من بلادهم ما يعينهم
على أداء مهمتهم فصار الجامع الأزهر يحكم ذلك وبما جرى عليه العمل مدة
وجوده مدرسة مشتركة بين المسلمين . غير أنهم بلسان الحال وتلويح المقال
والاستمرار على هذا الموال الذى سار عليه الأزهر في جميع اطواره قد وكلوا
أمر القيام بهذه المدرسة وتنظيم شئونها وتكميل ما تحتاج اليه من النفقات
الى مصر التى هى زعيمة البلاد الاسلامية فى الثقافة الدينية ، وحاملة لواء العلم
والدين والمحافظة على القرآن الكريم من عهد بعيد .

ومصر والحق يقال قد قامت ولا تزال تقوم بهذه المهمة العظمى
على احسن الوجوه واكملها .

وقد خصت مصر الطلاب الغرباء فى كل زمان بمزيد العناية ، وجميل
الرعاية وتسهيل سبل التعليم أمامهم بشتى الوسائل ، فاستحقت الثناء
الجميل، والشعر الجزيل من العالم الاسلامى اجمع وكانت بذلك أحق بالقيادة
المليا من سائر الاقطار الاسلامية لجيوش الثقافة الدينية ، واجسد

بإزعامه العظمى للمسلمين في سيرهم نحو الرقى الى أن يعود اليهم مجدهم القديم .

نظرنا في هذا القانون فوجدناه قد استتبع الغاء الشهادات التي كانت خاصة بالغرباء ، وحتم على الطالب الغريب الذي يفد على الأزهر ويريد الحصول على شهادة يرجع بها الى بلاده أن يلتحق بالأقسام النظامية ، وهذا لا يتيسر لكل طالب بمجرد وصوله الى مصر لا سيما الطلاب الذين لا يعرفون اللسان العربى وهم كثيرون جدا ويستحقون مضاعفة العناية بهم وتيسير سبل تعليمهم بكل الوسائل . وبذلك انسد باب الجامع الأزهر عن كثير من الطلاب الغرباء من غير سبب يرجع اليهم . وهذا لم يقع قطرا فيما مضى . كما أنه حتم على الطلاب الغرباء الموجودين قبل صدوره أن يلتحقوا بالأقسام النظامية ، اذا أمضوا في الأزهر مدة تقل عن ثمان سنوات وهذا لم يكن تطبيقه الا على القليل منهم فاستتبع ذلك حرمان الكثير من تلقى العلم على الوجه الأكمل وهو مما لم يعهد قط .

لذلك رأينا بعد البحث الشديد والنظر في شكاوهم وبعد رجوعنا الى خبرتنا بأحوالهم وما يحتاج اليه مختلف البلاد الاسلامية أن نتشرف بتقديم اقتراحين لفصيلتكم راجين التفضل بالنظر فيهما بعين الاعتبار والعمل على معاملة الغرباء على أساسها .

الاقتراح الأول :

ان يعدل القانون باضافة مادة واحدة يستثنى فيها من احكام الغرباء على ان يضع مجلس الأزهر الأعلى لهم لائحة خاصة تناسب حالتهم يبين فيها كيفية انتسابهم ونوع الشهادات التي يمنحونها وغير ذلك أسوة بالقوانين السابقة كقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ .

والذى دعانا لهذا الاقتراح . **أولا :** صعوبة التسوية بين كثير من الغرباء والمصريين في المعاملة والمنهج الذى يسيرون عليه . **وثانيا :** اختلاف حاجة الاقطار الاسلامية الى العلوم . **وثالثا :** جعل الباب مفتوحا امام المجلس الأعلى لان الوقوف على الحاجة الحقيقية لمختلف البلاد في وقت واحد غير متيسر . اذ ليس من المصلحة أن تحدد تفاصيل معاملة الغرباء بقانون لا يسهل تعديله

في كل وقت اذا تصادم مع بعض الحاجات التي يمكن ان تظهر لبعض البلاد الإسلامية ، بل المصلحة تقتضي ان يحال تفصيل معاملتهم الى المجلس الأعلى .

الاقتراح الثاني :

مشروع لائحة للغرباء رأينا أنه مناسب لأحوالهم وقد استمدها بالنسبة الى اللحاق الى الكليات وأقسام التخصص مما جرى عاينه العمل طبقا لقرارات في هذا الشأن بمجلس الأزهر الأعلى . وبالنسبة الى الالتحاق بالأقسام العامة مما نعلمه من حال كثير من الطلاب الغرباء ومن مختلف حاجات البلاد الإسلامية :

كما انا راعينا في وضعه التفادي عن مكث الطالب في الأزهر مدة يعلم منها قطعا أنه ليس اهلا لطلب العلم وعن اهيل الطالب في اثناء تعلمه في الأقسام العامة ويلى ذا المشروع وقد تضمن جملة مواد تحقق للطالب مصلحته العلمية وتيسر له نيل كبرى الاجازات العلمية حتى اذا ما رجع الى بلاده كان جديرا بان يكون رسول اصلاح وارشاد لبني وطنه (٢٣) .



(٢٣) انظر نص هذا التقرير في كتاب : « حياة علم من اعلام الاسلام - عيسى منون - » تأليف : يوسف عبد الرازق ومحمد عيسى منون ، القاهرة سنة ١٩٥٧ ص ٢٤ - ٢٦ .

وثيقة رقم ٢٤ :

وثيقة خاصة بإيراد أوقاف رواق الشوام

بالأزهر من سنة ١٩١٨ - ١٩٢١ م

محضر مجلس إدارة الأزهر في ١٢ من شوال ١٣٤٠ هـ (١٣ يونيو ١٩٢٢ م)

نص

« اجتمع مجلس إدارة الأزهر بجلسته المنعقدة في ١٧ من شوال سنة ١٣٤٠ هـ (١٣ يونيو ١٩٢٢ م) برئاسة امام الأكبر شيخ الأزهر محمد أبو الفضل ، وذلك لفحص التقرير المقدم من اللجنة المشكلة من : (١) محمود الديناري (٢) محمد صادق عزام ، احاسية شيخ رواق الشام وهو الشيخ عيسى منون وكانت تحت يده النظر على أوقاف رواق الشوام واطلعت اللجنة على المستندات الموجودة لديه ، وقرر مجلس الإدارة أنه :

« ندد تحسن إيراد الأوقاف عما كان عليه زمن تنظر الوزارة قريباً من الضعف » لان إيراد الأوقاف بحسب كشف التسليم من لوزارة في سنة ١٩١٨ م هو ٧٢٥,٦٤٧ ج غارتفت في سنة ١٩١٩ الى ٨٥٠,٠٣٥ ج وفي سنة ١٩٢٠ م ٩٧٠,٨٩٧ ج ، وفي سنة ١٩٢١ م الى ١٤٢٣,٦٠٩ ج حسب الكشف المرفق لهذا وكذلك مستندات المصروفات وجناتها بغاية الضبط والانتقان .

وقرر المجلس أن يكتب الى شيخ الرواق بالا يتخذ وكيلاً له يتقاضى راتبه من ريع الأوقاف والا فيحتسب راتبه من أجر النظر (٢٤) .

* * *

(٢٤) نقلا عن سجل محاضر وقرارات مجلس إدارة الأزهر من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٢٤ م (١٣٣٩ - ١٣٤٢ هـ) ص ٦٢ - ٦٣ من سجلات وثائق الأزهر بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

وثيقة رقم ٢٥ :

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير علمي مقدم الى فضيلة
الامام الاكبر شيخ الأزهر

من

الدكتور مصطفى محمد رمضان
مدرس التاريخ الحديث بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر - القاهرة

استاذي فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر

سلام الله عليك ورحمته وبركاته :

وبعد :

فقد اشتركت في ندوة « وثائق تاريخ العرب الحديث » التي أقامها
سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس في أسبوعه
العلمي الثاني المنعقد في الفترة (من ٧ - ١٢ من مايو سنة ١٩٧٧) وكان
موضوع بحثي يدور حول « وثائق الأزهر » .

وقد عرضت في هذا البحث لكافة المجموعات الوثائقية الخاصة
بتاريخ الأزهر والمودعة في شتى دور الوثائق والمحفوظات المصرية ودرستها
دراسة أرشيفية وصفية لبيان أهميتها وما تحتوى عليه من معلومات تمهيدا
للباحثين في تاريخ الأزهر وتتلخص تلك الوثائق في المجموعات الآتية :

- ١ - مجموعة دار الوثائق القومية بالقاهرة .
 - ٢ - مجموعة أرشيف وزارة الأوقاف المصرية .
 - ٣ - مجموعة مصلحة التوثيق والشهر العقاري بالقاهرة .
 - ٤ - مجموعة المكتبة الأزهرية .
 - ٥ - مجموعة محفوظات الأزهر في مبنى « تكية أبي الذهب » .
- ولقد لفت نظري ان المجموعتين الوثائقيتين الموجودتين في حوزة الأزهر:

• (١) مجموعة المكتبة الازهرية. (٢) مجموعة تكية ابي الذهب، وكلتاها مجهولة المحتويات ولم استطع الوصول اليهما على الرغم من استيعابى للمجموعات الأخرى السالفة الخاصة بتاريخ الأزهر •

ومرد ذلك الى عدم الاعتماد بوثائق الأزهر وتجميعها في مكان واحد ، فهي موزعة على عدة أماكن ، توزيعا تلقائيا دون تنظيم يتلاءم مع أهميتها التاريخية •

ونظرا لان اوراق اليوم هي « وثائق الغد فالأمر يحتاج من فضيلتكم الى الاسراع في انقاذ تلك الوثائق وحصرها وجمعها في مكان واحد لائق بها وتنظيمها وتنسيقها واعدادها للباحثين •

ويمكن لنا في اطار عملية الحصر والتنظيم والاعداد المنشودة أن ننشئ بهذه الوثائق مركزا « وثائقيا » خاصا بالأزهر ونجعل منه نواة اركز « وثائقي » نطلق عليه : « مركز وثائق تاريخ العالم الاسلامي » ويشرف عليه ويساعد في انشائه وتكوينه قسم التاريخ والحضارة بكلية اللغة العربية ، وهذا على غرار المراكز الوثائقية الموجودة في كثير من جامعات العالم وأعمها على سبيل المثال في مصر « مركز وثائق وبحوث الشرق الأوسط » التابع لجامعة عين شمس •

وان لتاريخ جامعة الأزهر الثقافي العريق ودورها في خدمة العالم الاسلامي والحفاظ على التراث الاسلامي ما يؤهلها لحمل تلك الأمانة ويستطيع الأزهر أن يضيف الى هذا المركز المأمول كثيرا من مجموعات العالم الاسلامي الوثائقية عن طريق التصوير بالميكروفيلم •

بذلك نستطيع ان نقدم الوافدين الى جامعتنا العريقة لدراسة تاريخ العالم الاسلامي وقضايا المعاصرة ، وخاصة أن لدينا بالجامعة وقسم التاريخ والحضارة بها على وجه الخصوص مجموعة من الطلبة الوافدين من شتى بقاع العالم في حاجة الى تكوين وتبصير بتاريخ العالم الاسلامي وقضايا المعاصرة •

استاذي مضيئة الامام الأكبر

لقد دفعنى الى تقديم هذا التقرير وتلك المقترحات الى فضيلتكم هذا

النشاط المحوّل لسياحتكم في خدمة الأزهر ورفع شأنه في شتى المجالات العلمية المحلية والعالمية .

ولسوف يذكر لكم تاريخ الأزهر والعالم الإسلامي على مر الزمن هذه الخطوة المباركة التي ستكون لخدمة الباحثين في حقل الدراسات التاريخية وغيرها من الدراسات الإسلامية التي يعتبر الأزهر مهدا لها منذ أكثر من ألف عام .

ويمكن للأزهر أن يحتفل بافتتاح هذا المركز في عهد فضيلتكم في إطار الاحتفال بالفئة الأزهر ، ذلك الاحتفال الذي طال انتظاره على الرغم من أهميته لرفع شأن الأزهر وتنبيه الغافلين بمركزه التاريخي والعلمي في عهد نحن أشد ما نكون فيه احتياجا إلى الإعلام واستغلال المناسبات التاريخية لإبراز مجد الأزهر بين الأوساط العلمية المعاصرة .

استاذي فضيلة الامام الأكبر :

اسمحوا لي أن أخص مقترحاتي في النقاط التالية :

أولا : جمع وثائق الأزهر الموجودة في حوزة الأزهر في مكان واحد ، وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها في مبنى « تكية أبي الذئب » وإخلاء المبني من بعض الطلاب والأشخاص المحتلين له بالقوة .

ثانيا : إنشاء مركز لوثائق وتاريخ العالم الإسلامي تكون مجموعات الأزهر « الوثائقية » الحالية نواة طيبة له .

ثالثا : الاحتفال بافتتاح هذا المركز في إطار الاحتفال بالفئة الأزهر ذلك الاحتفال الذي طال انتظاره على الرغم من أهميته .

رابعا : نقل مجموعات وثائق الأزهر الأخرى إلى مركز وثائق وتاريخ العالم الإسلامي المنشود أو تصويبها على الأقل .

خامسا : كاتب هذا التقرير على استعداد مع زملائه في فرع التاريخ الحديث بقسم التاريخ والحضارة في كلية اللغة العربية للمعاونة في إنجاز هذا العمل الذي يشرفنا جميعا أن نضطلع به لخدمة جامعتنا العظيمة .

وارفق بتقريرى هذا :

١ - صورة من البحث الذى تقدمت به الى الندوة السالفة حول
« وثائق الأزهر » ١٠

٢ - صورة من الخطاب الذى أرسله المشرف على الندوة الأستاذ الدكتور
أحمد عزت عبد الكريم مدير جامعة عين شمس سابقا الى عميد كلية اللغة
العربية بالقاهرة ينوه فيه باشتراكى فى تلك الندوة ببحث عن (وثائق
الأزهر) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تحريرا فى ١ يونيو ١٩٧٧

دكتور مصطفى محمد رمضان (٢٥)

مقدم التقرير

(٢٥) على الرغم من تقديم هذا التقرير الى شيخ الأزهر من تاريخه
الا اننى لم انطلق ردا حتى الآن (يناير ١٩٨٤) بشأن الاجراءات الكفيلة
بالحفاظة على وثائق الأزهر وتنظيمها وتنسيقها للباحثين لتسهيل مهمة الاطلاع
عليها .

الفهرس

صفحة

المقدمة — (دراسة نقدية لأهم مصادر البحث) ٣

١٠ تمهيد

الازهر فى عصر محمد على ١٣

قلة أعداد الطلبة فى عصر محمد على ١٥

الفصل الأول

١٧ أول نظام للامتحان فى الأزهر

انشاء مجلس ادارة الأزهر ٢٠

قانون سنة ١٣١٤ هـ ٢٣

علوم المقاصد وعلوم الوسائل ٢٤

عودة لدراسة التاريخ ٢٤

تعطيل بعض مواد قانون سنة ١٣١٤ هـ ٢٧

اصلاح مرتبات الأزهر ٣٠

زيادة الحاصلين على العالمية بعد نظام سنة ١٣١٤ هـ ٣٣

اصلاح نظام الأروقة ٣٤

اصلاح الأوضاع الصحية بالأزهر ٣٦

حادثة رواق الشوام ٣٨

الشيخ سليم البشرى والاصلاح ٤٠

استقالة الشيخ محمد عبده من مجلس ادارة الأزهر ٤١

الفصل الثانى

٤٣ الأخذ بنظام التعليم الحديث

٤٦	الكتب القديمة بالأزهر
٥٠	قانون سنة ١٣٢٦ هـ
٥٢	صدى دعوة محمد عبده الإصلاحية
٥٥	الثورة على نظام سنة ١٣٢٦ هـ
٥٧	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م
٥٩	أعمال المجلس الأعلى للأزهر
٦٠	إنشاء هيئة كبار العلماء

الفصل الثالث

٦٥ الأخذ بنظام الكليات الجامعية بالأزهر

٦٥	الأوضاع فى مصر من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٣٠
٦٦	مسألة تبعية الأزهر للملك
٦٧	تقنين التعيين الفوقى فى الأزهر
٧٠	القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧
٧٣	العودة للتقديم فى ثوب جديد
٧٥	محاولة قصيرة الأجل
٧٥	خطة للشيخ المراهى لم تتم
٧٨	إنشاء الكليات الحديثة بالأزهر
٨٠	الرياح الأوربية ثوب على مصر
٨٢	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ م
٨٦	التوسع فى التخصص
٨٩	نفوذ الأزهر فى عهد الشيخ الطواهرى
٩٢	الثورة على الشيخ الطواهرى

الفصل الرابع

الأزهر من ١٩٣٥ — ١٩٦١

٩٧

- ٩٧ عودة الشيخ المراغى
٩٩ بروز الدراسات التاريخية بالأزهر
١٠١ المراغى والكتب القديمة
١٠٣ آراء الشيخ عبد المتعال الصعیدی حول الإصلاح
١٠٧ دخول الحزبية الأزهر
١٠٨ ثورة الأزهر على الشيخ المراغى
١١٠ تطور الجو العلمى بالأزهر
١١٥ **ملحق باهم وثائق الأزهر**